"تقييم فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني وإمكانية تطويره"

دارسه ميدانية: دائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

"Evaluation of the Effectiveness of Accounting System in Jordanian Government Sector and the Possibility of Developed"

A Field Study: Budget Department and Directorate of Governmental Financial Management Information System (GFMIS)

إعداد الطالب

خالد محمد علي الحنيطي

إشراف الدكتور

أكرم يوسف النجداوي

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية/ قسم المحاسبة

جامعة جرش

2014

التفويض

أنا الطالب خالد محمد علي الحنيطي، أفوض جامعة جرش بتزويد نسخه من رسالتي بعنوان

تقييم فاعليـــة النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني وإمكانــــية تطويره

دارسه ميدانية: دائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

للمكــتبات والمؤسسات والهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع...................

التاريخ..................

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وهي بعنوان:

"تقييم فاعليـــة النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني وإمكانية تطويره"

دارسه ميدانية: دائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

أجزيت بتاريخ / / ٢٠١٤ م

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور:	**أكرم يوسف النجداوي**	**رئيساً ومشرفاً................**
الدكتورة:	**عفاف إسحق أبو زر**	**عضواً خارجياً.................**
الأستاذ الدكتور:	**سليمان مصطفى الدلاهمة**	**عضواً داخلياً..................**
الدكتور:	**محمد فوزي ابو الهيجاء**	**عضواً داخلياً..................**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم (سورة البقرة ، الاية ٣٢)

الإهداء

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير....................(والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض.......... (والدتي الحبيبة)

إلى رفيقة دربي ومن شاركتني حياتي............. (زوجتي وحبيبتي الغالية)

إلى القلوب الطاهرة ورياحين حياتي............. (أولادي) زينه ولانا وأحمد ومعاذ.

إلى كل من سلك طريق العلم والمعرفة والباحثين عن الحكمة والحقيقة.....(طلاب العلم)

أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

إن الحمد والمنة لله في الأولى والآخرة، أحمده على عظيم توفيقه وحسن سداده، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد، فأوجه جزيل شكري وعظيم امتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور **أكرم يوسف النجداوي** لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ولما بذله من جهد، وما قدمه من إرشادات وتوجيهات قيمة أخرجت الرسالة في صورتها الحالية. حفظه الله ووفقه لكل خير.

وأتقدم بالشكر والامتنان إلى من فتحت الأبواب أمامي واحتضنتني: جامعة جرش ممثلةً برئيسها وعمدائها على جهودهم الطيبة، كما أتقدم بعميق الشكر والامتنان للدكتور **جمال العفيف** عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، لدعمه المتواصل لجميع طلبة الكلية وخاصة طلبة الدراسات العليا، ولرئيس قسم المحاسبة الدكتور **عاطف البواب**، كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى **الدكتور إياد ملكاوي، والدكتور احمد الهزايمه، والأستاذ الدكتور إبراهيم فتوح، والدكتور طلال جريرة**، وجميع أستاذتي في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

كما أتوجه بالشكر والاحترام إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة المتمثلة **بالدكتوره عفاف أبو زر ، والأستاذ الدكتور سليمان الدلاهمة، والدكتور محمد أبو الهيجاء**، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ولما أبدوه من توجيهات وإرشادات اخرجت هذه الرسالة بصورتها الحالية. والشكر الموصول للأساتذة المحكمين لأداة الدراسة.

ولا يفوتني أن أشكر أخي وصديقي الزميل محمود عبد القادر، وجميع من تعاون وقدم لي يد العون والمساعدة خلال الدراسة الميدانية من مدراء ورؤساء أقسام وموظفين وزملاء في وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة.

إلى هؤلاء جميعاً لكم وافر محبتي وعميق امتناني

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

ملخص الدراسة

"" تقييم فاعليـــة النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني وإمكانية تطويره ""

دارسه ميدانية: دائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

إعداد الطالب: خالد محمد علي الحنيطي

إشراف الدكتور: أكرم يوسف النجداوي

هدفت هذه الدراسة إلى "تقييم فاعليـــة النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني وإمكانية تطويره" عن طريق محاوره الرئيسة الثلاث (العمليات المالية والمحاسبية، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة التغيير) لتحقيق أهدافه وهي: التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية، ورفع كفاءة العمليات الرقابية، وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم إستبانة، وزعت على عينة الدراسة العشوائية، والتي تكونت من (١٥٠) فرداً من موظفي دائرة الموازنة العامة، ومديرية إدارة "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" في وزارة المالية الأردنية. ممن لهم علاقة بتطبيقات وإجراءات "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" والرقابة على استخدامه. تم استرداد (١٤٣) إستبانة، كان منها (١٤٠) إستبانة صالحة للتحليل. وتم استخدام الإحصاء الوصفي، وأساليب الإحصاء التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة، باستخدام اختبار (One sample T-test). وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- يسهم محور العمليات المالية والمحاسبية في فاعلية النظام المحاسبي الحكومية "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"، وكانت درجة المساهمة مرتفعة جداً، بمتوسط حسابي (4,71).

٢- يسهم محور إدارة تكنولوجيا المعلومات في فاعلية النظام المحاسبي الحكومية "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"، وكانت درجة المساهمة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3,73).

٣- يسهم محور إدارة التغيير في فاعلية النظام المحاسبي الحكومية "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"، وكانت درجة المساهمة منخفضة، بمتوسط حسابي (2,51).

٤- يعاني محور إدارة التغيير من قلة الاهتمام بمستخدمي النظام بما يخص نشر الأدلة والإرشادات، وقلة الدورات والورشات التدريبية، وزيادة الاهتمام بالدعم الفني التقني، وقلة الاهتمام بالدعم الفني البشري.

٥- عدم وجود بطاقة تكاليف خاصة بالمشاريع المرصودة ضمن الموازنة للوقوف على التكاليف الفعلية ونسب الأداء والإنجاز لهذه المشاريع.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يوصي بما يلي:

١- زيادة الإجراءات الخاصة بإيقاف صرف المدفوعات التي لايوجد لها رصيد حوالة مالية، والحد من المناقلات المالية، وإصدار ملاحق موازنة للمحافظة على الاستخدام الأمثل للمال العام.

٢- العمل على مواكبة المستجدات في مجال تكنولوجيا المعلومات، ووضع خطط مستقبلية لإستيعاب التزايد في حجم البيانات المخزنة، وزيادة سرعة خطوط الانترنت، وذلك لتسريع العمل على النظام، وتبليغ مستخدميه بخصوص أية إيقافات وعمليات صيانة على النظام بوسائل تكنولوجية حديثة سواء عبر الإيميل أو عبر الرسائل النصية (SMS) للمستخدمين.

٣- زيادة الإجراءات المتعلقة بمحور إدارة التغيير، من حيث ضرورة نشر الأدلة الخاصة بالإرشادات عن النظام، وإعطاء المزيد من الدورات والورشات التدريبية لمستخدميه.

٤- زيادة تقديم الدعم الفني، سواء الدعم الفني التقني التكنولوجي بخصوص تسريع خطوط الانترنت لتجنب البطء بالعمل. أو الدعم الفني البشري عن طريق زيادة التعينات من الكوادر المؤهلة، وعقد دورات وورش تدريب بصورة دورية ومستمره .

٥- العمل على وضع وإعتماد بطاقة تكاليف خاصة للمشاريع المرصودة بالموازنة للوقوف على التكاليف الفعلية ونسب الأداء والإنجاز لهذه المشاريع.

الكلمات الدالة: النظام المحاسبي، نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، الفاعلية.

ABSTRACT

"Evaluation of the Effectiveness of Accounting System in Jordanian Government Sector and the Possibility of Developed"

Afield Study: In Budget Department and Directorate of Governmental Financial Management Information System (GFMIS)

Prepared By: Khaled Mohammad Ali Al-Honity

Supervised By: Dr. AkramYuosef Al-Njdawe

This study aims at Evaluation of the Effectiveness of Accounting System in Jordanian Government Sector and the Possibility of Developed by highlighting the three Main processes (financial and accounting operation prosses, information technology management, management of change) in order proseduers achieve its objectives, Which are: The effective excution of the functions of financial management, to achieve financial transparency principle, to inhance the efficiency supernis of processes , standardize information system , database and financial accounting.

To achieve this gole questionnaire was designed and distributed to a randomly selected sample. This sample, consisted of (150) members of the staff of the General Budget Department, and the Directorate of Administration of Governmental Financial Management Information System (GFMIS) in the Jordanian Ministry of finance. Who are involved in the applications and procedures, of Governmental Financial Management Information System (GFMIS) and controls on its uses. (143) questionnaire were restored and methods of, and only (140) questionnaire were found valid for analysis. Descriptive statistics and methods of analytical statistical were used to check t the hypotheses of the study, by using the test (One sample T - test).

The following results were reached:

1- Financial prosses and accounting operations contribute in the effectiveness of the accounting system of government Governmental Financial Management Information System (GFMIS), the degree of contribution too high degree, with Arithmetic average (4.71).

2- The information technology management contribute in the effectiveness of the accounting system of government Governmental Financial Management

Information System (GFMIS), the degree of contribution within a high degree, with Arithmetic average (3.73).

3- The management of change contribute in the effectivencessof the accounting system of government Governmental Financial Management Information System (GFMIS), the degree of contribution within a low degree , with Arithmetic average (2.51) .

4- The change management suffers from lack of care with its users especially, lack of training courses and training workshops, and increase technical support, lack of attention to human technical support.

5- There is no cost card for the project which observed within a certain budget to know the real costs and rates of performance and achievement of these projects.

In the light of the results, the researcher recommends the following:

1- Increase private prosedures to stope payment which ha no balance allocations reduce the prosess transfers, and prosess the budget references to keep of the optimal use of the publice mony.

2- keep up with developments in the field of information technology, and the put the future plans to realize the increase of the stored data,. and increase the speed of Internet connections, so as to speed up work on the system, and Report users regarding any suspensions Operation of maintenance on the system means of modern technology, whether via e-mail or via (SMS) users.

3- Increase the technical support, whether technical and technological support, concerning Internet acceleration lines to increase its, or human technical support by increasing the appointments of qualified staff, holding training courses and workshops regularly and continuously.

4- increase procedures of contributes proseese of the management of change in deployment of evedance and guidance for system, and give course and workshops.

5- developme and adopte costs card for within a certain budget, to know the real cost, and performance ratios and completions of these projects.

Key words: Accounting system, Governmental Financial Management Information System (GFMIS), Effectiveness.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة الدراسة

١-٢ مشكلة الدراسة

١-٣ أهمية الدراسة

١-٤ أهداف الدراسة

١-٥ إنموذج الدراسة

١-٦ فرضيات الدراسة

١-٧ التعريفات الإجرائية

١-٨ حدود (محددات) الدراسة

الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة الدراسة

نتيجة للتطور التكنولوجي وزيادة المعتمدين على البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية الحكومية سواءً الجهات الداخلية في الدوله، أو الجهات الخارجية المقرضة أو المانحة، قامت الحكومة الأردنية بمراجعة الأنظمة المحاسبية التقليدية والمتقادمة، المستخدمة في الدوائر والمؤسسات الحكومية لديها، وإدخال التعديلات المحاسبية المهنية والتكنولوجية على تلك الانظمة المطبقة قبل عام ٢٠٠٨م، لكون هذه التعديلات تشكل أساساً لتسجيل ومعالجة مختلف العمليات المالية والأنشطة المحاسبية، ليقدم النظام البيانات والمعلومات حول أداء هذه لدوائر والمؤسسات الحكومية، مما يساهم بعكس صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي في الدولة.

يعكس القطاع المالي صورة الإقتصاد الحقيقية في الدول، وله تأثير على جميع القطاعات الأخرى، وعلى مختلف نواحي الحياة. ومع التطور التكنولوجي المتسارع ظهرت العديد من المشاكل والعقبات عند تطبيقه في هذا القطاع. ونتيجة لزيادة عمليات إنفاق الدول على أنشطتها ومشاريعها التي تنفذها، الامر الذي أدى إلى ضرورة تطوير أنظمتها المحاسبية، لمواجهة طلبات الأدارت المالية لهذه الدول والجهات الرقابية فيها للوقوف على نتيجة أنشطتها ومشاريعها، لذا اصبح لا بد من وجود نظام حكومي سليم يدار بشكل فاعل، وقادر على إثبات جميع المعاملات المالية، ويحتوي على أدوات رقابية تضمن حسن الأداء ودقة العمل، وتوفير البيانات والمعلومات للمستفيدين، وهذا يتطلب أن يرتقي مستوى العناية بالنظام المحاسبي الحكومي في تلك الدول.

ونتيجة لتوسع أهداف المحاسبة الحكومية، لتشمل تحليل البرامج والأنشطة الحكومية المختلفة المخطط لها، سواءً قصيرة الأجل (الموازنة العامة)، أو الخطط طويلة الأجل، والاهتمام بتحسين الأداء، والرقابة على المال العام وإدارته، إضافة إلى معالجة العمليات الحكومة المالية

محاسبياً، وما صاحب ذلك من ثورة في تكنولوجيا المعلومات، وحوسبة العمل الحكومي، أدى ذلك إلى الحاجة لتطوير الخدمات التي تقدمها المحاسبة الحكومية (عبد الجليل، ٢٠٠٣، ص٣).

وهذا يتطلب وجود نظام محاسبي حكومي كفؤ ويدار بشكل صحيح، كون النظام المحاسبي في المنشآت بشكل عام، له دور أساسي في تخطيط ورقابة الأنشطة والعمليات، باعتباره نظاما للمعلومات (وديان والحدرب، ٢٠١٠، ص٩). إضافة لتحقيق أغراض متعددة سواء أكانت مالية أو إدارية أو اقتصادية، مثل: توفير البيانات، وتسهيل أعمال الرقابة الداخلية الخارجية، وإظهار النتائج الاقتصادية والمالية للنشاط الحكومي، وتقييم أداء الوحدات الحكومية، وتوفير البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادية (الخطيب والمهايني، ٢٠١٠، ص ١٨٥).

وضمن إطار التوجهات الرامية إلى مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في مجال الإدارة المالية، والأنظمة المحاسبية الحكومية. فقد تبنت وزارة المالية في الأردن في العام ٢٠٠٨م، بناء على توصيات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في تقريرهما المشترك في (آذار/٢٠٠٤م) المتعلق بالإدارة المالية في الأردن ضرورة تبني مشروع نظام إدارة للمعلومات المالية الحكومية Governmental Finanancial Management Information System (GFMIS)، بدلاً من الأنظمة المحاسبية المستخدمة –حسب رأي التقرير– لكونه نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب ومتكامل. يوفر معلومات وبيانات مالية دقيقة وشاملة وفي الوقت المناسب. لغايات الارتقاء بآليات التعامل مع المال العام، ولزيادة فاعلية عمليات الرقابة على الإنفاق، ورفع مستوى الخدمات المقدمة، وتمت الموافقة على تطبيق هذا النظام على عينة من الدوائر والمؤسسات الحكومية بدءً من العام ٢٠٠٨م، لاختباره. وتم تعميم تطبيق هذا النظام على الدوائر والمؤسسات الحكومية في الأردن في العام ٢٠١٠م. واستحدثت مديرية لإدارة

المشروع ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة المالية سميت "مديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي" (www.gfmis.gov.jo تاريخ الدخول ٢٠١٤/٥/١٥).

لذا جاءت هذه الدراسة لتقييم فاعلية النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الأردن "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" وإمكانية تطويره. من خلال محاوره الرئيسة الثلاث: العمليات المالية والمحاسبية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، وإدارة التغيير. للوقوف على جودة نوعية ما ينتجه النظام لغايات تحقيق أهدفه، المتمثلة بالتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية عند إعداد الموازنة، ورفع كفاءة العمليات الرقابية، وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية.

١-٢ مشكلة الدراسة

إن الأنظمة المحاسبية المطبقة قبل عام ٢٠٠٨م، في الدوائر والمؤسسات الحكومية تمثل أنظمة حاسوبية تطبيقية لمعالجة الإيرادات والنفقات ولإدارة الدين تم بناءها على برمجيات مختلفة مثل (Ingro, Oracal, Foxpro). كانت تعاني من نقاط ضعف وثغرات وتجاوزات تتعلق بسير الإجراءات المالية والمحاسبية لبعض المعاملات، وإجراء مناقلات مالية بشكل كبير في حالات غير مبرره – انظر الملحق جدول رقم (١)[١]– وغياب مبدأ الشفافية المالية، وكفاءة العمليات الرقابية على المال العام، وعدم وجود توحيد لنظم المعلومات وقواعد للبيانات، بشكل يسهل العمليات الرقابية للحد من هدر المال العام وتحجيم ممارسات الفساد الإداري والمالي (www.gfmis.gov.jo تاريخ الدخول ٢٠١٤/٥/١٥). كما ورد بتقرير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المشترك بخصوص السنوات ما قبل العام ٢٠٠٨م. حيث جاءت توصياته

---

[١] - ملحق رقم (١) يبين قيمة المناقلات المالية قبل تطبيق النظام المحاسبي الحكومي نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وبعده ونسبة هذه المناقلات إلى إجمالي المرصود بالموازنة.

في التقرير رقم JO-61420 إلى ضرورة تبني الأردن إجراءات مالية من بينها تبني نظام محاسبي حكومي شامل لجميع الدوائر والمؤسسات الحكومية، لمعالجة نقاط الضعف في الأنظمة المحاسبية المطبقة سابقاً (http://www1.worldbank.org تاريخ الدخول ٢٠١٤/٥/٢٨)..

إلا انه وبعد تطبيق النظام المحاسبي الحكومي الجديد من قبل جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية في الأردن، وبعد الرجوع إلى مديرية الدراسات في وزارة المالية وبالاطلاع على الشكاوى والملاحظات من قبل مستخدمي النظام، إنحصرت هذه الشكاوى والملاحظات بتطبيق النظام. فمن ناحية العمليات المالية والمحاسبية هناك مشاكل تتعلق بإدخال البيانات الخاصة بالموازنة على النظام، حيث انه يتم تحميلها على النظام، ولا يتم إدخالها على النظام. وأنه لايوجد ربط بين نظام تشكيلات الوظائف مع النظام الخاص بإدخال مستندات صرف الرواتب بصورة يدوية وليست آلية. وبالنسبة لإدارة المشاريع لا يوفر النظام بطاقة خاصة لإدارة المشاريع لمراقبة تكاليفها وأدائها، حيث أن نسبة الانجاز للمشاريع تعبر عن الإنفاق الفعلي على كلفة المشروع الفعلية ولا تأخذ بالمقدر، وبخصوص الإدارة النقدية فإنه لا يتم إعطاء السقوف المالية بناء على الخطة الشهرية التي تعدها الدوائر والمؤسسات الحكومية لنفقاتها المقدرة من قبلها وإنما تقوم وزارة المالية بإلزام هذه الدوائر بالسقف الممنوح من قبلها بغض النظر عن توقعات الخطة الشهرية للنفقات.

أما فيما يتعلق بالنواحي التكنولوجية، وبعد مراجعة وإجراء المقابلات مع القائمين على إدارة تكنولوجيا المعلومات في مديرية إدارة نظام (إدارة المعلومات المالية الحكومية)، وكانت أغلب المشاكل الخاصة تتمثل بضعف البنية التحتية للنظام، ووجود كثير من البطء (تعليق النظام)، مما يؤدي إلى التأخير في إجراء بعض المعاملات بالسرعة المطلوبة، وبخصوص الدعم الفني التقني،

وإيجاد آلية تبليغ لمستخدمي النظام عند وجود أي حالات توقف وصيانة للنظام في الوقت المناسب.

وبخصوص إدارة التغيير، وبعد مراجعة وإجراء المقابلات مع القائمين على إدارة التغيير في مديرية إدارة نظام (إدارة المعلومات المالية الحكومية) فتركزت شكاوى مستخدمي النظام، حول آلية التعامل مع هذا النظام، و كفاية الدورات التدريبية والتأهيل، و توفير الدعم الفني البشري. وعدم وجود تواصل مع مستخدمي النظام للوقوف على تلبية متطلباتهم التي من شأنها تفعيل العمل عليه، وأن بعض التعديلات الضرورية على تطبيقات النظام لا يتم تعديلها إلا من خلال الشركة الأم (Intracom) الأمريكية. وعدم توفير الأدلة والنشرات المتخصصة حول العمل على تطبيقات هذا النظام.

ويمكن توضيح مشكلة الدارسة من خلال طرح الأسئلة البحثية التالية، ومحاولة الإجابة عليها:

<u>السؤال الأول:</u> هل يسهم محور العمليات المالية والمحاسبية في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه، وهي: التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية، ورفع كفاءة العمليات الرقابية، وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية؟

<u>السؤال الثاني:</u> هل يسهم محور إدارة تكنولوجيا المعلومات في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه، وهي: التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية، ورفع كفاءة العمليات الرقابية، وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية؟

السؤال الثالث: هل يسهم محور إدارة التغيير، في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه، وهي: التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية، ورفع كفاءة العمليات الرقابية، وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية؟

١-٣ أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسات العلمية بالانعكاسات والفوائد المتحققة من جراء تنفيذها، ومدى مساهمتها في زيادة فاعلية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS). حيث يمكن تقسيم أهمية الدراسة ضمن النقاط الثلاث التالية:

١- **الأهمية النظرية:** تستمد الدراسة الحالية أهميتها النظرية من أنها تقوم باستقراء وتشخيص فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" المطبق في القطاع الحكومي الأردني وإمكانية تطويره، عن طريق إلقاء الضوء بالتحليل على المحاور الرئيسة الثلاث للنظام ومدى مساهمتها بتقييم فاعليته، وإمكانية تطويره. وتمثل الدراسة الحالية محاولة لإثراء المكتبة الأردنية في هذا المجال، أملاً بأن تكون دعامة أساسية في بناء دراسات مستفيضة للباحثين مستقبلاً.

٢- **الأهمية الاقتصادية:** تعد وزارة المالية من أهم الوزارات في الأردن؛ لما تلعبه من دور قيادي في تعزيز خزينة الدولة بالإيرادات من خلال دوائرها المختلفة، وتوفير مصادر التمويل الخارجية اللازمة لرفد الموازنة، وتخصيصها لدوائر ومؤسسات القطاع الحكومي للإنفاق منها على أوجه نشاطاتها كلٌ حسب طبيعة عملها ومهامها ضمن قانون الموازنة العامة للدولة، وقيام الوزارة بعمليات الرقابة عليها خلال عمليات الإنفاق، وتقييم أدائها من خلال دائرة الموازنة العامة. سيما وأن هذا الموضوع يلقى أهمية بخصوص القطاع الاقتصادي الأردني بالنسبة للجهات المانحة

والجهات المقرضة، وبخصوص القطاع الاقتصادي الأردني بالنسبة للجهات الداخلية بشكل عام والقطاع الحكومي بشكل خاص.

٣- **الأهمية الميدانية للقطاع المبحوث:** تتجلى الأهمية الميدانية للقطاع المبحوث بأن وزارة المالية تقوم بالرقابة على المخصصات المالية عند تطبيق هذا النظام المحاسبي في الدوائر والمؤسسات الحكومية من خلال دائرة الموازنة العامة. ومعالجة الإختلالات والثغرات، ومواطن الضعف، والعمل على تطويره، وتقديم الدعم الفني والاستشاري للجهات المستخدمة لهذا النظام من خلال مديرية إدارة "نظام إدارة المعلومات من خلال تقديم أسس علمية وعملية يمكن أن تستند إليها وتأخذ بها الإدارة العليا القائمة على هذا النظام المحاسبي الحكومي في وزارة المالية، ولما تتناوله في طياتها من استنتاجات وتوصيات قد تساعد القائمين في تقييم فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS)" المطبق ومدى الحاجة إلى تطويره.

١-٤ أهداف الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى إنموذج يهدف لمعرفة مدى مساهمة المحاور الرئيسة الثلاث للنظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS)" في تقييم فاعليته وإمكانية تطويره. ويمكن تحديد أهداف الدراسة بصورة دقيقة بالآتي:

١- بناء إنموذج يمثل علاقات متغيرات الدراسة، وعرض تلك العلاقات وصولاً إلى النتائج التي تؤدي إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة، انظر الشكل رقم(١) صفحة رقم(١٠).

٢- التعرف على طبيعة النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS)" بإلقاء الضوء على محاوره الثلاث (العمليات المالية والمحاسبية، وإدارة

تكنولوجيا المعلومات، وإدارة التغيير) والتعرف على مدى مساهمتها في تقييم فاعليته وإمكانية تطويره.

٣- تقديم توصيات إلى متخذي القرار في وزارة المالية بخصوص تقييم مدى فاعلية النظام المحاسبي الحكومي المطبق "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)". ومدى إمكانية تطويره لتلبية احتياجات مستخدميه، وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها النظام.

أما الأهداف التفصيلية للدراسة فهي:

أ- التعرف على أهم بنود محور العمليات المالية والمحاسبية وهي: إدارة وتنفيذ الموازنة، وإدارة المشاريع، وإدارة التشكيلات الحكومية الخاصة بالوظائف، وأيضا الإدارة النقدية، وإجراءات إعداد المدفوعات، والمقبوضات، والمشتريات وإعداد الحساب الختامي .

ب_ التعرف على أهم بنود محور إدارة تكنولوجيا: من خلال الاهتمام بأنظمة وقواعد البيانات، وجود مركز للدعم والاتصال مع المستخدمين، ومدى استجابة النظام للتطوير في ظل المتغيرات التكنولوجية ومعالجة المشاكل التي تواجهه فيها.

ج- التعرف أهم البنود محور إدارة التغيير: وهي هندسة العمليات، والتدريب والتأهيل للمستخدمين، والاتصال والتواصل ونقل المعلومات والتطورات حول النظام مع المستخدمين.

١-٥ إنموذج الدراسة الافتراضي:

تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة الدراسة في ضوء إطارها النظري ومضامينها تصميم إنموذج افتراضي كما في الشكل رقم (١) صفحة رقم (١٠)، للإجابة عن الأسئلة البحثية المثارة في مشكلة الدراسة، ويبين الإنموذج محاور النظام المحاسبي الحكومي، ومساهمة تلك المحاور في تقييم فاعلية النظام المحاسبي الحكومي وإمكانية تطويره من خلال تحقيق أهدافه.

الشكل (١) إنموذج الدراسة

المحاور الثلاث للنظام المحاسبي الحكومي نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

<u>محور العمليات المالية والمحاسبية :</u>

- إدارة الموازنة وتنفيذ الموازنة
- إدارة المشاريع الرأسمالية
- إدارة التشكيلات الحكومية للوظائف
- الإدارة النقدية
- إجراءات إعداد المدفوعات والمقبوضات
- المشتريات
- إعداد الحساب الختامي

<u>محور إدارة تكنولوجيا المعلومات:</u>

- الشبكات والدعم الفني
- أنظمة وقواعد البيانات
- مركز الإيصال والدعم الفني

<u>محور إدارة التغيير :</u>

- الاتصال
- التدريب والتأهيل
- مواءمة العمليات

فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني وإمكانية تطويره من خلال:

١- التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية.
٢- تحقيق مبدأ الشفافية المالية.
٣- رفع كفاءة العمليات الرقابية.
٤- توحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية.

المصدر: إعداد الباحث بالرجوع إلى (www.gfmis.gov.jo) ٢٠١٤.

١-٦ فرضيات الدراسة

توافقا مع أهداف الدراسة واختباراً لإنموذجها، فقد اعتمدت الدراسة الفرضيات الثلاث التالية:

HO1 الفرضية الأولى: لا يسهم محور العمليات المالية والمحاسبية في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه، وهي: التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية، ورفع كفاءة العمليات الرقابية، وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية.

HO2 الفرضية الثانية: لا يسهم محور إدارة تكنولوجيا المعلومات في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه، وهي: التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية، ورفع كفاءة العمليات الرقابية، وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية.

HO3 الفرضية الثالثة: لا يسهم محور إدارة التغيير في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه، وهي: التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية، ورفع كفاءة العمليات الرقابية، وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية.

١-٧ التعريفات الإجرائية

يمكن تعريف المصطلحات الرئيسة التي تم استخدامها، بحيث تدل على المعاني المقصودة لأغراض هذه الدراسة، كما يلي:

- **فاعلية النظام:** مدى قدرة النظام المحاسبي على تحقيق وإنجاز أهدافه، والتعـــــرف على مدى تحقيقه للنتائج المرجوة التي وجد من أجلها، وتقديمه لمعلومات تفيد مستخدميه و الجهات المستفيده من مخرجاته.

- **النظام المحاسبي:** وهو عبارة عن مجموعة من الاجراءات والتطبيقات التي يتم من خلالها إدخال مدخلات (بيانات) يتم معالجتها وفق آلية معدة مسبقاً لهذه الغاية تعتمد على أنظمة وتعليمات وقوانين لإستخراج المخرجات (المعلومات) ومعالجة هذه الإجراءات والتطبيقات بإستخدام أجهزة ومعدات مثل الحواسيب.

- **نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS):** عبارة عن نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يوفر معلومات وبيانات مالية دقيقة وشاملة، وفي الوقت المناسب، ويربط الوزارة والدوائر الحكومية ماليا مع وزارة المالية (www.gfmis.gov.jo تاريخ الدخول ٢٠١٤/٥/١٥).

- **إدارة التغيير:** هي عملية الانتقال من وضع قائم بالفعل إلى وضع مستهدف لتحقيق أهداف محددة في إطار رؤية واضحة مشتركة بين القيادة والعاملين (www.gfmis.gov.jo تاريخ الدخول ٢٠١٤/٥/١٥).

- **الحوالة المالية:** هي عبارة عن مخصصات للدائرة أو المؤسسة الحكومية لمدة شهر أو أكثر حيث عادةً تكون اجمالي المخصص وفق قانون الموازنة العامة مقسوما على ١٢، وذلك حتى تتمكن هذه الدائرة أو المؤسسة الحكومية من الصرف والإنفاق على البنود الخاصة بنفقاتها.

- **مستندات الصرف:** وهي عبارة عن نماذج مصممة تستخدم لصرف نفقات متكررة ورواتب وأجور ومستلزمات، للدوائر والمؤسسات الحكومية، من بنودها المخصصة لها والمرصودة ضمن موازنتها.

- **مستند الالتزام المالي:** هو مستند ينظم لغايات حجز مبلغ من مخصص على مادة مرصودة ضمن مخصصات الدائرة أو المؤسسة الحكومية لغايات محددة لمشتريات أو طرح عطاءات.

- **المناقلات المالية:** وهي عبارة إجراء يتم على مخصصات الدائرة أو المؤسسة الحكومية، وذلك بنقل مخصصات مادة إلى مادة أخرى ضمن موازنتها المرصودة لها وفق تعليمات تجيز هذا النقل ولغايات ضرورية ومبرره شريطة موافقة دائرة الموازنة العامة على مثل هذا الإجراء.

- **الوزارة:** وزارة المالية في حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

١-٨ حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** طبقت هذه الدراسة على وزارة المالية الأردنية ممثلة بدائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" كونهما أهم دائرتين في الهيكل التنظيمي للوزارة تتعلق أعمالهم بإعداد وتنفيذ الدوائر والمؤسسات الحكومية لموازناتها ومخصصاتها المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة ومتابعة ورقابة العمل على النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)".

- **الحدود البشرية:** تكون مجتمع الدراسة من موظفي دائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في وزارة المالية الأردنية ممن لهم علاقة بتطبيقات وإجراءات "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" والرقابة على استخدامه ومتابعة أمور العمل على هذا النظام المحاسبي.

- **الحدود الزمانية:** أجريت هذه الدراسة في عام ٢٠١٤م.

١-٩ محددات الدراسة

هناك عدة محددات لهذه الدراسة نوردها بإيجاز، فيما يلي:

١- إقتصرت الدراسة على دائرة الموازنة العامة ومديرية أدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وذلك لكونهما اهم دائرتين تقومان بمتابعة أجراءات العمل على النظام من حيث الانفاق من المخصصات المرصودة وفق قانون الموازنة العامة للدولة وأيضاً الجهة التي تراقب سير العمل على تطبيقات هذا النظام المحاسبي الحكومي.

٢- قلة الدراسات العربية الحديثة التي تناولت هذا الموضوع حيث أن هناك دول عربية معدودة قامت بالعمل على تغيير وتعديل أنظمتها المحاسبية في القطاع الحكومي من زمن قريب.

٣- قلة المراجع التي تناولت النظام المحاسبي الحكومي الأردني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وذلك لحداثة تطبيق هذا النظام بالأردن.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

٢-١ مقدمة

٢-٢ الدراسات العربية

٢-٣ الدراسات الأجنبية

٢-٤ ما يميز الدراسة

٢-١ مقدمة

أن جميع الدراسات السابقة التي تم تناولها قد أغنت معلومات الباحث حول متغيرات الدراسة وبناء أداة الدراسة المتمثلة بالإستبانة، وكذلك ساعدت تلك الدراسات على الإلمام بالوسائل الإحصائية الملائمة للدراسة الحالية، وكذلك ساعدت في اختيار عنوان الدراسة ولا بد من إستعراض بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

٢-٢: الدراسات العربية

١- دراسة (حماد، ١٩٩٧)، بعنوان: "أهمية التحول إلى النظام الإلكتروني في مهنة المحاسبة".

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية استخدام النظام الإلكتروني في العمل المحاسبي، والمزايا التي قد تتوفر عند استخدام هذا النظام، واستعرضت تطور مهنة المحاسبة، ومتابعتها للثورة المعلوماتية، والتغيرات المهنية التي طرأت على المحاسبة، في ظل النظام العالمي الجديد، وتطور أنظمة المعلومات المحاسبية.

وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتكونت عينة الدراسة من المحاسبين والمدققين والمبرمجين العاملين على النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية التي تمول عن طريق الموازنة العامة بوزارة المالية الفلسطينية.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنه وبالمقارنة بين البرامج المحاسبية المتطورة محلياً مع البرامج المحاسبية المطورة عالمياً، يوجد ضرورة لاستخدام النظام الإلكتروني في العمل المحاسبي الحكومي لما له من مزايا إيجابية على العمل ونتائجه على أرض الواقع.

وقد أوصت الدراسة باستخدام النظام الإلكتروني في العمل المحاسبي، وأكدت على ضرورة الاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا النظام في تنفيذ الأعمال المحاسبية، والإمكانية الجيدة في استخراج النتائج الدقيقة.

٢- دراسة (حجر، ١٩٩٩)، بعنوان: "النظام المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية- التطبيق ومتطلبات التطوير (مدخل النظم)".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأسس النظرية والجوانب العملية في نظم المعلومات المحاسبية لاستخلاص مقومات أو أركان النظام المحاسبي، ومن ثم تقييم النظام المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية، وصياغة إطار مقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي بالتركيز على الدورة المستندية، والبرمجيات، والأجهزة.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، وتكونت عينة الدراسة من العاملين على النظام المحاسبي في الدوائر الحكومية التابعة لوزارة المالية في صنعاء وعددها (١٣).

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاستمرار في تطبيق النظام الراهن يؤدي إلى الجمود في عقلية الكوادر البشرية، وأن الإنفاق في النظام الراهن لا يرتبط بالإنجاز، وفي النظام الراهن يوجد لنفوذ المسؤولين دور في تحديد الإنفاق دون أي مساءلة، ولا تتوفر في النظام الراهن مقومات محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء.

٣- دراسة (الشوابكة، ٢٠٠٠)، "مدى ملاءمة النظام المحاسبي الحكومي لتطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم الأسس الواجب توافرها في النظام المحاسبي الحكومي الأردني ليتوافق مع تطبيق موازنة البرامج والأداء، وقدم استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و تم استخدام التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات كما استخدم الباحث اختبار

(ONE SAMPLE T-TESST)، وقد تكون مجتمع الدراسة من وزارة المالية الأردنية وعينة الدراسة دائرة الموازنة العامة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يعتبر استخدام أساس الاستحقاق مناسباً أكثر من غيره لتطبيق موازنة البرامج والأداء، عدم استخدام تبويب الأنشطة يؤدي إلى صعوبة قياس تكلفة وحدة الأداء، وتطبيق قواعد محاسبة المسؤولية وربط وحدات الأداء بتكلفته، لا يستخدم النظام المحاسبي الحكومي في الأردن أي نظام لمحاسبة التكاليف ولو بصورة أولية.

اقترحت الدراسة عدة توصيات أهمها: استخدام تبويب الأنشطة وتطوير نظام لقياس كفاءة وفعالية الأداء، وتطوير الدفاتر المحاسبية بحيث يمسك لكل برنامج دفتر أستاذ عام ومساعد، وتطبيق أساس الاستحقاق بصورة تدريجية ووضع أسس وقواعد لنظام محاسبة التكاليف ومحاسبة المسؤولية وتطبيق نظام محاسبي لامركزي، ووضع برامج تدريبية لرفع مهارات الأفراد العاملين في مجال النظام المحاسبي الحكومي، وعمل مزيد من الدراسات في مجال الموازنة العامة والمحاسبة الحكومية.

٤- دراسة (ندا، ٢٠٠٢)، بعنوان: "تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر العربية ليتمشى مع موازنة البرامج والأداء".

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح تطبيق بعض الأساليب المحاسبية المستخدمة في النظم المحاسبية المطبقة في القطاع الخاص والتي أثبتت كفاءتها وفاعليتها عليه، لتطبق في القطاع الحكومي في جمهورية مصر العربية بحيث يمكن أن يؤدي دوراً كبيراً في تحسين كفاءة وفاعلية الوحدات الحكومية، وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية في التحليل الوصفي، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، كما استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova) واختبار الفاكرونباخ.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النظام الحالي غير قادر على تقييم أداء الوحدات الحكومية وكذلك أداء العاملين فيها، وأن إتباع النظام الحالي للأساس النقدي واعتماده على نظام رقابة داخلية يعتبر من جوانب القصور والضعف في هذا النظام.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير النظام المحاسبي الحكومي من خلال إتباع أساس الاستحقاق، وإعداد قوائم مالية كما في القطاع الخاص، وتطبيق محاسبة التكاليف والموازنات التخطيطية في الوحدات الحكومية.

٥- دراسة (الذنيبات، ٢٠٠٣)، بعنوان: "العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأداء العاملين في المؤسسات المالية الحكومية المتخصصة بالإقراض في الأردن".

هدفت هذه الدراسة للبحث في أثر النظم المحوسبة على أداء العاملين في المؤسسات المالية الحكومية المتخصصة بالإقراض في الأردن. وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية في التحليل الوصفي، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، كما أستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova) واختبار الفاكرونباخ، حيث كان مجتمع الدراسة يتكون من: مؤسسة الإقراض الزراعي، وبنك تنمية المدن والقرى، وصندوق التنمية والتشغيل، ومؤسسة أموال الأيتام، وبنك الإنماء الصناعي. وكانت عينة الدراسة تتكون من (٥١٨) موظفا استجاب منهم (٤٣٦) موظفا.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنة يوجد علاقة إيجابية بين نظم المعلومات المحوسبة وأداء العاملين، ووجود علاقة إيجابية بين حداثة الأجهزة والبرمجيات وخصائص المعلومات التي يوفرها النظام وأداء العاملين.

٦- دراسة (جودة، ٢٠٠٤)، بعنوان: "نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل وأثرها على فاعلية الدائرة في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل وأثرها على زيادة فاعلية الدائرة في الأردن، من خلال التركيز على تطور نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة، وتطوير الحاسب الآلي والبرمجيات المستخدمة في هذه النظم، ودور هذه النظم في توفير المعلومات المفيدة كماً ونوعاً.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية، واختبار الفاكرونباخ، واختبار T، وتكون مجتمع الدراسة من المديرين ورؤساء الأقسام والمشرفين والعالمين في مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل الرئيسية وفروعها في عمان، تم توزيع (١٥٠) إستبانة عليهم، وتم عمل التحليل الإحصائي على (١٤١) إستبانة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة فاعلية دائرة ضريبة الدخل تتأثر بتطوير النظم المحاسبية سواء بالحواسيب أو البرمجيات المستخدمة في هذه النظم، وهذا التطوير في النظم المحاسبية يؤثر على توفير خصائص الدقة والموثقية والملاءمة للمعلومات المحاسبية الناتجة عن هذه النظم.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير البرمجيات والأجهزة المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية، وإجراء المزيد من الدراسات في نفس المجال.

٧- دراسة (أحمرو، ٢٠٠٥)، بعنوان: "مؤشرات الضعف في النظام المحاسبي للحكومة المركزية الأردنية وأساليب معالجتها".

هدفت هذه الدراسة إلى وضع مقترحات وتوصيات لمعالجة مواطن الضعف في النظام المحاسبي للحكومة المركزية الأردنية، وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم عدد من الأساليب الإحصائية ضمن

برنـــامج (SPSS) وذلـــك مـــن خـــلال الإحصـــاء الوصـــفي ومعامـــل ألفاكرونبـــاخ والمتوســـطات الحســـابية واختبـــار (T-Test)، وتضـــمنت العينـــة (١٩١) حالـــة مـــن حـــالات الاخـــتلاس والتزويـــر والتلاعـــب فـــي الأمـــوال العامـــة التـــي حـــدثت فـــي الوحـــدات الحكوميـــة المركزيـــة الأردنيـــة للفتـــرة مـــن ١٩٨٢- ٢٠٠٢، والتـــي أوردهـــا ديوان المحاسبة في تقاريره السنوية عن تلك الفترة.

وقـــد أشـــارت نتـــائج الدراســـة إلـــى أن هنـــاك عشـــر ثغـــرات أو مـــواطن ضـــعف فـــي النظـــام المحاســـبي، هـــي مـــن الأســـباب الرئيســـية فـــي حـــدوث حـــالات الغـــش والتزويـــر والتلاعـــب والاخـــتلاس، وأن ضـــعف النظـــام المحاســـبي الحكـــومي هـــو الأكثر خطورة على المال العام.

وقـــد أوصـــت الدراســـة بمـــا يلـــي بضـــرورة إصـــلاح وتطـــوير النظـــام المحاســـبي الحكـــومي، ونظـــام الرقابـــة علـــى المـــال العـــام، والـــدورة المســـتندية، ممـــا يســـاعد علـــى الحد من الفساد.

٨- دراســـة (حمـــاد، ٢٠٠٦)، بعنـــوان: "تطـــوير النظـــام المحاســـبي الحكـــومي فـــي فلسطين".

هـــدفت الدراســـة إلـــى تســـليط الضـــوء علـــى النظـــام المحاســـبي الحكـــومي الفلســـطيني وإمكانيـــة وضـــع مقترحـــات لتطـــويره، بمـــا يضـــمن تحســـين أدائـــه وزيـــادة قدرتـــه علـــى تقيـــيم أداء العـــاملين فـــي الوحـــدات الحكوميـــة، وقيـــاس تكلفـــة الأنشـــطة والبـــرامج الحكوميـــة التـــي يـــتم تنفيـــذها لمعرفـــة حقيقـــة مردودهـــا وعائـــدها فـــي مجالاتهـــا المختلفـــة، وتكـــون مجتمـــع الدراســـة مـــن الوحـــدات الحكوميـــة التـــي تطبـــق النظـــام المحاســـبي الحكـــومي وتتمثـــل فـــي وزارت ومؤسســـات وهيئـــات الســـلطة الفلسطينية وعينة الدراسة تمثل مجتمع الدراسة نفسه.

وقـــد اســـتخدم الباحـــث المـــنهج الوصـــفي التحليلـــي لدراســـة الواقـــع فـــي مؤسســـات الســـلطة الفلســـطينية، واســـتخرج المتوســـطات الحســـابية والنســـب المئويـــة والانحرافات المعيارية، وتم استخدام اختبار ألفاكرونباخ.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة تطوير النظام المحاسبي الحكومي بما يواكب التطور في حقول المحاسبة والمراجعة ومعاييرها المهنية، بالانتقال من تطبيق الأساس النقدي إلى تطبيق أساس الاستحقاق، وعلى الجهات الحكومية الإسراع في تبني استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية والتحول من الوسائل التقليدية في مسك السجلات وإعداد الحسابات والبيانات المالية إلى الوسائل الإلكترونية.

٩- دراسة (باشي والمعاضيدي، ٢٠٠٦)، بعنوان: "تقييم كفاءة وتطوير النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات الحكومية العراقية، دراسة تطبيقية على جامعة الموصل".

هدفت الدراسة إلى دراسة وتقييم كفاءة المستجدات في التطوير في النظام المحاسبي الحكومي، بالتركيز على هيكل النظام المحاسبي الحكومي، والتعرف على أهم المستجدات في هذا النظام، وسد الثغرات الموجودة فيه، وإمكانية تعديل النظام القديم وإدخال المستجدات فيه، ودراسة وتقييم النظام المحاسبي الحكومي بعد تطويره في جامعة الموصل، والوقوف على الجوانب الايجابية فيه ومدى أهميته في إحداث التحسينات في الجوانب المحاسبية لهذه الجامعة.

وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واستخدما النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واستخداما اختبار ألفاكرونباخ، وتحليل التباين أحادي الجانب، واختبار (T-TEST)، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين على النظام المحاسبي في جامعة الموصل، وتكونت عينة الدراسة من (٣٠) موظف وتم عمل التحليل الإحصائي على (٢٦) إستبانة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النظام المحاسبي يحتاج إلى التطوير وخصوصاً على الدورة المحاسبية سواء بالقيود المحاسبية والمستندات والسجلات والدفاتر والتقارير والكشوف المحاسبية، وأن عملية التطوير للنظام

هي خطوة مهمة أضفت التكامل على النظام المحاسبي الحكومي واستطاعت استكمال الدورة المحاسبية على مستوى الوحدات والمحافظة على المال العام.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ النظام وتطويره، وإجراء دراسات أخرى في نفس المجال.

١٠- دراسة (الحبيشي، ٢٠٠٧)، "واقع النظام المحاسبي الحكومي في اليمن وآفاق تطويره.

هدفت هذه الدراسة التعرف على واقع النظام المحاسبي الحكومي في اليمن وأفاق تطويره. أجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونه من (١٠٠) عامل يعمل في وزارة المالية اليمنية من القائمون على العمل على النظام المحاسبي إضافة إلى (١٥٠) فاحص يعملون في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة القائمون بأعمال الفحص والمراجعة لوحدات القطاع الإداري في اليمن ، وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية في التحليل الوصفي، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، واختبار ألفاكرونباخ، واختبار (T-TEST).

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: القصور في توفير القوائم المالية والتقارير المحاسبية القادرة على توفير المعلومات التي تفيد بمختلف الاحتياجات ويبدو ذلك من خلال المجموعة المستندية المصممة لخدمة مستوى التنفيذ الفعلي للموازنة ،عدم قدرة النظام على توفير أدنى متطلبات قياس وتقييم أداء مختلف الوحدات الحكومية وذلك ناتج عن عدم قدرة الأسس والقواعد المحاسبية على توفير معلومات كاملة عن جميع تكاليف العمليات التي قامت بها الوحدات الحكومية، عدم كفاية التبويب الحالي للحسابات وأساليب المعالجة لاحتساب تكاليف الأنشطة والبرامج المختلفة، وعدم إرساء مبدأ المساءلة عن التكاليف وربطها بمستويات الإنجاز، حيث أنه بمجرد اعتماد مبالغ النفقات في الموازنة حتى تنتهي معه أساليب المساءلة

المحاسبية، وجود اتفاق بين المحاسبين في وزارة المالية والعاملين في الجهاز المحاسبي للرقابة بشأن أوجه القصور التي يعاني منها النظام المحاسبي الحكومي في اليمن، يؤدي الاستفادة من الأساليب المحاسبية المختلفة وتطبيقها في القطاع الحكومي إلى تفعيل لدور النظام المحاسبي الحكومي في المحافظة على المال العام وحمايته واستغلاله.

١١- دراسة (الزعانين، ٢٠٠٧)، بعنوان: "أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع العملي للنظام المالي في وزارة المالية، والتعرف على أنظمة المعلومات المحاسبية واستخدامها في ترشيد القرارات، وتتبع أثر المعالجة الآلية على نظم المعلومات المحاسبية من خلال المدخلات والمعالجة والمخرجات، والتعرف على الممارسة العملية للمعالجة الآلية لأنظمة المعلومات من خلال دراسة الوظائف والأنشطة داخل وزارة المالية، والتعرف على وجود علاقة بين المعالجة الآلية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ومعامل ألفاكرونباخ، واختبار (T-TEST)، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل سبيرمان للرتب، وطريقة التجزئة النصفية، وتكون مجتمع الدراسة من المستخدمين لأنظمة المعلومات المحاسبية الآلية في وزارة المالية، فتم توزيع (١٢٠) إستبانة على الموظفين العاملين على النظام و(٤٨) إستبانة على المديرين ورؤساء الأقسام الذين يرتبط عملهم مع النظام كمتخذين للقرارات.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النظام المحاسبي يقوم باستخدام السندات الورقية بشكل كامل، وأن مخرجات النظام لا توفر لمتخذي القرارات كل المعلومات والتقارير التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى وجود نقص في استخدام النظام المالي في الوزارة.

وقـد أوصـت الدراسـة بضـرورة العمـل علـى تطـوير النظـام وشـموليته لجميـع التقـارير، والعمـل علـى تطـوير وتحـديث النظـام والبـرامج والتشـريعات ولمواكبـة التطورات الهائلة الحادثة في العالم.

١٢- دراسـة (وشَّـاح، ٢٠٠٨)، بعنـوان: "الإطـار العـام لتقـويم وتطـوير النظـام المحاسبي الحكومي الفلسطيني، دراسة ميدانية".

هـدفت هـذه الدراسـة إلـى التعـرف علـى النظـام المحاسـبي الحكـومي المطبـق فـي الـوزارات الفلسـطينية وتقويمـه، والتعـرف علـى المعوقـات التـي تحـول دون تطـويره، واقتـراح الإسـتراتيجيات اللازمـة لتطـويره ودعـم جـودة مخرجاتـه، بـالتركيز علـى البرمجيـات والأجهـزة المسـتخدمة.وقد اسـتخدم الباحـث المـنهج الوصـفي التحليلـي، كالمتوسـطات الحسـابية، والانحرافـات المعياريـة، والنسـب المئويـة، ومعامـل ألفاكرونبـاخ، واختبـار (T-TEST)، وتكـون مجتمـع الدراسـة مـن جميـع المـوظفين العـاملين فـي الـدوائر الماليـة والرقابيـة الـذين لهـم علاقـة بالنظـام فـي جميـع الـوزارات الفلسـطينية باسـتثناء وزارتـي العـدل وشـؤون الأسـرى، الـذين كـان عـددهم (١٧٠) موظـف فـي (٢١) وزارة، وتـم توزيـع (١٥١) إسـتبانة علـيهم، وتم عمل التحليل الإحصائي على (١٤٠) إستبانة.

وقـد أشـارت نتـائج الدراسـة إلـى أن النظـام المحاسـبي الفلسـطيني الحـالي يشـوبه العديـد مـن أوجـه القصـور التـي تجعلـه غيـر قـادر علـى مواكبـة التطـورات، وغيـر قـادر علـى تحقيـق أهدافـه المتمثلـة بترشـيد الإنفـاق الحكـومي وتـوفير بيانـات ومعلومـات لخدمـة أعمـال التخطـيط وإعـداد الموازنـات ورسـم السياسـات واتخـاذ القـرارات، وأن الأسـس والمقومـات التـي يعتمـد عليهـا النظـام المحاسـبي الحكـومي لا تـتلاءم مـع متطلبـات وجـود نظـام محاسـبي سـليم ومتطـور قـادر على مواكبة التغيرات.

وقـد أوصـت الدراسـة بزيـادة الاهتمـام بعمليـة تطـوير الـنظم المحاسـبية، واسـتكمال المقومـات والأسـس الملائمـة لتطـوير النظـام المحاسـبي الحكـومي، وإجراء المزيد من الدراسات على النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني.

١٣- دراسة (الداية، ٢٠٠٩)، بعنوان: "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في قطاع غزة، وكذلك قياس تقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم عدد من الأساليب الإحصائية ضمن برنامج (SPSS) وذلك من خلال الإحصاء الوصفي واختبار الانحدار واختبار الانحدار التدريجي واختبار تحليل التباين، وتم توزيع الإستبانة على المحاسبين في الشركات المساهمة في قطاع غزة والبالغ عددها (١٧٠) شركة، وتم استرداد (١٥١) إستبانة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلى تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات وملاءمتها وإمكانية الاعتماد عليها والحصول عليها في الوقت المناسب.

وقد أوصت الدراسة بما يلي: يفضل أن تستخدم الشركات الكبيرة نظم المعلومات المحاسبية المتطورة، وعلى هذه الشركات استثمار جزء من إيراداتها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية لديها، وذلك لتقديم خدمة أفضل مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الشركة.

١٤- دراسة (السقا، ٢٠١٠)، "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تقرير فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية العراقية، التي تساهم في توفير معلومات تساعد على رقابة وتقييم أدائها وقياس كلفة خدماتها، وبالتالي إبراز الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي الفعال للمعلومات المحاسبية في الوحدات

الحكوميـــة، وقـــد اســـتخدم الباحـــث المـــنهج الوصـــفي التحليلـــي، واســـتخدم عـــدد مـــن الأســـاليب الإحصـــائية ضـــمن برنـــامج (SPSS) وذلـــك مـــن خـــلال الإحصـــاء الوصفي ومعامل ألفاكرونباخ والمتوسطات الحسابية واختبار (T-Test).

وقـــد أشـــارت نتـــائج الدراســـة إلـــى أن الهيكـــل العـــام لنظـــام المعلومـــات المحاســـبية فـــي الوحـــدات الحكوميـــة لا يختلـــف عنـــه فـــي وحـــدات قطـــاع الأعمـــال، كمـــا أن اســـتخدام أســـاس الاســـتحقاق فـــي الوحـــدات الحكوميـــة يزيـــد مـــن كفـــاءة النظـــام المحاسبي الحكومي.

وقـــد أوصـــت الدراســـة بإعطـــاء نظـــم المعلومـــات المحاســـبية اهتمـــام اكبـــر فـــي الوحدات الحكومية، وإجراء المزيد من الدراسات حول نفس الموضوع.

١٥- دراســـــة (ربابعـــــة، ٢٠١٠)، "نمـــــوذج مقتـــــرح لقيــــاس أثــــر المعلومــــات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقاً للمعايير الدولية".

هـــدفت هـــذه الدراســـة إلـــى قيـــاس أثـــر جـــودة المعلومـــات المحاســـبية علـــى ترشـــيد الإنفـــاق الحكـــومي طبقـــاً للمعـــايير الدوليـــة، بـــالتركيز علـــى محاســـبة تكـــاليف الممتلكـــات الحكوميـــة وتطـــوير التقـــارير الماليـــة، واســـتخدام مبـــدأ الاســـتحقاق فـــي المحاســـبة الحكوميـــة، وتفعيـــل دور الرقابـــة الداخليـــة وقـــدرتها علـــى ضـــبط وترشـــيد الإنفاق الحكومي.

وقـــد اســـتخدم الباحـــث المـــنهج الوصـــفي التحليلـــي، واســـتخدم المتوســـطات الحســـابية، والانحرافـــات المعياريـــة، والتكـــرارات، والنســـب المئويـــة، واســـتخدم اختبـــار تحليـــل التبـــاين الأحـــادي (ANOVA)، واختبـــار الفاكرونبـــاخ، واختبـــار (T-TEST)، وتكـــون مجتمـــع الدراســـة مـــن المـــدققين والمفتشـــين والمـــراقبين المـــاليين والمستشـــارين ومـــديري الـــدوائر، فـــتم توزيـــع (١٢٠) إســـتبانة علـــيهم، وتـــم عمل التحليل الإحصائي على (٩٥) إستبانة.

وقـــد أشـــارت نتـــائج الدراســـة إلـــى أن جـــودة المعلومـــات المحاســـبية الخاصـــة بتكـــاليف الممتلكـــات الحكوميـــة ومعلومـــات إهـــتلاك هـــذه الممتلكـــات ومعلومـــات

أساس الاستحقاق المحاسبي ومعلومات تظم الرقابة والتدقيق الداخلي لها أثر واضح على ترشيد الإنفاق الحكومي بدرجة عالية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير النظام المحاسبي الحكومي ليشتمل على محاسبة تكاليف الممتلكات وإهتلاكها، وتطوير النظام ليكون قادر على التأقلم مع التطورات في المحاسبة المالية والإدارية ونظم المعلومات المحاسبية والتطورات التكنولوجية والمعايير المحاسبية، لما لها من أثر كبير على ترشيد الإنفاق الحكومي.

١٦- دراسة (القطيش، ٢٠١١)، "تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم النظام المحاسبي الحكومي من حيث مدى ملاءمته لتلبية أغراض تدقيق الأداء، وتقديم مقترحات لتطويره، بالتركيز على المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق كفاءة وفاعلية الأداء في القطاع الحكومي لتحقيق الرقابة الفاعلة واستغلال الموارد بكفاءة وبطريقة اقتصادية، وترشيد الإنفاق الحكومي.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ومعامل ألفاكرونباخ، واختبار (T-TEST)، وتكون مجتمع الدراسة من المدققين الحكوميين التابعين لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة على مستوى المديرين ورؤساء الأقسام والمتخصصين حيث بلغ عددهم (٤٠) مدققاً، وتم توزيع (٤٠) إستبانة عليهم خضع منها (٣٥) إستبانة للتحليل الإحصائي.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النظام المحاسبي الحكومي الحالي لا يوفر المعلومات الملائمة لتدقيق كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي، وهو معد لخدمة أغراض الرقابة المالية، وإن تطويره يتطلب الاستفادة من فروع المحاسبة الأخرى مثل محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية واستخدام أساس

الاستحقاق، كما أن الرقابة المالية يجب أن تمتد لتشمل التأكد من ترشيد الإنفاق الحكومي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إصلاح وتطوير النظام المحاسبي الحكومي، والتوجه التدريجي إلى استخدام أساس الاستحقاق، وتطوير أسلوب إعداد الموازنة كتطبيق موازنة البرامج والأداء.

١٧- دراسة (الشبول، ٢٠١٢)، بعنوان: "دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظم المحاسبية، دراسة ميدانية في وزارة المالية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظم المحاسبية في وزارة المالية الأردنية، من خلال التعرف على العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وتحقيق تطوير مكونات النظام المحاسبي، والعلاقة بين دورة تكنولوجيا المعلومات وسرعة إنجاز الدورة المحاسبية، وأخيراً معرفة العلاقة بين دور تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف النظام المحاسبي.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ومعامل ألفاكرونباخ، واختبار (T-TEST)، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل سبيرمان للرتب، وتكون مجتمع الدراسة من وزارة المالية، وكانت عينة الدراسة تمثل العاملين في قسم المحاسبة في مديريات وزارة المالية الأردنية من محاسب ومدير ومدقق ووظائف أخرى لها علاقة بالأعمال المستندية. وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة من خلال أخذ كل مفردات مجتمع الدراسة، وتم توزيع (٨٥) إستبانة وتم تحليل (٨١) إستبانة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية بين دور تكنولوجيا المعلومات وتحقيق تطوير مكونات النظام المحاسبي، ووجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائيا بين تكنولوجيا المعلومات وسرعة انجاز الدورة المستندية، ووجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائيا بين تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف النظام المحاسبي، ووجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائيا بين تكنولوجيا المعلومات وتطوير النظم المحاسبية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام وزارة المالية الأردنية بعمل دائرة الموارد البشرية بما ينعكس على وظائف الموارد البشرية من استقطاب وتعيين وتدريب بما ينعكس على أداء الوزارة.

١٨- دراسة (البحيصي، ٢٠١٣)، "تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية للبلديات في قطاع غزة، دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية في بلديات محافظات قطاع غزة، ومحاولة وضع مقترحات لتطوير نظم المعلومات المحاسبية في هذه البلديات، حيث ركزت الدراسة على البرمجيات المستخدمة في النظم، ومواكبتها للمعايير المحاسبية، وقابليتها للتحديث، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ومعامل ألفاكرونباخ، واختبار (T-TEST)، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل سبيرمان للرتب، وتكون مجتمع الدراسة من بلديات محافظات قطاع غزة، وتكونت عينة الدراسة من العاملين في المجال المحاسبي والمالي في هذه البلديات، حيث تم توزيع (٢٥) إستبانة.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك ضعفاً كبيراً في نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة يجعلها غير قادرة على تأدية أهدافها بشكل كامل وسليم، وأن مظاهر الخلل موجودة في جميع أجزاء النظام المحاسبي، من حيث قدراته المهنية وعدم الفصل بين الصلاحيات.

وقد أوصت الدراسة باستبدال الدفاتر المحاسبية اليدوية ببرامج محاسبية محوسبة، والتحول إلى مبدأ الاستحقاق في الإثبات المحاسبي.

١٩- دراسة (جبريل، ٢٠١٤)، بعنوان: "أثر تطبيق "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"على تميز الأداء المالي الحكومي بالأردن".

تناولت الدراسة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي والتعريف بأهميته وهدفت لبيان أثر تطبيق هذا النظام على تميز الأداء المالي الحكومي في الأردن، ولتحقيقه تم توزيع إستبانة على عدد من العاملين في الوزارات والدوائر الحكومية في الأردن وبلغت الردود (١٣٢) استخدم فيها الباحث الطرق الإحصائية ونظام SPSS.

ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة إلى مايلي: أنه يوجد اثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS) في الوزارة والدوائر الحكومية، وانه هناك أثر لتطبيق هذا النظام على الإدارة المالية، والمحاسبة، والموارد البشرية، وخدمة العملاء.

وقد أوصت الدراسة، بضرورة التوسع في تطوير النظام، وضرورة تطوير شبكة الإنترنت، وتحسين مستوى أداؤه، وإعطاؤه السرعة المطلوبة، ليتماشى مع تطور البيئة المحاسبية وليخدم مجال الإدارة في التخطيط والرقابة.

٢-٣ الدراسات الأجنبية

١- دراسة (Stevens, 1991)، بعنوان:

"**The Utilization of Information System Technology in State Financial Management: An Empirical Assessment**".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر استخدام نظم المعلومات المالية والنظم المحاسبية في بعض المؤسسات الحكومية وخاصة في وضع الميزانيات الحكومية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وشملت الدراسة مجموعة من المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة وتم عمل مقارنة بينهم، وتم

استخدام العديد من الأساليب الإحصائية منها تحليل التباين الأحاديAnova، وتم استخراج النسب المئوية والانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك تزايد واضح في استخدام المؤسسات الحكومية لنظم المعلومات المالية في عملياتها في وضع الميزانيات في الدوائر الحكومية، وفي عملية التخطيط المالي المستقبلي، وإلى أن المؤسسات الخاصة كانت أكثر ميلاً نحو استخدام أنظمة محاسبية ومالية في أعمالها.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في استخدام النظم المحاسبية في القطاع الحكومي للدقة ولتسهيل سير العمل وتوفير الوقت والجهد والمساعدة على استخراج المعلومات.

٢- دراسة (Henry, 1994)، بعنوان:

"**Development of Financial Management Information System in the Government Sector in England and Wales**".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تجربة استخدام مبادرة الإدارة المالية في القطاعات الحكومية في القطاع الجنائي في إنجلترا وويلز من أجل الكشف عن آلية تطوير هذا النظام، وقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة الواقع، وتم استخدام اختبار T، والانحدار المتعدد، لإثبات فرضيات الدراسة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك ضرورة لتحديث النظم المحاسبية والمالية المستخدمة في الدوائر الحكومية المختلفة العاملة في القطاع الجنائي، وأن استخدام هذا النظام قادر على تحسين العمليات المالية فيها.

وقد أوصت الدراسة بزيادة الاعتماد على النظم المحاسبية لما تساهم بدورها في تحسين وتسهيل إجراءات العمل وقدرتها على تتبع وكشف

المخالفـــات الماليـــة والدقـــة فـــي اســـتخراج المعلومـــة عنـــد الحاجـــة إليهـــا، تعمـــيم اســـتخدام هـــذة المبـــادرة الخاصـــة بـــالنظم المحاســـبية علـــى جميـــع القطاعـــات الحكومية في إنجلترا وويلز.

٣- دراسة (Winterman, *et al*, 1998)، بعنوان:

"**Impact of Information on Decision Making In Government Departments**".

هـــدفت الدراســـة إلـــى استكشـــاف أثـــر نظـــم المعلومـــات علـــى صـــناعة القـــرارات في الدوائر الحكومية في المملكة المتحدة.

وقـــد أســـتخدم البـــاحثون الأســـــــلوب الوصـــفي التحليلـــي، وتـــم اســـتخدام أســـلوب الانحـــــدار المتعـــــــــــدد لإثبـــــات فرضـــــيات الدراســـــــــــــة، ولتحليـــــل البيـــــانات ومعامل الارتباط بيرســـــون.

وقـــد أشـــارت نتـــائج الدراســـة إلـــى أنـــه يوجـــد دور إيجـــابي لـــنظم المعلومـــات والـــنظم المحاســـبية فـــي صـــناعة القـــرارات فـــي الـــدوائر الحكوميـــة فـــي المملكـــة المتحدة، وأن المعلومات المستمرة والدقيقة، توفر الوقت والمال.

وقـــد أوصـــت الدراســـات بزيـــادة الاهتمـــام بالعمـــل علـــى الـــنظم المحاســـبية لمـــا تســـهمه فـــي تعزيـــز ودعـــم قـــوة الاقتصـــاد فـــي المملكـــة المتحـــدة، ومواكبـــة أفضـــل التطـــورات بخصـــوص تكنولوجيـــا المعلومـــات ودورهـــا فـــي تعزيـــز ثقـــة الجهـــات الرقابية فيها.

٤- دراسة (Burton, 2000)، بعنوان:

"**Discussion of Information Technology Related Activities of Internal Auditors**".

هــدفت الدراســة إلــى التأكــد مــن مــدى ســلامة وموضــوعية مــدخلات النظــام المحاســبي وصــحة البيانــات، وتقيــيم العمليــات التشــغيلية للنظــام المحاســبي والتأكــد مــن ســلامتها وتقيــيم مخرجــات النظــام المحاســبي ومــدى ملائمتهــا مــن حيث دقتها وشمولها وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وقــد أســتخدم الباحــث الأســلوب الوصــفي التحليلــي، وتكونــت عينــة الدراســة مــن (٣٧٩) مــدققاً داخليــا فــي الولايــات المتحــدة الأمريكيــة، ولتحليــل البيانــات، تــم اســتخدام أســلوب الانحــدار المتعــدد لإثبــات فرضــيات الدراســة، ومعامــل الارتبــاط بيرسون.

وقــد أشــارت نتــائج الدراســة إلــى أن لــنظم المعلومــات المحاســبية دور فــي حمايــة الممتلكــات مــن خــلال إجــراءات وضــوابط الأمــن والحمايــة المناســبة، والتأكيد على رفع مستوى كفاءة نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية.

وقــد أوصــت الدراســة بــأن تــتم زيــادة دور النظــام المحاســبي كوســيلة لحمايــة الممتلكــات العامــة والخاصــة، والعمــل علــى رفــع مســتوى الانظمــة المحاســبية فــي الولايــات المتحــدة مــن الناحيــة الخاصــة بكفــاءة هــذة الــنظم، ومواكبــة اهــم وأحــدث الثورات التكنولوجية في هذا المجال.

٥- دراسة (Nicolaou A& Bhattacharya A, 2006)، بعنوان:

"**Enterprise System and Re-Shaping Of Accounting System**".

هــدفت الدراســة إلــى بيــان دور الــنظم المحاســبية التــي يــتم تعــديلها وتطويرهــا علــى أداء المنشــات، وقــد اســتخدم الباحثــان الأســلوب الوصــفي التحليلــي، وتــم اســتخدام أســلوب الانحــدار المتعــدد لإثبــات فرضــيات الدراســة ولتحليــل البيانــات ومعامل الارتباط بيرسون.

وقــد أشــارت نتــائج الدراســة إلــى أنــه يوجــد علاقــة قويــة مــا بــين التحــديث المســتمر فــي نظــم المعلومــات المحاســبية بعــد تطبيــق تلــك الــنظم فــي الشــركات

والأداء المالي لتلك الشركات، حيث أن عدم تطوير النظم قد يؤدي إلى ضعف تأثير هذه النظم على أداء الشركات المالي.

وقد أوصت هذة الدراسة على ضرورة توفير كل الامكانات والوسائل المادية الخاصة بتوفير التحديث المستمر لهذة النظم ولما تلعبه من دور في رفع الأداء المالي للادارات المالية وقدرتها على تقييم نفسها بالوقت المناسب وقد أوصت الدراسة أيضاً بتهيئة وتوفير المهارات للموظفين للتعامل مع مثل هذه النظم ودورها على الأداء المالي .

٦- دراسة (Veerankutty, 2009)، بعنوان:

"Information Technology (it) Related Auditing in Malaysian Public Sector: an Empirical Study of National Audit Department of Malaysia".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تكنولوجيا المعلومات على أساس أهداف عملية التدقيق في مؤسسات القطاع العام في ماليزيا، من خلال التركيز على دور تكنولوجيا المعلومات في المساعدة على تطوير نظام التدقيق، ومساهمتها في إخراج بيانات مالية وسجلات محاسبية تتسم بالمصداقية والدقة مما يؤثر على جودة عملية التدقيق في هذه المؤسسات.

وقد استخدم الباحث الأسلوب التحليلي الوصفي، وتم استخراج النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واستخدم اختبار T-TEST، واختبار الانحدار المتعدد لإثبات فرضيات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من مدققين الحسابات في مؤسسات القطاع العام في ماليزيا، وأجريت الدراسة على (٤٠٠) مدقق.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك أهمية كبيرة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، وذلك لمساهمتها في إخراج بيانات مالية وسجلات محاسبية تتسم بالمصداقية والدقة، وهذا بدوره يؤثر بشكل ايجابي

علــى عمليـــة التـــدقيق، وأن تكنولوجيـــا المعلومـــات تـــرتبط بشـــكل وثيـــق مـــع عمليـــة التدقيق.

وقـــد أوصـــت الدراســـة بزيـــادة إدخـــال تكنولوجيـــا المعلومـــات فـــي أعمـــال التـــدقيق من خلال البرامج المحاسبية الالكترونية.

٧- دراسة (Swalha, 2012) بعنوان: "Measuring User Acceptance of An Integrated Governmental Financial System Technology Acceptance Model (TAM) the Case of GFMIS in Jordan".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء لقياس مدى تقبل نظم المعلومات بشكل عام والنظم المحاسبية كحالة خاصة للقطاع العام في الأردن ودراسة النظام المالي والمحاسبي GFMIS استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث أن الدراسة تناولت العوامل التي تؤثر على قبول النظام المالي والمحاسبي GFMIS. وتمتد هذه الدراسة لمعرفة اثر العوامل التالية: وهي التأثير الاجتماعي، والمخاطرة المتصورة لهم، والعمر، والخبرة. وكانت عينة الدراسة (٥٠) موظفا من وزارة المالية الأردنية.

وكانت نتيجة هذه الدراسة بأن التأثير الاجتماعي والمخاطرة المتصورة لديهم كان لها تأثير كبير لجذب انتباه وسلوك مستخدمين النظام، بينما العوامل الأخرى لم تعطي تأثير كبير على المستخدمين.

وقد أوصت الدراسة: بأخذ التأثيرات الاجتماعية والتصورات لدى الموظفين لمعرفة انطباعهم وذلك للعمل على تعديل النظرة والسلوك لديهم تجاه هذا النظام المالي والمحاسبي الجديد، ومعالجة مشكلة الخوف من الانتقال إلى أي نظام آخر، وذلك بإعطاء ندوات ونشرات عن هذا النظام وسهولة التعامل معه، ومساعدته في تسهيل إجراءات العمل.

٢-٤ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن جميع الدراسات السابقة التي تم تناولها قد أغنت معلومات الباحث حول متغيرات الدراسة وبناء أداة الدراسة والمتمثلة بالاستبانه، عن طريق الاستفادة من الاستبانات المعتمدة في تلك الدراسات كدراسة (وشاح، ٢٠٠٨)، ودراسة (جبريل، ٢٠١٤)، ودراسة (الشبول، ٢٠١٢)،

وكذلك ساعدت الباحث على الإلمام بالوسائل والأساليب الإحصائية الملاءمة للدراسة الحالية، وتحديد الوسائل الأفضل لإختبار الفرضيات ووضع الإنموذج الافتراضي، مثل دراسة (جبريل، ٢٠١٤)، ودراسة (الزعانين، ٢٠٠٧)، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة فإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة مايلي:

١- تناولت الدراسة الحالية موضوع تقييم فاعلية النظام المحاسبي الحكومي وإمكانية تطويره من خلال محاوره الرئيسة الثلاث، وأما بالنسبة للدراسات السابقة فمنهم من أضاف أو عدل بأبعاد خاصة بما يتناسب وطبيعة وعينة تلك الدراسة، أو إقترح نموذج لتطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي، وعامل الخبرة والتخصص والتدريب، ومجال الأتمتة الحديثة، ومعايير المحاسبة الدولية، أو تناول الأسس والمقومات التي يعتمد عليها النظام المحاسبي الحكومي، أو قدرة هذا النظام على تحقيق أهدافه كما في دراسة (وشاح، ٢٠٠٨)، أو كدراسة (Sawallha, 2012)، أو كدراسة (حماد، ١٩٩٧). أما هذه الدراسة فقد اعتمدت على محاور النظام المحاسبي الحكومي الثلاث العمليات المالية والمحاسبية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، وإدارة التغيير.

٢- بعض الدراسات ركزت على مدى تقبل الموظفين لنظام المحاسبي الحكومي (GFMIS) لدى موظفي القطاع العام، وعلى تطبيق أساس الاستحقاق بدل الأساس النقدي وتطبيق نظام محاسبة التكاليف ومحاسبة المسؤولية كما في دراسة (الشوابكة، ٢٠٠٠)، وكما في دراسة(السقا، ٢٠١٠)، وكما في دراسة (حجر، ١٩٩٩) ودراسة (ندا، ٢٠٠٢) وكما بدراسة (ربابعة، ٢٠١٠)، أو إدخال معايير المحاسبة الدولية و وتطوير تكنولوجيا المعلومات، أما هذه الدراسة فتناولت تقييم النظام المحاسبي الحكومي من وجهة نظر الجهات التي تقوم بمراقبة تنفيذ اجراءات العمل على هذا النظام، أو مراقبة سير العمل على تطبيقاته.

٣- بعض الدراسات ركزت على على تطوير وزيادة فاعلية النظام من خلال بعض الخصوصيات بتطوير إجراءات النظام المحاسبي ودورته المحاسبية، كما في دراسة (الذنبيات، ٢٠٠٣) ودراسة (جودة، ٢٠٠٤)، مثل دراسة (أحمرو، ٢٠٠٥) ودراسة (باشي والمعاضيدي، ٢٠٠٦)، أو بخصوص العمل على تحديث البيئة والتحسين ورفع مستوى وكفاءة تكنولوجيا المعلومات، ودور التكنولوجيا في رفع مستوى وكفاءة النظم كما في دراسة (Stevens, 1991)،

وكما بدراسة (Henry, 1994)، وكما بدراسة (Winterman, et al 1998)، وكما بدراسة (Burton, 2000). أما هذة الدراسة تميزت بإنها اخذت بعين الاعتبار محاور النظام المحاسبي الحكومي الاردني الثلاث، والتي تشمل تقييم الاجراءات المالية والمحاسبية فيه، وتقييم تكنولوجيا المعلومات المستخدمه فيه، والعمل على تطويرها وإلقاء الضوء على مميزاتها وعيوبها، وايضا تناولها من خلال إدارة التغيير الصعوبات والمشكلات التي تواجهة المستخدمين لتطبيقات النظام والعمل على تجاوزها من خلال وسائل حديثة متمثلة بدورات وورش عمل لمستخدمي هذا النظام.

٤- تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من ناحية التطبيق، حيث تم اجراء الدراسة الميدانية على دائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، وبإختلاف مجتمعات الدراسة في الدراسات السابقة التي تألفت من وزارة المالية كدراسة (الشبول، ٢٠١٢) ودراسة (Sawalha, 2012)، أو قطاع البلديات كدراسة (البحيصي، ٢٠١٣).

٥- من المتوقع أن تقدم هذه الدراسة مادة علمية مفيدة، تثرى المخزون المعرفي وتساعد كمرجع لدراسة متغيرات أخرى لها علاقة بهذا المجال وتوفر قاعدة معلومات وبيانات حول واقع النظام المحاسبي بشكل عام و المطبق في مؤسسات القطاع العام الحكومي في الأردن، مما يسهم في أثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الأردنية بشكل خاص. وأنها تساهم في التعريف بأهمية مؤسسات القطاع العام الحكومي الأردنية كرافد هام من روافد الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث

الإطار النظري للدراسة

٣-١ مقدمة

٣-٢ المبحث الأول : المحاسبة الحكومية والنظام المحاسبي الحكومي

٣-٣ : المبحث الثاني : النظام المحاسبي الحكومي نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

الإطار النظري للدراسة

٣-١ مقدمة

يحتوي هذا الفصل على مبحثين: المبحث الأول المحاسبة الحكومية من حيث مفهومها وتعريفها، والجهات المستفيدة من تقاريرها، وأهدافها، وأثر التشريعات في المحاسبة الحكومية بالأردن، أسس القياس المحاسبية في المحاسبة الحكومية، والأسس المحاسبية المستخدمة في المحاسبة الحكومية بالأردن، في حين يتناول الجزء الثاني من المبحث الأول النظام المحاسبي الحكومي من حيث مفهومه، ووظائفه وأهدافه، وخصائصه، والمكونات والقواعد التي يستند عليها، مقوماته وعناصره، وحوسبة النظام المحاسبي الحكومي في الأردن.

أما المبحث الثاني فتناول النظام المحاسبي الحكومي المطبق بالأردن وهو "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"، من حيث تعريفه، وإستراتيجيته، وأهدافه، والقيم الجوهرية له، وخصائصه ومزاياه، وبيئة عمله، ومحاوره.

المبحث الأول

٣-٢ المحاسبة الحكومية والنظام المحاسبي الحكومي

٣-٢-١ المحاسبة الحكومية مفهومها وتعريفها

تطورت المحاسبة الحكومية على مر السنين بأشكال مختلفة ومتنوعة وفي بيئات مختلفة، وتشير المراجع الأولى للمحاسبة للمجتمعات بأن المحاسبة قد استخدمت في البداية في تطبيقات الممالك في كل من بابل ومصر الفرعونية والصين والهند والتي ركزت على تسجيل العمليات المالية، وطورت أنظمة إعداد التقارير، وأنظمة التفتيش،

بهدف التأكد من وضع الموارد المالية للممالك واستمرت الوظيفة الرئيسية للمحاسبة باعتبارها سجل الموارد المالية لعدة قرون (إسماعيل وعدس، ٢٠٠٩، ص٤٣).

وفيما يتعلق بمفهوم المحاسبة الحكومية فقد عرف (الحجاوي، ٢٠١٠، ص١٧) المحاسبة الحكومية بأنها ذلك النوع من أنواع المحاسبة الذي يشمل تسجيل عمليات تحصيل وصرف الموارد الحكومية وتقديم التقارير الدورية عنها وعن نتائجها بهدف الرقابة والتخطيط وللمحافظة على الأموال العامة، وعرفها (وديان والحدرب، ٢٠١٠، ص١١) بأنها المبادئ والتقاليد والإجراءات المرتبطة بالمحاسبة عن المحليات والمحافظات والوحدات الحكومية، وتتصف هذه المحاسبة في الماضي بالتسجيل في السجلات والقوائم المالية لحسابات الموازنة ومراعاة القيود القانونية أو الإدارية المفروضة على الإنفاق، وتسجيل الالتزامات.

ويشير(حجازي، ٢٠٠٧، ص٤) بأنها فرع من فروع المحاسبة، تختص بدراسة المبادئ التي تحكم عمليات التقدير والتسجيل والتقرير المحاسبي عن الأنشطة التي تقوم بها الحكومة.

٣-٢-٢ الجهات المستفيدة من تقارير المحاسبة الحكومية

إن المحاسبة الحكومية تساعد على إيصال المعلومات على شكل تقارير وقوائم تساعد على تكوين تصور عن الوضع المالي للوزارات والدوائر الحكومية بغرض التخطيط والرقابة، حيث هنالك عدة جهات معنية بالتعرف على نتائج أداء الحكومة وتتمثل هذه الجهات في الآتي أنظر جدول رقم (١) صفحة رقم (٤٣):

أ- الإدارة العليا: بهدف تقييم الأداء وتحديد الانحرافات وأسبابها واتخاذ القرارات المناسبة (حجاوي، ٢٠١٠، ص١٨).

تحتاج الإدارة العليا للحكومة (مجلس الوزراء والوزرات) إلى البيانات لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وتحقيق الرقابة الذاتية على أنشطتها وتقويم الانحرافات، والتخطيط طويل وقصير الأجل(حجازي، ٢٠٠٧، ص٥).

ب- السلطة التشريعية : تساعد البيانات المالية التي أنتجتها المحاسبة الحكومية في إحكام الرقابة على الأنشطة والعمليات التي تقوم بها أجهزة الوحدات الحكومية، وذلك من خلال التزام هذه الوحدات بالقواعد والإجراءات الخاصة بتحصيل الإيرادات العامة وأوجه صرف النفقات العامة ، وذلك في ضوء التشريعات والأنظمة المعمول بها(وديان والحدرب، ٢٠١٠، ص١٣).

ج- المستثمرون ورجال الأعمال: بهدف التعرف على الموقف المالي للحكومة والالتزامات المترتبة عليها وإمكانية الوفاء بها (الحجاوي، ٢٠١٠، ص١٨)، ويشير (حجازي، ٢٠٠٧، ص٥) إلى انه يهتم المستثمرين (المحليون والأجانب) في البيانات الحكومية وذلك بهدف التوصل إلى مؤشرات تقنعهم بالقيام بالاستثمارات المختلفة ، إذ أنهم من خلال هذه البيانات يستطيعون التعرف على قوة أو ضعف المركز المالي للحكومة وحجم الالتزامات عليها وحجم السيولة النقدية المتوفرة لمواجهة هذه الالتزامات.

د- الباحثون والدارسون: بهدف انجاز الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمالية العامة وتطويرها (حجاوي، ٢٠١٠، ص١٨).

ويرى (حجازي، ٢٠٠٧، ص٥) إن الباحثون والدارسون في مجال المالية العامة تساعدهم في تقديم ثروة من المعلومات التي يمكن استخدامها في أبحاثهم ودراساتهم.

الجدول رقم (١) يبين الجهات المستفيدة من مخرجات النظام المحاسبي الحكومي

المستفيدون	الهدف الأساس للمستفيدون
الإدارة العليا أو السلطة التنفيذية	للتخطيط وذلك لمعرفة أداء الوزارات والدوائر الحكومية لتقييم الأداء، ومعرفة نسبة الانجاز وتحديد الانحرافات لمعالجتها، ومعرفة التغيرات بالإيرادات والنفقات.
السلطة التشريعية	الرقابة والمسائلة على السلطة التنفيذية من حيث أوجه التحصيل والإنفاق وعدم مخالفتها القوانين والأنظمة المعمول بها وإجراءات تنفيذ الموازنة
المستثمرون	بهدف معرفة مدى قدرة الحكومة على الوفاء بالالتزامات التي عليها مثل الموردون أو المقاولون ومعرفة مقدار توفر الرصيد النقدي بها
الباحثون والدارسون	المساعدة في توفير المعلومات والبيانات للبحوث قيد الدراسة
اصحاب المصالح الآخرين (المواطنين، والمقيمين)	لمعرفة الوضع الإقتصادي للدولة لتحليل أثره على حياتهم الاجتماعية والسياسية والتعليمية والامن الغذائي

الجدول: من إعداد الباحث

٣-٢-٣ أهداف المحاسبة الحكومية

يمكن تحديد الأهداف التي ينبغي للمحاسبة الحكومية أن تحققها وفق مايرى (وديان والحدرب، ٢٠١٠، ص١٤) بإمكانية التعرف على الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية ومقارنة ذلك مع ما هو مقدر للوحدات الحكومية، وذلك بهدف التعرف على الفروقات بين الفعلية والتقديرية ومن ثم اتخاذ القرار والإجراءات المصححة لتفادي الفروق غير المرغوب بها، وأيضا تحقيق الرقابة على

إيرادات ونفقات الدولة، ومن ثم إظهار سلامة عملية التحصيل والإنفاق، من حيث اتساقها مع ما تفرضه القوانين واللوائح والإجراءات للتأكد من جدية وقانونية الإنفاق على الأنشطة والبرامج ، وأيضا إحكام الرقابة على الأصول المملوكة للوحدات الإدارية لحمايتها والحفاظ عليها من الضياع والاختلاس والتخريب، وأيضا توفير البيانات والمعلومات اللازمة لرسم السياسات والتخطيط واتخاذ القرار لتقييم الأداء، والإفصاح عن النتائج المالية والاقتصادية للأنشطة التي تنفذها، وإظهار حجم ما حققته من أنشطة وعمليات.

بينما يرى (الحجاوي، ٢٠٠٤، ص١٩) بأن المحاسبة الحكومية تساعد في تحقيق العديد من الأهداف منها :

١- إثبات العمليات المالية التي تقوم بها الوحدات الحكومية بغرض إمكانية الرجوع إليها للمحاسبة والمساءلة والتقييم واتخاذ القرار.

٢- حصر استحقاقات الدولة من ضرائب ورسوم وإيرادات أخرى.

٣- الرقابة على الأموال للمحافظة عليها من التلاعب والغش.

٤- توفير البيانات اللازمة لمتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

٥- إظهار المركز المالي للدولة في نهاية كل سنه مالية .

٦- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط المالي وتقييم الأداء واتخاذ القرار.

٣-٢-٤ أسس القياس في المحاسبة الحكومية

تركز الأنظمة المحاسبية بصفة عامة على أسس محاسبية معينه لإثبات العمليات المالية الخاصة بالإيرادات والنفقات بهدف استخلاص النتائج المتعلقة بالفترة المحاسبية وعرضها بطريقة مناسبة وواضحة وان هذه الأسس ليست هدفا بحد ذاتها. لذا فإن الدفاع عن أساس بأنه أكثر دقة من أساس آخر وانه أفضل من غيره من الأسس ونظرا لاختلاق طبيعة الإيرادات والنفقات

الخاصة بالوحدات الحكومية فإن قياس النتائج لتلك الوحدات الحكومية ليس بغرض قياس الربح أو الخسارة وإنما بغرض متابعة تحصيل موارد الدولة والرقابة على أوجه استخدامها وفقا للبنود المخصصة لها، ومن ثم بيان العجز أو الفائض في قائمة الحساب الختامي للدولة (وديان والحدرب، ٢٠١٠، ص٤٢).

إن تسجيل العمليات المالية في المحاسبة الحكومية يعتمد على الأساس المستخدم، كما أن عملية ربط القوائم المالية وأهدافها بأسس القياس المحاسبي تستوجب استخدام أكثر من أساس واحد للقياس بسبب عدم وجود أساس واحد للقياس يخدم جميع أنواع التقارير أو القوائم المالية علما بأن لجنة القطاع العام بإتحاد المحاسبيين الدوليPSC-IFAC ترى أن معظم معايير المحاسبية الدولية يمكن اعتمادها لوحدات القطاع الحكومي ويضمنها أساس الاستحقاق، وبعضها باستخدام أساس الاستحقاق المعدل. (حماد، ٢٠١١، ص١٥٨).

أ- الأساس النقدي

يرى (حماد، ٢٠١١، ص١٣٧) بأن الأساس النقدي يعتبر من أقدم الأسس التي استخدمت في تشغيل البيانات المحاسبية، وقياس نتائج النشاط الحكومي، ويقوم هذا الأساس على الاعتراف بالإيراد عند قبضه وعلى النفقة عند صرفها دون النظر لأية حقوق أو التزامات تنشا خلال السنة. ويرى(مسعد والخطيب، ٢٠٠٩، ص٤٩) بأن الأساس النقدي (وفق الطريقة الانجليزية) يقوم التسجيل وفق هذا النظام بأن تثبت العمليات في وقت قبض أو دفع النقدية سواء كانت المبقوضات والمدفوعات تخص المدة التي أجريت فيها أم مددا أخرى، إي بغض النظر عما إذا كانت هذه الإيرادات أو المصروفات تخص السنة الحالية، أو السابقة، أو اللاحقة.

ب- أساس الاستحقاق: يرى (حماد، ٢٠١١، ص١٣٨) بأن أساس الاستحقاق ينص على تحميل السنة المالية بما يخصها من إيرادات ونفقات بغض النظر عما إذا كانت هذه النفقات

تخص السنة الحالية أو السابقة أو اللاحقة، وبهذا يعتمد هذا الأساس على إظهار الأصول والالتزامات والتسويات الختامية كاملة. وقد لاقى هذا الأساس قبولا كبيرا، حيث اعتبرته كثير من الدول منهجا محاسبيا متكاملا يتسم بالدقة، ويقدم كافة البيانات اللازمة لإظهار نتائج تنفيذ الأنشطة الحكومية خلال فترة الموازنة.

ج- أساس الالتزام (المختلط):

يقسم هذا الأساس إلى نوعين(حماد، ٢٠١١، ص١٤٠):

١- الأساس النقدي المعدل : و فيه توسيع للمفاهيم التي يتعرف بها الأساس النقدي ويقيس هذا الأساس الموارد المالية الجارية وتغييراتها، ويعترف الأساس النقدي المعدل بالإيرادات عند استلامها، بالإضافة إلى المبالغ التي ستقبض خلال فترة محددة في المستقبل، إما النفقات فتشمل النفقات النقدي كما وردت في الأساس النقدي بالإضافة إلى الدفعات التي ستتم خلال فتره محددة، ويلاحظ مما سبق أن هذا الأساس يعترف بالعناصر التي يتضمنها الأساس النقدي إضافة إلى الموجودات والمطلوبات التي تستحق خلال فترة معينه قادمة.

٢- أساس الاستحقاق المعدل : يقيس هذا الأساس الموارد المالية وتغييراتها، وتتكون عناصر القوائم المالية من الإيرادات والنفقات والأصول المالية والالتزامات، وصافي الموارد المالية، الأصول وفق هذا الأساس هي الأصول المالية فقط وتشمل الاستثمارات والمخزون المعد للبيع والقروض القائمة، والإيرادات المستحقة، والحسابات المدينة الأخرى، المطلوبات يعترف بها بطريقة تتشابه مع تلك التي في أساس الاستحقاق يضاف إليها إجمالي المتحصل من بيع الأصول العينية، ولا تعتبر ضمن الإيرادات عمليات استلام الهبات أو التبرع العيني، وبالنسبة للنفقات فأنها تشمل تكاليف السلع والخدمات والهبات والتبرعات والتحويلات المدفوعة وإنشاء الأصول العينية، ولكنها لا تشمل الاستهلاكات أو تسديد المدينون أو الاستثمارات.

٣-٢-٥ الأسس المحاسبية المتبعة في المحاسبة الحكومية بالأردن

مراحل استخدام الأسس المحاسبية في الأردن مرت بأكثر من مرحلة وهي كما يلي (الحجاوي، ٢٠٠٤، ص٣٩):

أولا- المرحلة الأولى/ الأساس المحاسبي وفقا للنظام المالي رقم (١) لسنه ١٩٥١م :

١- تضمنت المادة(٤) من النظام المالي رقم (١) لسنة ١٩٥١م بأنه على وزير المالية إن يدخل على الفور في الحساب ما يدفع للخزينة أو يقيد لحسابها من جميع الأموال إيراداً كان أو مقبوضات أخرى، وان يقيده وفق فصوله ومواده، وان يدخل من دون تأخير في حساباته جميع نفقات الحكومة تحت وصول الميزانية وموادها وان بها الحسابات لفحصها وينظم البيانات والجداول المالية المطلوبة بموجب هذا النظام. لذلك فإن إحكام هذا النظام المالي اعتمدت الأساس النقدي في العمليات المالية الحكومية من قبض وصرف النفقات العامة الحكومية.

٢- لمعالجة المشاكل المتعلقة بالنفقات التي تتحقق في سنه معينه ولم تدفع في تلك السنة نتيجة عدم معرفة الجهات المختصة لقيمتها، تطلب الأمر تعديل النظام المالي في عام ١٩٥٥م بحيث أصبحت أحكام النظام المالي تجيز صرف مثل هذه النفقات على حساب السنة المالية التالية أما بخصوص الإيرادات استمر تصنيف الأساس النقدي في إثبات قبضها.

٣- تعديل النظام المالي بشكل يعالج النفقات المتحققة في سنه والتي تدفع السنة اللاحقة من خلال تسوية حسابية، أدى إلى ظهور مشكله جديدة تتمثل بإبقاء الحسابات الختامية مفتوحة لمدة ستة أشهر إضافية، وبالتالي التأخر في انجازها عن المدة المحددة قانونا، بالإضافة إلى ضعف الرقابة على النفقات العامة للوحدات الحكومية لتداخل موازناتها لأكثر من فترة مالية. ولمعالجة هذه المشاكل قامت الحكومة بإحضار خبراء لدراسة

النظام المحاسبي الحكومي في الأردن وإمكانية تطويره، وتحديث الإدارة المالية، فقد أوصى هؤلاء الخبراء بتطبيق أساس الالتزام الذي وضع حيز التنفيذ عام ١٩٦٣م-١٩٦٤م حيث يجيز هذا الأساس تدوير المخصصات التي لم تصرف خلال سنه مالية وتم الالتزام بها خلال تلك السنة إلى السنة المالية التالية.

المرحلة الثانية/ الأساس المحاسبي وفق النظام المالي رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٨م:

١- نصت المادة (١٠) من أحكام هذا النظام على انه لوزير المالية بتنسيب من الوزير تدوير أرصدة الالتزامات المتعاقد عليها خلال السنة المالية لمدة لا تتجاوز سنه واحدة ويجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من وزير المالية تمديدها لسنه أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك.

٢- كما نصت المادة (١٦) من هذا النظام المالي على انه يتم قبض الأموال الأميرية (الإيرادات العامة) بموجب إيصالات رسمية يعطى الدافع نسخة عنها ويجري قيد جميع المقبوضات من الأموال الأميرية في حساب الفصل والمادة المتعلقين بها بقانون الموازنة العامة للسنة المالية الجارية.

٣- نتيجة للتجربة والممارسة العملية لاستخدام أساس الالتزام في المحاسبة الحكومية بالأردن، فقد أظهرت مشاكل وآثار سلبية على المالية العامة ناتجة عن تزايد حجم المبالغ المدورة لتغطية النفقات التي تم الالتزام بها إلى السنة المالية اللاحقة، مما أدى إلى ارتفاع المبالغ المحملة للحسابات الختامية لتلك السنة من الالتزامات غير المدفوعة، وبالتالي ارتفاع صافي العجز. لذلك حاولت الحكومة معالجة هذه المشاكل من خلال البلاغ المالي الذي يصدره رئيس الوزراء سنويا لتطبيق قانون الموازنة العامة، حيث انه اعتبار من عام ١٩٨٥م أصبحت هذه البلاغات تنص صراحة على ضرورة إدراج أية التزامات ثم الارتباط بها خلال العام الماضي في مشاريع الموازنة المقترحة، دون تدوير.

ثالثا/ الأساس المحاسبي وفقا للنظام المالي رقم (٣) لسنة ١٩٩٤م :

حددت أحكام المادة (٤/ب) من هذا النظام المالي، الأساس المحاسبي الواجب إتباعه من قبل الوحدات الحكومية في إثبات العمليات المالية وإعداد الحساب الختامي والمركز النقدي لها بالأساس النقدي، حيث اعتمد الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي في الأردن نتيجة تطبيق أساس الالتزام في المحاسبة الحكومية في الأردن وعدم فعالية الإجراءات الحكومية المتخذة لمعالجة مشاكل تطبيق هذا الأساس المحاسبي.

وبرأيي ومما سبق فأنني أجد بأن النظام المحاسبي الحكومي الأردني على مر الزمان يأخذ بالتطوير والتكييف وفق لما يواجهه من مشاكل وتحديات في الإجراءات والأسس المحاسبية التي يستخدمها هذا النظام المحاسبي الحكومي والعمل لحل ومعالجة هذه المشاكل وتطبيقها على هذا النظام المحاسبي.

٣-٢-٦ النظام المحاسبي الحكومي

يحتل النظام المحاسبي بشكل عام مكانة أساسية بين العلوم كافة، وفي مختلف النشاطات العلمية والعملية واليوم يطبق النظام المحاسبي عن طريق البرامج الإلكترونية المتقدمة التي تلبي متطلبات تطور المجتمع وتقدمه في مجال التكنولوجيا المعلوماتية (دهمش وآخرون، ٢٠٠٧) ولقد كان النظام المحاسبي في الماضي أداة لبيان طبيعة الأعمال ذات الطابع المالي التي تمارسها المؤسسات، وتسجيل هذه العمليات دفترياً، أما الآن فإلى جانب كونه أداة لتسجيل العمليات فهو أيضا نظام كامل لإنتاج المعلومات المحاسبية اللازمة، إذ يوفر الأساس لاتخاذ القرار ويساعد إعداد تقارير تساعد بدورها على تحقيق رقابة فعالة (عبدالله، ٢٠١٠)، فالنظام المحاسبي بصفة عامة يقوم بوظيفة تقديم الخدمات إلى أطراف معينه تستفيد من مخرجات هذا النظام، كما انه يجب أن يتطور هذا النظام لتلبية الاحتياجات من المعلومات في بيئة معينة،

وفي هذا المجال فإن بيئة الوحدات الإدارية الحكومية نجد أنها تسعى إلى أن القرارات الخاصة بالحصول على الإيرادات وطرق إنفاقها، وتوجيه الإدارة العليا لاستخدام هذه الموارد وحمايتها وتقنين طرق صرفها كان دائماً محاطاً بأهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية وقيود أخرى أكثر من هدف تحقيق الربح.

وكما هو معلوم فأن الجهاز الحكومي يقوم بدور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدرجة انه يمكن الربط بثقة بين مستوى أداء الجهاز الحكومي ومستوى ومعدلات التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، وقد أجرت معظم دول العالم ذات الاقتصاد الحر أو تلك التي تحولت إلى الاقتصاد الحر إصلاحات على النظم المحاسبية بأجهزتها الحكومية رغبةً منها في رفع أداء وكفاءة المؤسسات الحكومية في استجابة لرغبة الجمهور في الحصول على خدمات حكومية متكاملة وبجودة أعلى، ولتحسين معدلات التنمية في هذه الدول (Husain, 1993)، وقد قامت معظم دول العالم بمحاولات لتطوير النظم المحاسبية في أجهزتها الحكومية لرغبتها في تحسين جودة أداؤها، إلا أن البيروقراطية وعوامل أخرى حالت دون تنفيذ كثير من الإصلاحات بهذه الأجهزة، وإن تفاوت الأمر من دولة لأخرى (Luder, 1992).

ويعتبر النظام المحاسبي الحكومي احد النظم الفرعية للمحاسبة ويتضمن كافة عمليات إثبات الإيرادات العامة وتحصيلها وأوجه إنفاقها على أنشطة الوحدات الحكومية، ثم تقديم التقرير عن هذه الأنشطة في شكل تقارير وقوائم مالية وتقديمها إلى الجهات التي لها مصلحة مباشرة فيها(محمود، ٢٠١٣، ص ٤٨).

ويرى الباحث أنه وقبل إصلاح الجهاز الحكومي لا بد من إصلاح النظام المحاسبي والمالي لأن التخطيط الكفء والرقابة الفاعلة والشفافية في عرض المعلومات الكاشفة للأخطاء والباعثة

غلى التطوير والابتكار، تعتمد على قوة النظام المحاسبي فيها على توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة وبالتوقيت المناسب.

٣-٢-٧ مفهوم النظام المحاسبي الحكومي

قبل تحديد مفهوم النظام المحاسبي الحكومي لابد من الرجوع إلى مفهوم النظام بصورة عامة والنظام المحاسبي بصورة خاصة، حيث يعرف النظام "بأنه مجموعة من أجزاء مترابطة أو متكاملة تؤدي عملها من أجل تحقيق هدف معين"، لذلك فعنه يتم وصف النظام من خلال تحديد أجزائه وطريقة ربط هذه الأجزاء يبعضها البعض والهدف الذي يجب تحقيقه، وأيضا هو مجموعة من العناصر والأجزاء المترابطة التي تؤدي عملها من اجل تحقيق غاية مصممة على أساس الحاسب الآلي (Brown, 1989) لجمع وتخزين وتركيب معلومات مفيدة لاتخاذ القرار (Anderson, 1989).

وبالنسبة للنظام المحاسبي الحكومي يرى (حماد، ٢٠١١، ص١٣٥) بأن النظام المحاسبي الحكومي بأنه "هو الوسيلة التي تقاس بها نتائج تنفيذ الموازنة باستخدام مجموعة من المستندات والسجلات المالية منتهية بالتقارير الدورية، والحسابات الختامية. وهو أداة تقوم على جمع البيانات والقيام بتسجيلها وتخزينها ومعالجتها لإنتاج معلومات مفيدة عن طريق استخدام أدوات وأجهزة (Romeny, 2006).

٣-٢-٨ وظائف وأهداف النظام المحاسبي الحكومي

تعتمد معظم دول العالم المتقدمة والنامية تقنياً اعتماداً أساسيا في عملها على نظم المعلومات المحاسبية وتسعى لإدخال الأنظمة المحاسبية في معظم أجهزتها الحكومية والخاصة (حسن، ٢٠٠٥)،

وبخصوص وظائف وأهداف النظام المحاسبي الحكومي تتمثل بالنقاط التالية (United National, 1970):

١- تقديم البيانات اللازمة عن جميع العمليات المالية المترتبة على أنظمة الحكومة المختلفة.

٢- تمكين أجهزة الرقابة من القيام بمهامها وتطبيق الرقابة الإدارية الفعالة على الأموال العامة للحفاظ على موجوداتها.

٣- تقييم أداء الحكومة بما يسهم باتخاذ القرارات المناسبة، وذلك من خلال تقديم البيانات اللازمة لتوضيح النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة على أنشطة الحكومة.

٤- المساهمة في وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأعداد الحسابات القومية من خلال توفير البيانات المالية اللازمة للتحليل الاقتصادي.

٥- يعتبر أداة السلطة التنفيذية لمتابعة تنفيذ الموازنة العامة ومعالجة الانحرافات حال وقوعها.

٦- يوفر سجلاً تاريخياً متكاملاً لكافة الأحداث الاقتصادية التي قامت بها الحكومة ومؤسساتها المختلفة بحيث يمكن الرجوع إليها وقت الضرورة.

٧- يمثل شبكة الاتصال الرئيسة والرسمية بين الجهاز التنفيذي والجهاز الرقابي.

٨- ترشيد الإنفاق الحكومي والتحقق من كفاءته وفاعليته في تحقيق الأهداف المخططة (الهويمل والحسنيين، ٢٠٠٥).

٩- تحقيق الرقابة الإدارية الفاعلة والإفصاح عن النتائج المالية والاقتصادية للأنشطة والبرامج الحكومية وتحديد تكاليفها (هلالي، ٢٠٠٢).

٣-٢-٩ **خصائص النظام المحاسبي الحكومي**

وهناك مجموعة أخرى من الخصائص للنظام المحاسبي الحكومي هي (عثمان ومحمد، ٢٠٠٤):

١- يجب أن يشتمل على نظام محكم للرقابة الداخلية وإجراءات فعالة للمراجعة توضح مدى التقيد بالقوانين والأنظمة.

٢- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لأغراض التخطيط الاقتصادي وتخطيط السياسات المالية وتسهيل إعداد تقديرات الدخل القومي والحسابات القومية.

٣- توفير نظام حسابات للتكاليف يهدف إلى توليد البيانات والمعلومات المتعلقة بنفقات تنفيذ البرامج والمشروعات ويسمح بقياس تكلفة وحدة الخدمة ودرجة الكفاءة التي نفذت بها.

٤- ضمان تطبيق نظام محاسبي محكم ومتناسق بين الوحدات الإدارية الحكومية المختلفة لتوفير مجموعة من الدفاتر والمستندات والحسابات المتصلة يبعضها بعضًا لإنتاج بيانات متناسقة ومنظمة.

٥- توفير البيانات والمعلومات التي تفصح عن نتائج تنفيذ البرامج الاقتصادية والمالية وتلبي متطلبات التخطيط التنموي ومراجعة وتقييم الأداء.

٦- أن يسمح النظام بتنفيذ الرقابة الإدارية الفعالة على الأموال والعمليات، وإدارة البرامج ويسهل عمل الرقابة الداخلية والخارجية وذلك بتوفير البيانات اللازمة لكل منها (البدري، ٢٠٠٧).

٧- أن يقدم عرضاً واضحاً وشاملاً للوضع المالي ونتائج العمليات للأموال والأنشطة الحكومية بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (AAASBO، 2006).

٨- تنفيذ الأعمال المالية في الوقت المناسب وبأسلوب كفؤ وموثوق به وخاضع للرقابة(http://www1.worldbank.org تاريخ الدخول ٢٠١٤/٥/٢٨).

٩- أن يوفر أساس مناسب للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة (Engstrom & Hay، 1996).

فإذا ما توفرت هذه الخصائص للنظام المحاسبي الحكومي مع وضوح أهداف هذا النظام فإنه يسهم بشكل كبير في تحقيق رقابة فعالة على المؤسسات الحكومية (حجازي، ١٩٩٥).

٣-٢-١٠ حوسبة النظام المحاسبي الحكومي في الأردن.

يرى (الحجاوي، ٢٠٠٤، ص٦٤) بأنه ونظراً لأن النظام المالي المعمول به في الأردن يحدد الإطار للنظام المحاسبي الحكومي في الأردن والوسائل والإجراءات المحاسبية والدورة السنوية للعمليات المالية الحكومية، لذلك فإن بداية حوسبة النظام المحاسبي الحكومي في الأردن كانت تتطلب المرجعية التشريعية لذلك النظام المالي حيث تضمنت المادة (٤٦) من النظام المالي رقم (٣) لسنة ١٩٩٤م على أن تعتبر وسائل التخزين في الحاسوب ونواتجه بعد تدقيقها من الموظف المختص بمثابة سجلات أصولية معتمدة وفق الشروط التي يحددها وزير المالية وذلك للغايات المقصودة من هذا النظام المحاسبي الحكومي المحوسب. لقد واكب تطور تكنولوجيا المعلومات والتشغيل الإلكتروني للأنظمة المحاسبية في المملكة الأردنية الهاشمية باستخدام الأجهزة والمكننه في النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية بحيث أصبح يتوفر في وزارة المالية الجهة التي تشرف على تنفيذ النظام المحاسبي الحكومي في الأردن أنظمة محوسبه لعناصر النظام المحاسبي المحوسب وتشمل نظام محوسب للإيرادات العامة، نظام محوسب للنفقات العامة، نظام محوسب للدين العام، نظام محوسب للأمانات، نظام محوسب للسلف، نظام محوسب للحسابات الختامية للدولة، نظام محوسب لحساب الخزينة العامة، نظام محوسب لإيصالات القبض والقسائم المالية، نظام محوسب للتقاعد والتعويضات.

ولغايات انسجام النظام المحاسبي الحكومي في الأردن المعمول به والتطورات في تكنولوجيا المعلومات في المملكة، واستخدام الحاسب الإلكتروني في الشركات والقطاع الخاص فقد تم في سنة ٢٠٠٠م تعديل النظام المالي بموجب النظام المعدل للنظام المالي رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٠م حيث بموجب هذا التعديل تم اعتماد طرق القبض الإلكتروني وقسائم الجهاز الإلكتروني الخاص

بالتفويض بالقبض بواسطة بطاقات الائتمان بتعليمات يصدرها وزير المالية لهذه الغاية، وقد باشرت وزارة المالية ومراكزها والدوائر التابعة لها بالقبض بموجب الجهاز الإلكتروني الخاص بالتفويض بالقبض بواسطة بطاقات الائتمان اعتبارا من مطلع العام ٢٠٠٣م ويتوقع أن يتم توسيع استخدامها لتشمل كافة الوزارات والدوائر في الأردن. ولا بد من الذكر بأنه على الرغم من توفر أنظمة محاسبية حكومية محوسبة لإثبات العمليات المتعلقة بالإيرادات والنفقات والسلف والأمانات وإعداد الحسابات الختامية للدولة وإدارة حسابات الخزينة إلا انه لا يوجد نظام محاسبي حكومي محوسب موحد متكامل. لذلك جاء مشــــروع "نظـــام معلـــومات ماليــــة الحكـــومة(GFMIS)" لتوفـــير نظام مالي محاســـبي وإداري حكومي محوســـب متكامل يربط كافة العمليات المالية المحاســـبية لكافة الـــوزارات والدوائر الحكومية والمراكز المالية مع وزارة المالية (www.mof.gov.jo/ar-jo تاريخ الدخول ٢٠١٢/٥/١٠) . والذي تم استعراضه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

٣-٣ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS)

٣-٣-١ مقدمة

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية هو أحد أنظمة Enterprise Resource Planing (ERP) أنظمة تخطيط موارد الأعمال المالية والتي هي عبارة عن برمجيات متخصصة جاهزة، تتكون من تطبيقات وأنظمة فرعية قابلة للمواءمة والتكييف بما يخدم وظائف متعددة تشمل جميع مجالات العمل كالمدفوعات، والمقبوضات، والمشتريات، وإعداد الموازنات السنوية (www.gfmis.gov.jo تاريخ الدخول ٢٠١٤/٥/١٥).

ويأتي تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية كنقلة نوعية في مجال المالية العامة والمحاسبة الحكومية من خلال أتمتة جميع إجراءات العمل، والاستعاضة عن الأساليب اليدوية والورقية التقليدية بأساليب محوسبة متطورة، وتوحيد الأنظمة والإجراءات المالية والمحاسبية المتبعة لدى مختلف وزارات ودوائر القطاع العام بما يلبي أفضل الممارسات الدولية المتبعة بهذا الخصوص (www.gfmis.gov.jo تاريخ الدخول ٢٠١٤/٥/١٥). ووفق المعيار الخامس المعيار المالي لجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز يتناول هذا المعيار الإدارة المالية للوزارة /المؤسسة وعملية إعداد الموازنة، كما يُقيّم مدى فاعلية الوزارة /المؤسسة من خلال تصميم وتطبيق الأنظمة المحاسبية التي تضمن المساءلة المالية، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحليل أدائها المالي وعكس مخرجات عملية المراقبة والتدقيق بهدف التحسين المستمر على عملية إعداد الموازنة والإدارة المالية، وضمان تحقيق الشفافية المالية في مراحل التخطيط والتطبيق والتقييم المالي، وتوفير

البيانات المالية لأصحاب العلاقة بدقة وفي الوقت المناسب (www.kaa.jo تاريخ الدخول ٢٠١٤/٥/٢٠).

٣-٣-٢ تعريف واستراتيجية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS)

عبارة عن نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يربط الوزارات والدوائر الحكومية ماليا مع وزارة المالية (www.gfmis.gov.jo تاريخ الدخول١٥/٥/٢٠١٤).

وتنبثق إستراتيجية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي من الرؤية والرسالة التي تم وضعها لهذا النظام حيث كانت الرؤيا لهذا النظام دعم إدارة القرارات المالية من خلال تطبيق نظام مالي حكومي متكامل. كما كانت الرسالة لهذا النظام توفير نظام مالي محوسب متكامل لإدارة العمليات المالية لكافة الدوائر والمؤسسات الحكومية في الأردن أنظر ملحق رقم (٢) والذي يبين فيه جميع المؤسسات والدوائر الحكومية المشمولة بالنظام(www.gfmis.gov.jo تاريخ الدخول١٥/٥/٢٠١٤).

٣-٣-٣ أهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS) والقيم الجوهرية له

الأهداف الخاصة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومي هي(www.gfmis.gov.jo تاريخ الدخول١٥/٥/٢٠١٤):

١. تمكين الوزارات والدوائر الحكومية من التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية والرقابية.
٢. تحقيق مبدأ الشفافية المالية.
٣. رفع كفاءة العمليات الرقابية على المال العام، وإصدار التقارير المالية.

٤. توحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية.

في حين يرى الباحث بأن أهم أهداف هذا النظام، تتمثل بقدرة النظام على توفير البيانات والمعلومات المالية حول أداء الدوائر والمؤسسات الحكومية، وبما يعكس الصورة الحقيقية للإقتصاد الوطني ككل، وبسرعة عالية تساعد القائمين على القرارات الاقتصادية بسرعة توجيه دفة هذا الاقتصاد نحو الطريق الصحيح وتعكس للسلطتين التشريعية والتنفيذية للعمل على المسائلة وتصويب الأوضاع.

وبالنسبة للقيم الجوهرية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية هي(www.gfmis.gov.jo تاريخ الدخول١٥/٥/٢٠١٤):

١. الثقة والاستجابة: إدامة تحقيق رضا أصحاب العلاقة من خلال تفهّم احتياجاتهم وتوقعاتهم، والعمل على تحقيقها، ضمن ما تقتضيه طبيعة عمل النظام، ومحاولة تقديم الحلول الممكنة لهم ضمن المعطيات المتوفرة، وإدارة العلاقات مع أصحاب العلاقة من خلال احترام آرائهم وغرس الثقة لديهم من واقع الحرص على بناء قيمة مضافة متجددة.
٢. المهنية والاستعدادية: ترسيخ مبدأ الجودة ومفهوم التميّز في الأداء، وبذل الجهود المطلوبة والإضافة عليها، بما يساهم في المحافظة على مهنية العمل من ناحية، وتشجيع عملية التحاور وقبول وجهات النظر الأخرى، والبناء عليها من ناحية أخرى، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المخطّط لها، وتلبية الاحتياجات والتوقعات.
٣. المسؤولية والمساءلة: تحمل المسؤوليات واحترام الالتزامات التي نتعهّد بها، وتقديم مخرجات ونتائج ضمن الوقت المحدد، وبمعايير واضحة، وقواعد مؤسسية شفافة خلال

مراحل النظام كافة، وتوفير الدعم والإرشاد وحل المشكلات، بما يضمن انسيابية العمل واستمرارية التطبيق بسلاسة ووضوح.

٤. الواقعية والمرونة: الواقعية في التخطيط، والمرونة في التنفيذ، والتقيّد بالمتابعة والاستمرارية على ضوء نتائج التقييم، ضمن الأولويات المخطط لها لتنفيذ الاستراتيجيات والأنشطة، ومراعاة المرونة حسب ما تتطلبه طبيعة التنفيذ ومخرجاته، وإدارة المخاطر المحتملة حسب درجتها وإمكانية حدوثها وأثرها على عملية تطبيق النظام.

٥. الاتصالية والمعرفة: المشاركة في تبادل المعلومات ونشر المعرفة وتقاسمها مع المستفيدين، والترحيب بالاستفسارات والآراء، والتعامل معها بجدية ضمن الإمكانات المتاحة، ومحاولة تطبيق مبدأ التوافق فكراً و منهجاً، مع مراعاة أشكال التشابه أو الاختلاف مع أصحاب العلاقة (www.gfmis.gov.jo تاريخ الدخول١٥/٥/٢٠١٤).

٣-٣-٤ خصائص ومزايا نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS)

إن "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) يمتلك العديد من المميزات والخصائص، ومن أهمها(http://www.mof.gov.jo تاريخ الدخول ٢٧/٥/٢٠١٤):

١- يوفر نظاماً مالياً ومحاسبياً واحداً متكاملاً لكافة الوزارات والدوائر الحكومية.

٢- ستكون خوادم Services التطبيقات والبيانات في وزارة المالية.

٣- تتم معالجة البيانات في كل الوزارات والدوائر الحكومية عبر الشبكة الحكومية الآمنة.

٤- يتضمن النظام تنفيذ الموازنة والمعلومات المحاسبية ذات الصلة لكل الحكومة ودوائرها.

٥- يستخدم نظام واحد لجميع الوزارات والدوائر الحكومية، لإدارة كافة العمليات المالية والمحاسبية.

٦- يتم من خلال النظام مطابقة ومراقبة العمليات المالية والمحاسبية المتداخلة.

وعليه فإن الباحث يرى بأن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) صمم خصيصاً ليلبي ويحقق المميزات التالية: وهي الحكومة الإلكترونية، وضبط وترشيد الإنفاق العام، وتشجيع الاستثمار، والشفافية، والمساءلة، وتعزيز النزاهة الوطنية.

٣-٣-٥ بيئة عمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS)

وفيما يلي وصف عام لبيئة عمل الإدارة المالية الحكومية.

١. الإطار القانوني: تحكم الإدارة المالية الحكومية التشريعات الأساسية التالية والتعليمات المرتبطة بها وهي(www.mof,gov.joتاريخ الدخول ٢٠١٤/٥/١٠):

- قانون تنظيم الموازنة العامة وتعديلاته. رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٨

- النظام المالي رقم (٣) لعام ١٩٩٤ وتعديلاته والتعليمات الصادرة بموجبه وتعديلاتها حتى تاريخ ٢٠٠٨/٦/١.

- قانون الموازنة السنوية للعام وتعديلاته.

- نظام اللوازم رقم (٣٢) لعام ١٩٩٣ وتعديلات والتعليمات المرتبطة به.

- قرارات مجلس الوزراء.

٢. إعداد الموازنة: تقوم دائرة الموازنة العامة بإعداد الموازنة السنوية وهذا يشمل وضع السقوف المالية للوزارات والدوائر الحكومية وفق معايير وضوابط محددة تعكس من خلالها توجهات الدولة والتي يتم ترجمتها من خلال خطط عمل تقدمها الوزارات والدوائر الحكومية إلى دائرة الموازنة العامة والتي تقوم بدورها من واقع هذه الخطط بتحضير مشروع قانون الموازنة العامة السنوي والسير به وفق الإجراءات الأصولية والتشريعية لإقراره والعمل به.

٣. تنفيذ الموازنة: بعد إقرار قانون الموازنة العامة، تقوم دائرة الموازنة العامة بالإعلام عن مخصصات الوزارات والدوائر الحكومية (السقوف المالية) عن طريق إصدار الأمر المالي والذي تقوم من خلاله الوزارات والدوائر الحكومية، بتقديم الخطة المالية الشهرية الخاصة بها إلى دائرة الموازنة العامة ومديرية الإدارة النقدية في وزارة المالية (الخطة التي تبين صرف النفقات خلال الأشهر ال١٢ من سنة الموازنة). ومن ثم يعقبها إصدار الحولات المالية الشهرية للوزارات والدوائر من قبل دائرة الموازنة العامة إيذاناً بالصرف من المخصصات المرصودة لها في الموازنة.

٤. معالجة النفقات: تتم معالجة النفقات بشكل لا مركزي بتوزيعها على الوزارات والدوائر الحكومية والتي تقوم بدورها بإصدار الشيكات من حساباتها البنكية من اجل تغطية دفعات النفقات الخاصة بها والإفصاح عن هذه النفقات من خلال تقارير بملخص النفقات تزودها إلى وزارة المالية.

٥. إدارة الإيرادات: تقوم دوائر تحصيل الإيرادات في عمان بإيداع الإيرادات المحصلة من قبلها في حساب الإيرادات العامة لدى البنك المركزي الأردني والبنوك التجارية المعتمدة في نهاية كل يوم. كما تقوم دوائر التحصيل المتواجدة خارج عمان بتحصيل الإيرادات وإيداعها في حسابات الإيرادات العامة المفتوحة في فروع البنوك في المحافظات والتي تقوم بدورها بتحويل تلك الإيرادات إلى حساب الإيرادات العام التجميعي في البنك المركزي، وتقوم المراكز المالية في المحافظات بإصدار تقرير عن الإيرادات إلى وزارة المالية في نهاية كل شهر، كما يقوم البنك المركزي بتحويل رصيد حساب الإيرادات العامة التجميعي إلى حساب الخزينة الموحد في نهاية

كل يوم. كما تقوم مديرية الإيرادات العامة في وزارة المالية بمطابقة الإيرادات الواردة في التقارير مع بيانات البنك المركزي شهريا.

٦. الإدارة النقدية: إن أحد أهم الإصلاحات الرئيسية المطبقة حاليا في الإدارة المالية للقطاع العام في الأردن هو الحساب الموحد للخزينة في البنك المركزي والذي تتم من خلاله معالجة المقبوضات والمدفوعات للموازنة. حيث تقوم الوزارات والدوائر في عمان بالاحتفاظ بحسابين لكل منها في البنك المركزي، احدهما لمعالجة مدفوعات الموازنة والأخر لحساب الأمانات ويكون رصيد كل من الحسابين مساويا صفرا وتسحب عليهما الشيكات خلال اليوم ثم تحول الأرصدة إلى حساب الخزينة الموحد في نهاية كل يوم.

٧. إدارة الدين: تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع جهات التمويل الدولية حول القروض والمنح لدعم الموازنة والمشاريع الرأسمالية كما تدير إنفاق القروض والمنح وتقوم مديرية الدين العام في وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بخصوص إدارة القروض والمنح والاحتفاظ ببيانات الديون الخارجية والديون الداخلية ومن ضمنها مستندات الخزينة والتزاماتها والقروض المكفولة والقروض الجارية. كما تتابع مديرية الدين العام المعالجة المنتظمة لدفعات خدمات الدين.

٨. التقارير: إلى جانب التقارير المالية الأخرى تعتبر الخلاصة الحسابية الشهرية من أهم التقارير المالية المعتمدة للإدارة المالية حيث تقوم الوزارات والدوائر والمراكز المالية بإعداد ما يسمى بتقرير الخلاصة الحسابية الشهرية الخاصة بالإيرادات والنفقات والأمانات والمتعلقة بنتائج تنفيذ الموازنة وتزويد وزارة المالية بها في نهاية كل شهر لإعداد وإصدار التقارير المالية الدورية اللازمة وتقارير نهاية السنة.

لذا فإن نظام تكنولوجيا المعلومات الذي يجري العمل على تطبيقه : يتم العمل عليه حاليا نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) يشكل تحولاً جوهرياً في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في الوزارات والدوائر الحكومية، بالانتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية أو أنظمة المعلوماتية المالية الغير مترابطة، واستبدالها بنظام إدارة معلومات مالية حكومي موحد ومتكامل يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والممارسات الفضلى في هذا المجال(www.gfmis.gov.jo تاريخ الدخول١٥/٥/٢٠١٤).

٣-٣-٦ محــاور نظـــام إدارة المعلومات المـالية الحكـومية (GFMIS)

يحتوي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" على العديد ثلاثة محاور رئيسة يرتكز عليها النظام في كيفية عمل هذا النظام، وهي بمثابة دليل عمل للنظام (http://www.mof.gov.jo تاريخ الدخول ٢٦/٥/٢٠١٤):

أ- **المحور الأول: محور إدارة العمليات المالية والمحاسبية** ويتم العمل على هذا المحور من خلال مايلي:

١- **إدارة وتنفيذ الموازنـة:** يختص هذا المسار بجميع العمليات المتعلقة بإعداد وتخطيط وتنفيذ الموازنـة العامـة للدولـة، من خـلال سرد العمليات الرئيسية اللازمـة لإقرار مشروع قانون الموازنـة العامـة، وطلب استكمال الإجراءات المطلوبـة لإعداد أطـر النفقات والإيرادات متوسطة المدى، والمعتمدة على التنبؤات الاقتصـادية، ويستكمل ببلاغ إعداد الموازنـة العامـة وينتهي بإقرار قانون الموازنـة العامـة، كما ويختص بإصـدار قانون ملحق بقانون الموازنـة العامـة لبنود معينـة حسب التشريعات، ويختص بمرحلة تنفيذ الموازنـة العامـة من خـلال الأوامـر الماليـة العامـة والخاصـة والحوالات المالية الرئيسية والفرعية والمناقلات ونقل العهدة والحجز من الموازنة.

٢- **إدارة المشاريع:** يختص هذا المسار بجميع الإجراءات الخاصة بإدارة المشاريع الرأسمالية والنشاطات الجارية، ويوفر منهاج لمراقبة أداء المشاريع الحكومية وتكاليفها بدقة متناهية لإصدار التقارير المختلفة في الأوقات المناسبة.

٣- **إدارة التشكيلات للوظائف:** يختص هذا المسار بإدامة المعلومات الخاصة بالحركات الوظيفية التي تحدث في الدوائر والوحدات الحكومية، ويساعد الهياكل الحكومية على متابعة الوظائف المشغولة والشاغرة بالإضافة لوضع الاقتراحات لإعداد أية تشكيلات ووظائف مستقبلية، ويساعد على تقدير التكاليف المتوقعة لتشكيلات الوظائف المقترحة لتدخل في مرحلة الإعداد الأولي للموازنة وعند أعداد الرواتب.

٤- **إدارة المقبوضات:** يختص هذا المسار بمتابعة وتنفيذ كافة العمليات المتعلقة بتحصيل الإيرادات وتحويلها إلى حساب الخزينة الموحد.

٥- **الإدارة النقدية:** يختص هذا المسار بإعداد ومتابعة تنفيذ الخطط المالية وخطط التدفقات النقدية، وتحديد السقوف المالية، وإعداد التسوية البنكية لمطابقة رصيد البنك في الدفاتر مع ما هو وارد في كشف البنك، وإدارة كافة العمليات المتعلقة بالدين الداخلي والخارجي، وكذلك يقوم أعضاء هذا المسار بمتابعة كل ما يتعلق بحسابات النقود المنقولة والحساب الموحد والأمانات المتعلقة بالخزينة.

٦- **المشتريات و المدفوعات:** يختص هذا المسار بمتابعة وتنفيذ كل ما يتعلق بطرق الشراء وكما يختص هذا المسار بمتابعة وتنفيذ كافة العمليات المحاسبية والإجراءات المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة فيما يخص عمليات الدفع المختلفة.

٧- **الحساب الختامي والأستاذ العام:** يختص هذا المسار بالإجراءات المتبعة من قبل المحاسبين لمعالجة المعاملات اليومية من شراء ودفع وقبض، وترحيلها بشكل صحيح، وتغطية

عمليات إغلاق الحسابات التي تتم بشكل شهري وسنوي، ويغطي إدارة أرصدة الالتزامات غير المدفوعة وإغلاق أرصدة الموازنة في نهاية السنة وإعداد الحساب الختامي وكافة الجداول الملحقة به وإدامة خارطة الحسابات وتحديثها، ويتم إصدار التقارير الضرورية بناءً على تنفيذ العمليات المختلفة في هذا المسار وبالنسبة إلى الأستاذ العام يعد آلية للرقابة على جميع الحركات المالية التي يتم إدخالها من الأنظمة الفرعية الأخرى مثل نظام الموازنة والمشتريات والمدفوعات والمقبوضات وإدارة النقد وغيرها، حيث أن جميع الأنظمة الفرعية الأخرى ترتبط بنظام الأستاذ العام من ناحية نقل وترحيل البيانات المالية: قيود موازنة، وقيود التزامات، وقيود فعلية

ب- المحور الثاني محور إدارة تكنولوجيا المعلومات:

١- **الشبكات والدعم الفني:** يتولى هذا القسم العديد من المهام (تعريف وبناء البنية التحتية لهيكل النظام/ الأجهزة والشبكات، والتشغيل والصيانة، الفحص المستمر للشبكة والأجهزة، تقديم الدعم الفني وحل المشاكل).

٢- **الأنظمة وقواعد البيانات:** يتولى هذا القسم العديد من المهام (استلام وفحص الأجهزة المستلمة، وضع الوثائق اللازمة لعمليات الفحص وتنفيذ هذه العمليات، وللتأكد من عدم وجود أي خلل، صيانة وتشغيل مركز الأجهزة الرئيسية في المشروع، وضع الخطط المستقبلية لعملية استيعاب تزايد حجم البيانات).

٣- **مركز الإيصال والدعم الفني:** يهدف إلى إرساء آلية اتصال مؤسسي فعال تضمن الإجابة على الأسئلة والاستفسارات الفنية للمستخدمين النهائيين للنظام، التعميم على المستخدمين كافة عن أي حالات صيانة أو إيقاف لخدمات النظام.

ج- المحور الثالث محور إدارة التغيير: إدارة التغيير هي عملية الانتقال من وضع قائم بالفعل إلى وضع مستهدف لتحقيق أهداف محددة في إطار رؤية واضحة مشتركة بين القيادة والعاملين

تتم من خلالها عمل تغييرات في نظام معين، حيث يتم تنفيذ هذه التغييرات بطريقة يمكن التحكم بها عن طريق إتباع إطار ونموذج محددين ، ويتم إجراء ذلك بأسلوب منظم وبأقل مضايقة أو إزعاج والتغيير ببساطة هو الانتقال مما نحن فيه الآن إلى ما نريد أن نكون عليه.

وتعتبر إدارة التغيير في مشروع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية احد محاور العمل الرئيسية في تنفيذ المشروع ترتبط، بالرؤية والأهداف الإستراتيجية للمشروع بتمكين مستخدمي النظام ا"لحكومة " من إدارة المال العام بكفاءة وفاعلية من خلال توفر قاعدة بيانات مالية دقيقة وشاملة تدعم إدارة القرارات المالية وصنعها في الوقت المناسب. وهو ما استلزم تطبيق إستراتيجية فعالة لإدارة التغيير تستند في رسالتها على توفير الأدوات والتقنيات والإرشادات اللازمة واستخدام كل الوسائل الممكنة لإعداد كافة أصحاب المصالح وعلى وجه الخصوص مستخدمي النظام ، لكي يتقبلوا عملية الانتقال إلى النظام الجديد و يكونوا أكثر استعداداً والتزاماً في تطبيقه.

وتتركز مهام إدارة التغيير في مشروع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في نشر التوعية بالنظام لمختلف مستخدمي النظام سواء على مستوى العاملين أو إداراتهم المعنية، هذا بالإضافة إلى بناء قدرات ومهارات الموظفين الماليين في القطاع الحكومي فيما يخص تطبيقات النظام، مساعدة المؤسسات على تقبل التغيير المصاحب لتطبيق النظام. بالإضافة إلى إعادة هندسة نظم العمليات اللازمة لتطبيقات النظام وبما يتناسب مع الأدوار والمسؤوليات الجديدة ويتم العمل على تنفيذ المهام أعلاه من خلال مايلي:

١. إعادة هندسة العمليات

٢. التدريب والتأهيل

٣. الاتصال.

وهذه المهام تعنى بالآتي:

- دراسة الأدوار والمسؤوليات للموظفين الماليين وتطويرها وتعديلها لتتناسب مع الأدوار والمسؤوليات الجديدة على النظام
- تسهيل عملية التواصل مع المؤسسات الحكومية ومتابعة متطلباتها من أجل تمكين هذه المؤسسات من تنفيذ المسؤوليات والمهام الموكلة إليها بفاعلية.
- توفير أدلة العمل والسياسات والمعايير الفنية اللازمة لتطبيق النظام
- توفير البرامج التدريبية اللازمة لبناء مهارات وقدرات العاملين في مجال تطبيقات النظام
- تقديم الخبرة ونقل المعرفة إلى الموظفين العاملين في المؤسسات لتصبح المؤسسة قادرة على العمل على النظام وتطبيقاته بها بشكل فعال.
- رفع كفاءات ومهارات الموظفين الماليين لتهيئتهم لتقبل والتأقلم ودعم التغييرات الجديدة بما يضمن الحفاظ على مستوى عال من الإنتاجية وتحمل المسؤولية والاستمرارية في تحسين الأداء. ويقسم إلى ثلاثة أساسيات:

أ- **الاتصال:** فهي الأداة الرئيسية التي التي بواسطتها تستطيع إدارة المشروع للتأثير على درجة الوعي والالتزام لدعم هذا الانتقال. ولزيادة فعالية هذه الإدارة إلى أقصى درجة، يجب أن يكون استخدامها مخطط له بنفس درجة الانضباط في كل المواقع. حيث يجب على الاتصالات أن تستهدف مجموعات الشركاء الرئيسيين بأفضل الرسائل لتغيير والتأثير باتجاهات موظفي وإدارات القطاع العام في الأردن لقبول نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والانتقال لتطبيقه ووضعه موضع التنفيذ، وإن إدارة الاتصال الفعالة في المشروع

جنباً إلى جنب مع التدريب الفعال قد تشكل الفارق بين النجاح والفشل. وتتعلق إدارة الاتصال في هذا المشروع بإدارة التوقعات والمخاوف والفوائد المتوقعة لأصحاب المصلحة على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل. كما وتهتم بالعمل التشاركي مع أصحاب المصالح المعنيين بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية التي تصب في تحقيق رؤية الاتصال وتتمثل أهدافها بالمشروع بالتالي:

- الحد من التخوف ومقاومة التغيير بين صفوف الإدارة العليا والمستخدمين الرئيسين والمستخدمين النهائيين.
- نشر الوعي والترويج بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية باستخدام وسائل وأدوات اتصال فعالة تسهم في تعزيز اتجاهات وثقافات الفئات المستهدفة لاعتماد وتطبيق النظام وإدامته.
- دعم وتسيير كافة عمليات الاتصال اللوجستي بين الفرق العاملة في النظام وأصحاب المصالح.

و تقوم إدارة الاتصال على تحقيق هذه الأهداف من خلال:

- تنظيم وعقد الورش التعريفية بنظام إدارة المعلومات المالية لحكومي للفئات المستهدفة من النظام.
- تزويد الفئات المستهدفة ومستخدمي النظام بالأدلة والنشرات التعريفية والموضوعات المتخصصة بالنظام.
- التواصل المباشر من خلال وسائل الاتصال المتاحة مع مستخدمي النظام عن طريق الموقع الالكتروني والرد على استفساراتهم ومقترحاتهم.

- تزويد مستخدمي النظام بدليل لإجراءات المالية الموحد لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية
- الوقوف على التغذية الراجعة اتجاهات وانطباعات مستخدمي النظام بخصوص مستوى الخدمة المقدمة من إدارة المشروع لمسارات العمل المختلفة، مستوى جودة تطبيقات النظام وتلبية احتياجات مستخدميه، دعم وتعزيز قبول النظام من قبل المستخدمين، اختيار المستخدم المميز لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الوزارات والدوائر الحكومية المطبقة للنظام، وهو الموظف الذي يظهر معرفة وفهما ودراية كبيرة بالنظام، مهارة وتمكنا من تشغيله واستخدامه، القدرة على الاستفادة من تطبيقاته وخياراته في تسيير شؤون العمل وتسريع وتيرة الانجاز، تطويع أية مواقف أو حالات خاصة يمكن أن تواجهه أثناء تقديمه الخدمة إلى متلقيها، نقطة مرجعية بالنسبة لزملائه مستخدمي النظام.

ب- التدريب: وهي عملية التواصل، وهي العملية التي يتم بمقتضاها تكوين العلاقات بين أعضاء المجتمع وتبادل المعلومات والآراء والأفكار والتجارب فيما بينهم، حيث أنها سلوك أفضل السبل والوسائل لنقل المعلومات والمعاني، وتعتبر إدارة الاتصال عنصراً رئيسياً للإدارة الناجحة وإنجاز المشاريع المرتبطة بالتغيرات التكنولوجية، حيث أن التغييرات الرئيسية في النظام، وخاصةً في تكنولوجيا المعلومات تستغرق وقتا طويلا (حتى ما بعد الانتقال لفترة التطبيق الفعلي) إلى أن تنفذ تنفيذاً كاملاً. فهي عبارة عن إعادة تنظيم الكيانات الحكومية لتلبية المتطلبات المتغيرة المتعلقة بتحسين العمليات المالية لتصبح أكثر تكاملاً، ومواكبة لأحدث التكنولوجيا.

ج- موائمة العمليات: وهي عبارة عن آلية تهدف إلى دراسة العمليات المالية الحكومية الحالية وإعادة تصميمها وهندستها وتوحيدها لتتناسب مع الخصائص القياسية لتطبيقات النظام وتعمل

الادراة القائمة على موائمة العمليات بتحديد الأدوار والصلاحيات لكل موظف حسب نوع وطبية المسمى الوظيفي.

الفصل الرابع

المبحث الأول: منهجية الدراسة وطبيعتها

٤-١ مقدمة

٤-٢ منهج الدراسة ومصادر الحصول على البيانات

٤-٣ مجتمع الدراسة

٤-٤ عينة الدراسة

٤-٥ أداة الدراسة وتطويرها

٤-٦ الصدق الظاهري لأداة الدراسة

٤-٧ اختبار ثبات أداة الدراسة

٤-٨ الأساليب الإحصائية المستخدمة

المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

٤-٩ المقدمة

٤-١٠ وصف خصائص عينة الدراسة

٤-١١ رصد استجابات أفراد عينة الدراسة

٤-١٢ اختبار فرضيات الدراسة

٥-١٣ إمكانية تطوير النظام المحاسبي

الفصل الرابع

منهجية الدّراسة

٤-١ مقدمة

يشتمل هذا الفصل على مبحثين، يتناول المبحث الأول المنهجيّة المعتمدة في هذه الدّراسة والّتي تتضمن وصفاً لمجتمع الدّراسة، وعيّنة الدّراسة، وأداة البحث المستخدمة في الدّراسة، وصدق الأداة، ومتغيرات الدّراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة فيها.

أما المبحث الثاني فتناول نتائج التحليل الإحصائيّ الّذي تم استخدامه للإجابة على أسئلة الدّراسة والمعالجات الإحصائية للبيانات، وتم استخراج نتائج الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات.

المبحث الأول

منهجية الدراسة وطبيعتها

٤-٢ منهج الدراسة ومصادر الحصول على البيانات

أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام الاتجاه الاستقرائي الذي يشتمل على مجموعة من أساليب البحث العلمي، لغايات اختبار مدى صحة أو عدم صحة فرضيات الدراسة، واعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة وتحقيق أهدافها على بيانات تم الحصول عليها من المصادر التالية:

مصادر ثانوية: تتمثل بالمصادر المكتبية مثل الكتب والدوريات العربية والأجنبية المتوفرة بالمكتبات والمجلات والنشرات الإحصائية الرسمية الصادرة عن مديرية إدارة "نظام إدارة

المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"، ودائرة الموازنة العامة في وزارة المالية الأردنية، إضافة إلى استخدام خدمات الانترنت للاستفادة من قواعد البيانات والمواقع الالكترونية.

مصادر أولية: تتمثل في البيانات التي تم جمعها بواسطة إستبانة الدراسة لاستخلاص إجابات ووجهات نظر عينة الدراسة، حيث تم تصميمها وتطويرها لتتلاءم مع أغراض الدراسة، وتم توزيعها على عينة ممثلة من مجتمع الدراسة لغرض جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك فيما يتعلق بالجانب الميداني للدراسة.

٤-٣ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي دائرة الموازنة العامة، ومديرية إدارة "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" في وزارة المالية الأردنية. ممن لهم علاقة بتطبيقات وإجراءات "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" والرقابة على استخدامه، ومتابعة أمور العمل على هذا النظام المحاسبي من (محاسبين، ومدققين، ومحللي موازنة، ومبرمجين، ورؤساء اقسام، ومجيزي صرف، وأمناء صناديق) الذين يعملون في (الدوائر المالية، وأقسام الرقابة، ومديريات تكنولوجيا المعلومات). ولغايات تحديد إطار المعاينة تم الرجوع إلى قسم شؤون الموظفين في وزارة المالية، حيث بلغ عددهم (٢٥٦) فرداً وذلك في شهر حزيران للعام ٢٠١٤م.

٤-٤ عينة الدراسة

تم تحديد العينة بالطريقة العشوائية حيث بلغ حجم العينة (١٥٠) فرداً بنسبة ٥٨% من مجتمع الدراسة.

٤-٥ أداة الدراسة وتطويرها

بما أن أداة جمع بيانات الدراسة هي الاستبانة، فإن الباحث أولى اهتماماً خاصاً بها، وتم أعدادها بناء على ماورد بالإطار النظري لموضوع الدراسة، وبعد الرجوع إلى الدراسات السابقة

التي تناولت موضوعات ذات صلة بمتغيرات الدراسة، حيث قام الباحث بتطويرها بصورتها النهائية بعد عرضها على المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، وصممت الإستبانة من جزئين على النحو التالي (انظر ملحق رقم١):

الجزء الأوّل: لجمع الصفات الشخصيّة والوظيفيّة لعيّنة الدّراسة (النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، والتخصص العلمي).

الجزء الثّاني: وقسم إلى محاور "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" الثلاثة، ويتكون من (٤٥) فقرة، بحيث يوفر البيانات الملائمة لاختبار فرضيات الدراسة. وقد أعطيت الفقرات أوزاناً متساويةً على مقياس (ليكرت) ذي الخمس درجات، حيث كان سلّم التقدير اللّفظي على صورة: ((موافق بشدة (٥)، موافق (٤)، موافق الى حدٍ ما (٣)، غير موافق(٢)، غير موافق بشدة (١)) أعطي أعلى تدرّج في الأداة خمس درجات وأدنى تدرج في الأداة درجة واحدة.

وقد تم تقسيم الأهمية النسبية للمتوسطات الحسابية المتعلقة بإجابات فقرات أداة الدراسة (الإستبانة) إلى ثلاث مستويات حسب المقياس التالي:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات.

من أجل تسهيل عرض النتائج وتفسيرها وبناءاً على رأي المحكمين تفسر المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لمستوى فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني حسب السلم الآتي:

جدول رقم (٢) سلم تفسير النتائج

المتوسط	النسبة المئوية	مستوى التطبيق
٤–٥	٨٠% فأكثر	مرتفعة جداً
٣,٥–٣,٩٩	٧٠%–٧٩,٩%	مرتفعة
٣–٣,٤٩	٦٠%–٦٩,٩%	متوسطة
٢,٥–٢,٩٩	٥٠%–٥٩,٩%	منخفضة
أقل من ٢,٥	أقل من ٥٠%	منخفضة جداً

٤–٦ الصدق الظاهري لأداة الدراسة

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة قبل طرحها على العينة المختارة، أعتمد الباحث على عرضها على عدد من الأساتذة في الجامعات الأردنية من ذوي الاختصاص في مجال المحاسبة

وإدارة الأعمال، وخبراء مختصين "بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" في وزارة المالية (انظر ملحق رقم ٢) لغرض تحكيمها بشكل أولي وتعديلها. وتم أخذ ملاحظاتهم وإجراء التعديلات الضرورية على الإستبانة بناءاً على توصياتهم وملاحظاتهم حتى أصبحت الإستبانة بصورتها النهائية مكونه من (٤٥) فقرة، كما هو مبين في الملحق رقم (١).

٤-٧ اختبار ثبات أداة الدراسة

للتأكّد من ثبات الأداة تم استخدام معامل الثبات والاتساق لأداة الدراسة باستخدام معامل الثبات (كرونباخ ألفاCronbach,s Alpha) العام للأسئلة. وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) أدناه، بلغت قيمته للأداة ككل (٠,٨٦٢)، لذا يمكن وصف أداة هذه الدراسة بالثبات وتخضع لدرجة اعتمادية عالية كونها أعلى من النسبة المقبولة (٦٠%) (Sekaran & Bougie, 2010)، ويوضح الجدول أدناه معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (٣) معاملات كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة

المحور	معامل كرونباخ ألفا	عدد الفقرات
العمليات المالية والمحاسبية	٠,٩٣١	١٦
إدارة تكنولوجيا المعلومات	٠,٨٦٥	١٤
إدارة التغيير	٠,٧٩٢	١٥
معامل الثبات الكلي للمحاور	٠,٨٦٢	٤٥

٤-٨ الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات من خلال أداة الدراسة، تم معالجة البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statisticai Package for the Social

SPSS) Sciences، واستخدم الباحث عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لخدمة أغراض هذه الدراسة، وهي:

١- أساليب الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة باستخدام التكرارات والنسب المئويّة. واستخدمت كذلك لتحليل إجابات المبحوثين عن الفقرات الواردة في إستبانة الدراسة بناءً على المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتحديد الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الدراسة.

٢- أساليب الإحصاء التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة، باستخدام اختبار (One- SampleT-test).

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

٤-٩ المقدمة

يهدف المبحث الثاني من هذا الفصل إلى عرض نتائج استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة وفقاً لبرنامج ال (SPSS) للوصول إلى النتائج. ولعل أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة بالإضافة إلى التكرارت لوصف خصائص عينة الدراسة، الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاهات وأراء عينة الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة باستخدام (One-SampleT- test).

٤-١٠ وصف خصائص عينة الدراسة

تم توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (١٥٠) فرداً، بعد اخذ موافقة الجهات المسؤولة في وزارة المالية. أسترجع منها (١٤٣) إستبانة، تم استبعاد (٣) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك خضعت للتحليل (١٤٠) إستبانة أي ما نسبته (٩٣%) من مجموع الاستبانات التي وزعت على أفراد عينة الدراسة.

فيما يتعلق بالخصائص الديموغرافية (النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، والتخصص العلمي) لعينة الدراسة قام الباحث باستخراج التكرارت والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة، تم تلخيص النتائج حسب كل متغير في الجداول التالية:

١-توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع الاجتماعي:

الجدول رقم (٤) متغير النوع الاجتماعي

من حيث		العدد	النسبة المئويّة	النسبة التراكميّة
النوع الاجتماعي	ذكر	100	%71.4	%71.4
	أنثى	40	%28.6	%100
المجموع		140	%100	

من خلال الإطّلاع على الجدول رقم (٤) أعلاه، والّذي يبيّن أن فئة الذكور في متغير الجنس قد حصلت على نسبة مرتفعة من العينة، حيث بلغ عددها (١٠٠) فرداً أي نسبة (٧١%) من أصل العينة الكلية البالغ عددها (١٤٠) فرداً، في حين جاءت فئة (أنثى) بنسبة (٢٩%) حيث حصلت على (٤٠) فرداً من أصل العينة الكلية البالغ عددها (١٤٠) فرداً، وهي النسبة الأقل في متغير الجنس، ويمكن أن يعزى ذلك الى أن الوظائف الحكومية ذات الصبغة المالية والميدانية تميل الإدارات الجكومية إلى تشغيل الذكور لكون متطلبات هذه الوظائف تحتاج الى القيام بجولات ميدانية، والعمل خارج أوقات الدوام الرسمي لساعات متأخره.

٢- توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

الجدول رقم (٥) متغير العمر

من حيث		العدد	النسبة المئويّة	النسبة التراكميّة
العمر	من 20 – اقل من30 سنه	29	%20.7	%20.7
	من 31 – أقل من40 سنه	78	%55.7	%76.4
	من 40 سنه فأكثر	33	%23.6	%100
المجموع		140	%100	

من خلال الإطّلاع على الجدول رقم (٥)، والذي يبيّن أن الفئة العمرية "٣١- أقل من٤٠" سنة في متغير العمر قد حصلت على نسبة مرتفعة من العينة حيث بلغ عددها(٧٨) فرداً أي نسبة (٥٥%) من أصل العينة الكلية البالغ عددها (١٤٠) فرداً، في حين جاءت فئة "٤١- فأكثر" على الدرجة التالية في العينة حيث حصلت على (٣٣) فرداً أي نسبة (٢٣%)، في حين جاءت فئة"٢٠-٣٠ سنة" على الدرجة الأقل في العينة حيث حصلت على (٢٩) فرداً أي نسبة (٢٠%)، ويرى الباحث أن الفئة "٣١- أقل من٤٠ سنه" متوسطة العمر وهي بإعتقد الباحث أنها فئة واعية يمكن أن تتقبل التغير في التكنولوجيا و الانظمة المحاسبية المحوسبة، ولديها القدرة على الإجابة بكل موضوعية مما يساهم في دقة الإجابات وسلامتها ولديهم الإلمام بالأنظمة المحاسبية واستخدام التكنولوجيا وهي القادرة على العمل وفق المتطلبات الميدانية لمديريات مجتمع الدراسة.

٣- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (٦) متغير المؤهل العلمي

من حيث		العدد	النسبة المئويّة	النسبة التراكميّة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	88	%62.9	%62.9
	ماجستير	30	%21.4	%84.3
	دكتوراه	5	%3.6	%87.9
	أخرى	17	%12.1	%100
المجموع		140	%100	

من خلال الإطّلاع على الجدول رقم (٦) أعلاه، والذي يبيّن أن فئة البكالوريوس في متغير المؤهل العلمي قد حصلت على نسبة مرتفعة من العينة حيث بلغ عددها (٨٨) فرداً أي نسبة (٦٢%) من حجم العينة الكلية والبالغ عددها (١٤٠) فرداً، في حين جاءت فئة حملة شهادة

الماجستير بنسبة (٢١%) وتمثل فئة الأخرى البالغ عددها (١٧) فرداً بنسبة (١٢%) من حملة التوجيهي والدبلوم، وحسب الوصف الوظيفي لا يشغل منصب رئيس قسم أو مدير دائرة أو إداري إلا من حملة شهادة البكالوريوس. وهذا مايشير إلى أن معظم العاملين موظفين مؤهلين جامعياً.

٤- توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي:

جدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المركز الذي يشغله الموظف		المجموع	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
المسمى الوظيفي	محاسب	42	%30	%30
	مدقق	27	%19.3	%49.3
	محلل موازنة	23	%16.4	%65.7
	مبرمج	25	%17.9	%83.6
	رئيس قسم	15	%10.7	%94.3
	أخرى	8	%5.7	%100
المجموع		140	100%	

ومن خلال الاطلاع على الجداول رقم (٧) أعلاه، نجد أن فئة محاسب حصلت على النسبة المرتفعة من عينة الدراسة حيث بلغ عددها(٤٢) فرداً، أي نسبة (٣٠%) من أصل العينة الكلية البالغ عددها (١٤٠) فرداً، في حين جاءت فئة الوظائف الأخرى (٨) أفراد، والتي تمثل كاتبي الحسابات، ومجيزي الصرف، وأمناء الصناديق بالنسبة الأقل في العينة حيث حصلت على نسبة (٥%)، وهناك (٣) أفراد يعملون بمسمى وظيفي مبرمج وهم غير حاصلين على شهادة في تخصص البرمجة، ويرى الباحث أن فئة وظيفة المحاسب هي الفئة القادرة على الإجابة بكل موضوعية وحياد، مما يساهم في دقة الإجابة وسلامتها كونها تمارس العمل على تطبيقات هذا النظام المحاسبي على ارض الواقع، وهو ما يفسر اهتمام وزارة المالية بتعيين الكوادر المؤهلة والمتخصصة من خلال تسلسلها في السلم الوظيفي بناء على الكفاءات والقدرات والمؤهلات

العلمية، سيما في الدوائر الحكومية المالية الهامة والحساسة، ونرى ايضاً بأن فئات مدقق ومبرمج ومحلل موازنة ايضاً حصلت على نسبة مرتفعة نسبياً وهي تمثل فئة كبيرة لها أهميتها كونها تقوم بالعمل على تطبيقات هذا النظام المحاسبي في الواقع العملي، حيث بلغت مجتمعة (٧٠) فرداً من أصل (١٤٠) فرداً أي بنسبة (٥٠%).

٥- توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم (٨) متغير عدد سنوات الخبرة

من حيث		العدد	النسبة المئويّة	النسبة التراكميّة
سنوات الخبرة	٥ سنوات فما دون	20	%14.3	%14.3
	٦ – ١٠ سنوات	56	%40	%54.3
	١١ – ١٥ سنة	41	%29.3	%83.6
	١٦ سنة فأكثر	23	%16.4	%100
المجموع		140	%100	

من خلال الإطّلاع على الجدول رقم (٨) أعلاه والّذي يبيّن أن فئة من "٦-١٠" سنوات في متغير سنوات الخبرة قد حصلت على نسبة مرتفعة من العينة حيث بلغت (٥٦) فرداً، أي نسبة (٤٠%) من أصل العينة الكلية والبالغ عددها (١٤٠) فرداً، في حين جاءت فئة (٥ سنوات فما دون) بالنسبة الأقل في العينة، حيث حصلت على (٢٠) فرداً أي نسبة (١٤%)، وهي النسبة الأقل بين جميع النسب في متغير سنوات الخبرة. ويرى الباحث أن فئة من "٦-١٠" سنوات تعني وجود عامل الخبرة لدى هذه الفئة لديها القدرة على الإجابة بموضوعية مما يساهم في دقة الإجابات وسلامتها، لكونها مارست العمل على الأنظمة المحاسبية الحكومية السابقة والنظام المطبق حالياً مما يسهل من عملية تقييم هذا النظام مدار البحث.

٦- توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي:

الجدول رقم (٩) متغير التخصص العلمي

من حيث		العدد	النسبة المئويّة	النسبة التراكميّة
التخصص العلمي	محاسبة	59	%42.1	%42.1
	إدارة أعمال	25	%17.9	%60
	برمجة	22	%15.9	%75.7
	أخرى	34	%24.3	%100.0
المجموع		140	%100	

ومن خلال الاطلاع على الجدول رقم (٩) اعلاه، نجد أن فئة تخصص المحاسبة قد حصلت على النسبة المرتفعة من عينة الدراسة، حيث بلغ عددها (٥٩) فرداً أي ما نسبته (٤٢%) من أصل العينة الكلية البالغ عددها (١٤٠) فرداً، في حين جاءت فئة تخصص البرمجة بالنسبة الأقل في العينة حيث بلغت أقل نسبة في متغير التخصص العلمي، ويرى الباحث أن فئة تخصص المحاسبة هو التخصص المرتبط بشكل مباشر في فئة المسميات الوظيفية، وهي الفئة القادرة على الإجابة بكل موضوعية. وكذلك لاستخدامها تطبيقات النظام المحاسبي، مما يساهم في دقة الإجابة وسلامتها لكونها تمارس العمل على ارض الواقع، وحصلت فئة التخصصات الأخرى مجتمعة على (٣٤) فرداً أي مانسبته (٢٤%) من أصل (١٤٠) فرداً، وتتمثل بتخصص علوم مالية ومصرفية (١١) فرداً، وتخصص إدارة عامة (٨) أفراد، وتخصص هندسة حاسوب وهندسة الشبكات (٧) أفراد، وتخصص اقتصاد (٦) أفراد، وتخصص نظم معلومات محاسبية (٢) فردين، وهذا ما يشير إلى أن معظم العاملين هم من التخصصات المالية ونظم المعلومات بما يتناسب مع طبيعة العمل.

٤-١١ رصد استجابات أفراد عينة الدراسة

بخصوص رصد استجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الدراسة، سيتم تناول كل محور من محاور "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" الثلاثة، كلٌ على حدى :

أولاً: محور العمليات المالية والمحاسبية:

فيما يتعلق في بمساهمة محور العمليات المالية والمحاسبية في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه، تظهر نتائج في الجدول رقم (١٠) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأراء عينة الدراسة والترتيب حسب الأهمية ومستوى التطبيق.

جدول رقم (١٠) تحليل إجابات أفراد العينة حول مساهمة محور العمليات المالية والمحاسبية في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	مستوى التطبيق
١	يعتبر النظام من خلال تطبيقات إدارة الموازنة أداة فاعلة لمراقبة المخصصات المرصودة ضمن قانون الموازنة.	4.65	.507	1	مرتفع
٢	يساعد النظام من خلال تطبيقاته على تقليص الجهد والوقت والتكلفة لإنجاز الأعمال وإعداد الموازنة.	4.06	.614	9	مرتفع
٣	يعمل النظام على وضع آلية لإعداد الموازنة للنفقات والإيرادات متوسطة المدى المعتمدة على التنبؤات الاقتصادية.	3.97	.581	10	مرتفع
٤	يوفر النظام آلية لمراقبة أداء المشاريع وتكاليفها بدقة متناهية لإصدار التقارير المختلفة.	2.17	.867	16	منخفض
٥	يساعد النظام على توفير بطاقة خاصة بإدارة المشاريع الرأسمالية لقياس مستوى الانجاز لكل مشروع.	2.20	.673	15	منخفض
٦	يتميز النظام باعتماده الأساس النقدي سهولة في إجراء تطبيقاته واستخدام تقاريره.	4.13	.525	8	مرتفع
٧	يساعد تصنيف تشكيلات الوظائف الحكومية في النظام على تقليل الإنحراف بين التكاليف المتوقعة والفعلية عند إعداد الموازنة.	4.25	.579	6	مرتفع
٨	يساعد النظام الإدارة النقدية على تسهيل تدقيق وإجراء التسوية البنكية الإلكترونية مع الحركات الواردة بكشف حساب البنك المركزي للدوائر والمؤسسات الحكومية.	4.30	.664	5	مرتفع
٩	تساعد تطبيقات النظام الإدارة النقدية على وضع خطة مالية للنفقات الشهرية للدوائر والمؤسسات الحكومية لمنح السقوف المالية.	4.24	.655	7	مرتفع

١٠	يساعد التوحيد الإلكتروني الخاص بتصنيف المقبوضات لجميع الدوائر والمؤسسات الحكومية على إمكانية مقارنة الفعلي مع المقدر.	4.30	.586	4	مرتفع
١١	يقوم النظام بإيقاف صرف المدفوعات التي لا يوجد لها رصيد حوالة مالية.	4.53	.500	2	مرتفع
١٢	تلزم تطبيقات إدارة المشتريات مديريات اللوازم والمشتريات ومديريات العطاءات في الدوائر والمؤسسات الحكومية توفير مستند إلتزام مالي قبل البدء بإجراءات طرح العطاء الحكومي أو إجراءات المشتريات.	2.26	.607	14	منخفض
١٣	يوقف النظام عمليات تأجيل دفع المشتريات للدوائر والمؤسسات الحكومية عند عدم توفر المخصصات في موازنتها.	2.55	.603	12	متوسط
١٤	تعكس التقارير المالية للنظام الصورة الحقيقية للأداء المالي بغض النظر عن حجم وطبيعة عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية.	3.95	.492	11	مرتفع
١٥	يوفر النظام بيانات تتصف بالدقة بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل السلطة التنفيذية لإتخاذ القرارات.	4.38	.488	3	مرتفع
١٦	يسمح النظام بتزويد تقارير للجهات الرقابية والتشريعية حول الاستخدام الأمثل للمال العام.	2.28	.649	13	منخفض
	المتوسط الحسابي العام	**4.71**	**.318**		

من خلال الإطّلاع على الجدول رقم (١٠) أعلاه، نجد أن الفقرة الأولى في قد حصلت على أعلى متوسّط حسابي (4.65) وانحراف معياري (0.50)، والتي كان نصّها " يعتبر النظام من خلال تطبيقات إدارة الموازنة أداة فاعلة لمراقبة المخصصات المرصودة ضمن قانون الموازنة. " في حين كانت أقل الفقرات متوسّطاً حسابيّاً هي الفقرة الرابعة، حيث كان متوسّطها الحسابي (2.17) وانحراف معياري (0.86)، والتي نصّت على أنه " يوفر النظام آلية لمراقبة أداء المشاريع وتكاليفها بدقة متناهية لإصدار التقارير المختلفة."، ومع ذلك فإن المتوسّط الحسابي العام جاء (4.71) بإنحراف معياري (0.31)، ومن وجهة نظر عينة الدراسة يؤكد على مساهمة محور العمليات المالية والمحاسبية بدرجة مرتفعة جداً في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه.

ومن وجهة نظر الباحث فهذا يوضح بأن النظام لا يوفر آلية لمراقبة أداء المشاريع حيث جاءت بمتوسط حسابي (2,17) وبإنحراف معياري (0,867) فإن النظام لايسمح بتزويد تقارير

للجهات الرقابية والتشريعية حول الاستخدام الأمثل للمال العام، مما قد يحدث تجاوزات مالية حيث جاء بمتوسط حسابي (2,28) وبإنحراف معياري (0,649) بالفقرة رقم السادسة عشر، و أيضاً أن النظام لا يلزم مديريات اللوازم والمشتريات بتوفير مستند إلتزام مالي يقوم بحجز المخصصات لعمليات الشراء، حيث جاءت بمتوسط حسابي (2,26) وبإنحراف معياري (0,607)، ويرى الباحث بأن النظام يوفر آلية فاعلة لمراقبة المخصصات المرصودة بالموازنة من خلال تطبيقاته، حيث جاءت بمتوسط حسابي (4,65) وبإنحراف معياري (0,507)، وأن النظام يوفر بإعتماده الأساس النقدي سهولة في تطبيقاته وإستخدام تقاريره حيث جاءت بمتوسط حسابي (4,13) وبإنحراف معياري (0,525).

ثانياً: محور إدارة تكنولوجيا المعلومات

أما فيما يتعلق بمساهمة محور إدارة تكنولوجيا المعلومات في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه، فتظهر النتائج بالجدول رقم (١١) أدناه، المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومستوى التطبيق كما يلي:

جدول رقم (١١) تحليل إجابات أفراد العينة حول مساهمة محور إدارة تكنولوجيا المعلومات في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	مستوى التطبيق
١	يوفر النظام عنصر السرية وأمن المعلومات عند استخدام تطبيقاته.	4.78	. 411	1	مرتفع
٢	لدى إدارة تكنولوجيا المعلومات آلية فاعله لتقديم الدعم الفني الخاصة بالنظام وتطوير الأجهزة والمعدات.	3.13	.832	10	متوسط
٣	تضع إدارة تكنولوجيا المعلومات خطط مستقبلية لإستيعاب وتزايد حجم البيانات.	4.05	.591	7	مرتفع

٤	تتسم البنية التحتية للنظام بأنها قادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة لمستخدمي النظام.	3.12	.734	11	متوسط
٥	سمح النظام لمديريات الرقابة في الدوائر والمؤسسات الحكومية بمراجعة المدفوعات قبل صرفها لكشف اية أخطاء أو تلاعب (التدقيق السابق).	4.62	.486	2	مرتفع
٦	ساهمت تقارير النظام الإلكترونية في توفير الجهد والوقت والتكلفة لمديريات الرقابة لمراقبة إنجاز الأعمال في الدوائر والمؤسسات الحكومية.	4.01	.678	8	مرتفع
٧	يسهل النظام عمل وزارة المالية من خلال ربط جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية بنظام معلومات وقواعد بيانات موَحد.	4.21	.519	4	مرتفع
٨	توفر إدارة تكنولوجيا المعلومات آلية دورية مستمرة لعمل زيارات ميدانية للجهات المرتبطة بشبكة النظام وتحديد احتياجاتها.	2.27	.687	13	منخفض
٩	هل يمتلك المختصين في إدارة تكنولوجيا المعلومات الخبرة والكفاءة الكبيرة في معالجة أية مشاكل قد تطرأ على النظام والشبكات.	2.59	.586	12	متوسط
١٠	تقدم إدارة تكنولوجيا المعلومات الدعم الفني للجهات المستخدمة للنظام بشكل سريع.	2.19	.847	14	منخفض
١١	توفر إدارة تكنولوجيا المعلومات مركز اتصال قادر على الرد و الاستيعاب على الأسئلة والاستفسارات الفنية والعملية بخصوص أية مشاكل تطرأ عند استخدام النظام.	4.12	.520	6	مرتفع
١٢	يرسل النظام تنبيهات للمستخدم بإيقاف إجراي أية عمليات دفع يتم تأديتها بصورة خاطئة	4.20	.581	5	مرتفع
١٣	يرسل النظام تبليغ بالموافقة على سلامة وسَير إجراءات الحوالة المالية.	4.50	.501	3	مرتفع
١٤	يوفر النظام آلية خاصة لتوفير تقارير للجهات التنفيذية والتشريعية والرقابية لمعرفة مستوى الإنجاز للمشاريع لأغراض تقيم الأداء المالي.	3.97	.628	9	مرتفع
المتوسط الحسابي العام		**3.73**	**.503**		

من خلال الإطّلاع على الجدول رقم (١١) أعلاه، نجد أن الفقرة الأولى قد حصلت على أعلى متوسّط حسابي (4.78) وبإنحراف معياري (0.411)، والتي كان نصّها " يوفر النظام عنصر السرية وأمن المعلومات عند استخدام تطبيقاته" وتظهر النتائج بأن النظام يعاني من خلال محور

إدارة تكنولوجيا المعلومات بعدم وجود آلية فاعلة بخصوص تقديم الدعم الفني للجهات المستخدمة للنظام بشكل سريع، كما تظهره نتائج الفقرة العاشرة بمتوسط حسابي (2.19) وبإنحراف معياري (0.84)، ومع ذلك فإن المتوسّط الحسابي العام لجميع الفقرات(3.73) وانحراف معياري (0.50) جاء مرتفعاً من وجهة نظر عينة الدراسة، وهذا يؤكد على مساهمة محور إدارة تكنولوجيا المعلومات بدرجة مرتفعة في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه. والنتائج تظهر بأن النظام يعاني من خلال محور إدارة تكنولوجيا المعلومات، بعدم توفر آلية دورية مستمرة لتحديد احتياجات الجهات المرتبطة بالنظام، وكذلك عدم وجود السرعة بتقديم الدعم الفني كما جاء بالفقرة الثامنة والفقرة العاشرة، كما أن النظام يوفر آلية لإجراء التدقيق السابق لكشف الأخطاء أو التلاعب كما تظهره نتائج الفقرة الخامسة بمتوسط حسابي (4,62) وبإنحراف معياري (0,486).

ثالثاً: محور إدارة التغيير

وبخصوص مساهمة محور إدارة التغيير في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه، أوضحت النتائج أن المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والأهمية النسبية ومستوى التطبيق لأراء عينة الدراسة كما وردت بالجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢) تحليل إجابات أفراد العينة حول مساهمة محور إدارة التغيير في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	مستوى التطبيق
١	يتوافق النظام مع متطلبات القوانين والأنظمة و الإجراءات المالية والمحاسبية المرعيّه في الأردن.	4.33	.607	4	مرتفع
٢	لدى إدارة التغيير آلية لتطوير قدرات الإدارة المالية في الدوائر والمؤسسات الحكومية	3.14	.963	10	متوسط

	لإدارة المال العام.				
٣	يقلص النظام الأعمال غير الضرورية التي كان يقوم بها مستخدمو النظام المحاسبي الحكومي سابقاً.	4.23	.715	5	مرتفع
٤	تقوم إدارة التغيير بتأهيل الإدارة المالية في الدوائر والمؤسسات الحكومية لزيادة كفاءتهم في إدارة المال العام.	3.10	.942	11	متوسط
٥	توفر إدارة التغيير الاحتياجات التدريبية للموظفين ومستخدمي النظام بشكل كافٍ.	2.58	.936	13	متوسط
٦	تتابع إدارة التغيير عمليات التأهيل لمستخدمي النظام وبشكل مستمر.	2.67	.807	12	متوسط
٧	يوفر إدارة التغيير أدلة ونشرات تعريفية المتخصصة بالنظام وكيفية العمل عليه.	3.68	.937	9	مرتفع
٨	يساعد النظام على قياس جودة التطبيقات للنظام من خلال تقارير التغذية الراجعة.	4.08	.734	6	مرتفع
٩	يسهم النظام بتوحيد قواعد البيانات المالية والمحاسبية لدى جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية.	4.55	.499	1	مرتفع
١٠	يسهل النظام عمليات التدقيق والرقابة من خلال عمله على توحيد شكل التقارير الصادرة عنه لدى جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية.	3.80	.912	8	مرتفع
١١	تسهَل تطبيقات النظام سرعة الإجراءات المالية لدى المستخدمين.	4.03	.908	7	مرتفع
١٢	تقوم إدارة التغيير بدراسة العمليات المالية والمحاسبية وبشكل مستمر لإعادة تصميمها وهندستها لتتناسب مع المستجدات.	4.37	.617	3	مرتفع
١٣	يسمح النظام بتقسيم المسؤوليات المالية حسب الهيكل التنظيمي للمسميات الوظيفية في الدوائر والمؤسسات الحكومية	4.42	.537	2	مرتفع
١٤	يوجد حدود واضحة لصلاحيات موظفي الإدارة المالية عند استخدام تطبيقات النظام.	1.63	.614	15	منخفض
١٥	يأخذ النظام بالاعتبار حجم وطبيعة عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية عند تصميم التقارير.	1.88	.848	14	منخفض
المتوسط الحسابي العام		**2.51**	**.670**		

من خلال الإطّلاع على الجدول رقم (١٢) أعلاه، نجد أن الفقرة التاسعة في المحور الثالث قد حصلت على أعلى متوسّط حسابي (4,55) وبإنحراف معياري (0,499)، والتي كان نصّها "يسهم النظام بتوحيد قواعد البيانات المالية والمحاسبية لدى جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية"، في حين كانت أقل الفقرات متوسّطاً حسابيّاً هي الفقرة الرابعة عشر من نفس المحور حيث كان متوسّطها الحسابي (1,63) وبإنحراف معياري (0,614)، والتي نصّت على "يوجد تداخل

بصلاحيات موظفي الإدارة المالية عند استخدام تطبيقات النظام"، ويظهر الجدول المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (2,51) وبإنحراف معياري (0,67)، اي جاء محور إدارة التغيير بدرجة منخفضة من وجهة نظر عينة الدراسة في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي، ويظهر الجدول بأن النظام لا يأخذ بعين الاعتبار حجم وطبيعة عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية عند تصميم إعداد التقارير كما تظهره نتائج الفقرة الخامسة عشر بمتوسط حسابي (1,88) وبإنحراف معياري (0,848) وبأن النظام به تداخل في الصلاحيات بين المستخدمين عند استخدام تطبيقاته حيث حصلت على أقل الفقرات بمتوسط حسابي (1,63) وبإنحراف معياري (0,614)، في حين أنه يوجد توحيد لنظم وقواعد البيانات المالية والمحاسبية لدى جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية، كما تظهره نتائج الفقرة التاسعة بمتوسط حسابي (4,55) وبإنحراف معياري (0,499). أما بخصوص الفقرة الثانية بهذا المحور والتي نصت " بأن لدى إدارة التغير في النظام آلية لتطوير قدرات الإدارة المالية في الدوائر والمؤسسات الحكومية لإدارة المال العام"، جاءت بمتوسط حسابي (3,14) وبإنحراف معياري (0,715) حيث أن هذه الفقرة مرتبطة مع الفقرة رقم ستة عشر في محور العمليات المالية والمحاسبية وهي "أن النظام يسمح بتزويد تقارير مالية للجهات الرقابية والتنفيذية حول الاستخدام الأمثل للمال العام" والتي جاءت منخفضة بمتوسط حسابي (2,28) وبإنحراف معياري (0,649) ويرى الباحث بأنه إذا كان النظام لايسمح بتزويد هذه الجهات بالتقارير، فمن الطبيعي أن يدل ذلك على انه لا توجد آلية في النظام حول الاستخدام الأمثل للمال العام.

٤-١٢ اختبار فرضيات الدراسة

هدفت هذه الدّراسة إلى تقييم فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي، وإمكانية تطويره، وبعد تطبيق الإستبانة وجمع البيانات تم استخدام التحليلات والاختبارات الإحصائيّة المناسبة، وتم التوصّل إلى النتائج التالية:

<u>الفرضيّة الأولى:</u> لا يسهم محور إدارة تكنولوجيا المعلومات في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه.

من خلال الإطّلاع على نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (١٣) أدناه، نجد أن محور إدارة العمليات المالية والمحاسبية يسهم في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه. حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (63.807) وهي أكبر من قيمة (T) الجدوليّة ومستوى دلالة ألفا (5%) والتي كانت (1.96)، حيث وقعت القيمة المحسوبة في منطقة رفض الفرضيّة الصفريّة وقبول الفرضيّة البديلة:

جدول رقم (١٣) نتائج اختبار(One- Sample T- test) للفرضية الأولى

المحور	قيمة (T) المحسوبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	النتيجة
إدارة العمليات المالية والمحاسبية	63.807	4.717	0.318	O.OOO	رفض

من خلال الإطّلاع على الجدول رقم (١٣) أعلاه، نجد أن قيمة مستوى المعنويّة أقل من قيمة مستوى الدلالة ألفا (5%)، وبالتّالي نقوم برفض الفرضيّة الصفريّة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **يسهم محور العمليات المالية والمحاسبية في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه.**

<u>الفرضيّة الثانية:</u> لا يسهم محور إدارة تكنولوجيا المعلومات في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه.

من خلال الإطّلاع على نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (١٤)، نجد أن محور إدارة تكنولوجيا المعلومات يسهم في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه. حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (17.293) وهي أكبر من قيمة (T) الجدوليّة ومستوى دلالة ألفا (5%) والتي كانت (1.96)، حيث وقعت القيمة المحسوبة في منطقة رفض الفرضيّة الصفريّة وقبول الفرضيّة البديلة كما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٤) نتائج اختبار(One- Sample T- test) للفرضية الثانية

المحور	قيمة (T) المحسوبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	النتيجة
إدارة تكنولوجيا المعلومات	17.293	3.735	0.503	0.000	رفض

من خلال الإطّلاع على الجدول رقم (١٤) أعلاه، نجد أن قيمة مستوى المعنويّة أقل من قيمة مستوى الدلالة ألفا (5%)، وبالتّالي رفض الفرضيّة الصفريّة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **يسهم محور إدارة تكنولوجيا المعلومات في فاعلية النظام المحاسبي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"من خلال تحقيق أهدافه.**

<u>الفرضيّة الثالثة:</u> لا يسهم محور إدارة التغيير في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه.

من خلال الإطّلاع على نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (١٥) أدناه نجد أن محور إدارة التغيير يسهم في فاعلية "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه. حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (8.573) وهي أكبر من قيمة (T) الجدوليّة

ومستوى دلالة ألفا (5%) والتي كانت (1.96)، حيث وقعت القيمة المحسوبة في منطقة رفض الفرضيّة الصفريّة وقبول الفرضيّة البديلة.

جدول رقم (١٥) نتائج اختبار(One- Sample T- test) للفرضية الثالثة

المحور	قيمة (T) المحسوبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	النتيجة
إدارة التغيير	8.573	2.514	0.670	O.OOO	رفض

من خلال الإطّلاع على الجدول رقم (١٥) اعلاه، نجد أن قيمة مستوى المعنويّة أقل من قيمة مستوى الدلالة ألفا (5%)، وبالتّالي رفــض الفرضيّة الصفريّة وقبول الفرضية البديلة التي تـنص على أنه: **يسهم محور إدارة التغيير في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"من خلال تحقيق أهدافه.**

٤-١٣ إمكانية تطوير النظام:

من خلال رصد إجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة، بما يخص إمكانية تطوير النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"، فقد جاءت غالبية الإجابات، كما يلي:

أ- بما يخص محور العمليات المالية والمحاسبية:

١) من المفترض إدخال البيانات الخاصة بالموازنة مباشرة على النظام مباشرة دون تفريغها لكل وحدة حكومية حيث يقوم القائمين على النظام بتحميل الجداول الإلكترونية المعدة من الدوائر والمؤسسات الحكومية على النظام.

٢) لا توجد معرفة كاملة من قبل المستخدمين بخصوص التقارير المالية المحاسبية على النظام وذلك لكثرة التقارير الصادرة عنه النظام وعدم تخصيصها بالدائرة المعنية كموقع إلكتروني الأمر الذي يجعل هناك حالة إرباك وعدم المعرفة الكاملة بالتقارير من قبل المستخدمين.

٣) لا يوفر النظام بطاقة خاصة لإدارة المشاريع لمراقبة تكاليفها وأدائها وإنجازها، حيث أن نسبة الانجاز المعتمدة في النظام تظهر الإنفاق الفعلي على كلفة المشروع الفعلية ولا تظهر نسبة الإنجاز للتكاليف مقارنة بالأداء .

٤) لا تعكس التقارير المالية للنظام الصورة الحقيقية للأداء المالي، حيث لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل وحجم الدوائر والمؤسسات الحكومية.

٥) تقوم وزارة المالية بتقييد الدوائر والمؤسسات الحكومية بالسقف الممنوح من قبلها بغض النظر عن الخطة الشهرية التي تعدها الدوائر أو المؤسسات الحكومية المعنية.

٦) تفعيل إدخال محاسبة التكاليف في المحاسبة الحكومية وذلك لعكس الصورة الحقيقية للوضع المالي وحجم الإيرادات والالتزامات الفعلية بصورة تعكس الواقع المالي للدولة.

٧) الحد من إصدار ملاحق خاصة بالموازنة وإجراء المناقلات المالية، حتى تصبح الإدارة المالية أكثر كفاءة في تقدير نفقاتها وتقليل انحرافاتها تحقيقاً لمبدأ الشفافية.

٨) هناك بعض الدوائر لا زالت تستخدم ايصالات القبض اليدوية حيث يجب توحيد جميع نماذج القبض لكل الدوائر والمؤسسات الحكومية .

ومن وجهة نظر الباحث فهناك إمكانية لتطوير النظام بما يخص محور العمليات المالية والمحاسبية كما يلي:

١) النظام يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالموازنة على النظام مباشرة دون أن يتم تحميلها على النظام أي أنه توجد تطبيقات في النظام تسمح بإدخال البيانات الخاصة بالموازنة إلا أنه يتم

تحميلها على النظام من خلال جداول (EXEL) التي تقوم الدوائر والمؤسسات الحكومية بعملها وهذا بدوره يؤدي الى اضاعة الوقت والجهد والتكلفة.

٢) من خلال إدارة تكنولوجيا المعلومات يمكن للدوائر والمؤسسات الحكومية أن تأخذ بالتقارير التي تناسبها وإلغاء التقارير التي لا تتوافق مع طبيعة عمل وحجم العمل فيها.

٣) يوفر النظام بطاقة خاصة لإدارة المشاريع لمراقبة تكاليفها وأدائها ولكن لايتم استخدامها لعدم توفر المعرفة العملية بإجراء محاسبة التكاليف .

٤) جعل الخطط المالية الشهرية التي تعدها الدوائر والمؤسسات الحكومية لتغطية نفقاتها المقدرة تتناسب مع السقوف المالية الممنوحة من وزارة المالية.

٥) إدخال محاسبة التكاليف الأمر الذي يعكس الصورة الحقيقية للوضع المالي وحجم الإيرادات والالتزامات الفعلية بصورة تعكس الواقع المالي للدولة.

٦) قدرة النظام على ربط نظام التشكيلات الوظائف مع النظام الخاص بالرواتب بصورة آلية وليست يدوية الا أنه لا يوجد ربط بين نظام التشكيلات ونظام الرواتب في الواقع العملي، الامر الذي يتطلب عمل الكشوفات من خلال نظام التشكيلات وإعادة إدخالها مرةً أخرى على النظام.

٧) تطوير النظام باتجاه الحد من إصدار ملاحق خاصة بالموازنة، والحد من المناقلات المالية. مما يؤدي لزيادة كفاءة الإدارة المالية في تقدير نفقاتها وتقليل انحرافاتها.

ب- بما يخص محور إدارة تكنولوجيا المعلومات:

١) العمل على تطوير النظام عن طريق توسيع البنية التحتية ولإستيعاب حجم البيانات.

٢) تقديم دعم فني كفؤ ومتخصص اكبر من ما هو عليه، لمعاينة بعض المشاكل التقنية التي تحتاج لوقت كبير لمعالجتها.

٣) زيادة العاملين بمركز الاتصالات لسرعة الرد على استفسارات مستخدمي النظام وتوسيع نطاق التعميم والتبليغ عند وجود أي حالات توقف وصيانة للنظام.

ومن وجهة نظر الباحث فهناك إمكانية لتطوير النظام بما يخص محور إدارة تكنولوجيا المعلومات كما يلي:

١) توجد إمكانية لتطوير النظام عن طريق توسيع البنية التحتية واستيعاب حجم البيانات.

٢) العمل على توسيع نطاق التبليغ عن حالات الإيقاف والصيانة على النظام.

٣) تقديم دعم فني بصورة اكبر من ما هو عليه عن طريق التعيينات وتشكيل فرق وتوفير كادر متخصص في الدعم الفني.

٤) توفير مخصصات مالية لزيادة أعداد العاملين بمركز الاتصالات.

ج- بما يخص إدارة التغيير:

١) لا يوجد كادر كافي لتغطية الاحتياجات التدريبية لمستخدمي النظام.

٢) قلة الورش والدورات التدريبية للفئات المستهدفة باستخدام النظام.

٣) قلة تزويد مستخدمي النظام بأدلة ونشرات متخصصة حول العمل على تطبيقات النظام.

٤) إن هناك بعض التعديلات الضرورية على بعض تطبيقات النظام لا يتم تعديلها إلا من خلال الشركة الأم(Intracom).

ومن وجهة نظر الباحث فهناك إمكانية لتطوير النظام بما يخص محور إدارة التغيير كما يلي:

١) تفعيل عمل المركز المتخصص في وزارة المالية، لزيادة الورش، والدورات التدريبية للفئات المستهدفة باستخدام النظام.

٢) تزويد مستخدمي النظام بأدلة ونشرات إلكترونياً لتعريف المستخدم حول العمل على تطبيقات النظام.

٣) زيادة التواصل مع مستخدمي النظام بخصوص مستوى الخدمة المقدمة وأخذ تقارير التغذية الراجعة للوقوف عليها والعمل على تحسينها وتطويرها .

٤) يمكن تطوير النظام من خلال زيادة الدورات المتخصصة للمبرمجين من خلال الشركة الأم (Intracom)على النظام للقيام ببعض التعديلات الضرورية التي لا يتم تعديلها إلا من خلال الشركة الأم.

الفصل الخامس

٥-١ مقدمة

٥-٢ النتائج

٥-٣ الاستنتاجات

٥-٤ التوصيات

٥-١ المقدمة

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"وإمكانية تطويره، وعليه أُفرد هذا الفصل لاستعراض الاستنتاجات والتوصيات، كما يلي:

٥-٢ النتائج

١- محور العمليات المالية والمحاسبية:

١- أن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" يعتبر أداة فاعلة لمراقبة المخصصات المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة للدولة، وهذا يعزز مبدأ الشفافية المالية، والتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية ورفع كفاءة العمليات الرقابية على المخصصات.

٢- أن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" يقوم بإيقاف صرف المدفوعات التي لا يوجد رصيد حوالة مالية، على العكس من الأنظمة المحاسبية الحكومية المطبقة سابقا. وهذا يؤدي إلى الشفافية المالية والتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية ورفع كفاءة العمليات الرقابية وذلك بسبب وجود نظام مالي محاسبي موحد.

٣- أن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" لا يوفر آلية فاعلة لمراقبة أداء المشاريع وتكاليفها بدقة مع أن تطبيقات النظام توجد بها بطاقة لمراقبة تكاليف المشاريع لمعرفة مستوى أدائها وإنجازها، وهذا بدوره لا يوفر الشفافية المالية والتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية ورفع كفاءة العمليات الرقابية.

٢- محور إدارة تكنولوجيا المعلومات:

١- أن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" يوفر لمستخدميه عنصر الأمان والسرية عند استخدام تطبيقاته وبالتالي يساعد بالتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية ورفع كفاءة العمليات الرقابية عن طريق توحيد نظم وقواعد البيانات المحاسبية.

٢- أن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" سمح لمديريات الرقابة الداخلية بمراجعة المدفوعات قبل صرفها لكشف أية أخطاء أو تلاعب، وذلك للمساعدة بالتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية ورفع كفاءة العمليات الرقابية.

٣- النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" لايساعد بصورة فاعلة بتقديم الدعم الفني بصورة سريعة لتجنب تعطل العمل والتأخير.

٤- النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" لا يوفر آلية دورية لعمل زيارات ميدانية للدوائر والمؤسسات الحكومية المستخدمة لتطبيقات النظام.

٣- محور إدارة التغيير:

١- إن النظام سمح بتقسيم الصلاحيات والمسؤوليات إلا انه يوجد تداخل بصلاحيات الموظفين المستخدمين لتطبيقات النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" مما يودي إلى إرباك العمل وعدم تقسيم الأعمال حسب المسمى الوظيفي لكل موظف، وبالتالي لا يؤدي إلى التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية بالتنفيذ الفعال وعدم ورفع كفاءة العمليات الرقابية على الموظف الذي يقوم بالعمل على النظام.

٢- إن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" لا يأخذ بطبيعة عمل وحجم الدوائر عند تصميم التقارير الصادرة عنه، وبالتالي يؤدي إضعاف الشفافية

المالية، وعدم التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية، وبالتالي ضعف كفاءة العمليات الرقابية.

٣- إن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" ساعد على توحيد نظم وقواعد البيانات المالية لكل الدوائر والمؤسسات الحكومية بالأردن الأمر الذي أدى تقليل تكاليف استخدام كل دائرة أو مؤسسة حكومية لنظام مالي ومحاسبي وبالتالي تسهيل عمل الموظفين، وبالتالي زيادة الشفافية المالية، والتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية، وبالتالي زيادة كفاءة العمليات الرقابية سواء الداخلية أو الخارجية.

٤- إن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" ساعد بتقسيم الصلاحيات للعمل على تطبيقاته حسب الهيكل التنظيمي إلا انه لم يقوم بمراجعة هذه الصلاحيات والمسؤوليات حيث أن هناك تداخل كبير و إزدواجية بين مستخدمي تطبيقات النظام من حيث اشتراكهم ببعض صلاحيات النظام.

٥-٣ الاستنتاجات

١. أصبحت المزايا والفوائد التي يمنحها النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال محاوره واضحة في تحقيق الأهداف العامة أو الخاصة للدوائر والمؤسسات.

٢. يلعب النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال محاوره دوراً هاماً وأساسياً في تحسين وزيادة كفاءة أداء الدوائر والمؤسسات.

٣. إن "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" يوفر سهولة عند التطبيق واستخراج تقاريره، علماً بأن النظام لديه القدرة والتكييف وفق الأساس المحاسبي أساس الاستحقاق.

٤. يعاني محور إدارة التغيير من قلة الاهتمام بنشر الإرشادات عن النظام وإعطاء المزيد من الدورات والورشات التدريبية للموظفين.

٥-٤ التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يوصي وبشكل خاص، بما يلي:

أ- بخصوص محور العمليات المالية والمحاسبية:

١-العمل على رفع دور النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية كأداة فاعلة لمراقبة المخصصات المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة للدولة، للحد من الهدر للمال العام.

٢- زيادة الإجراءات الخاصة بإيقاف صرف المدفوعات التي لا يوجد رصيد حوالة مالية لها، والحد من المناقلات المالية، وإصدار ملاحق موازنة للمحافظة على المال العام.

٣- إيجاد آلية فاعلة لمراقبة أداء المشاريع وتكاليفها، عن طريق تفعيل تطبيقات النظام للعمل على بطاقة مراقبة تكاليف المشاريع، لمعرفة مستوى أدائها وإنجازها.

ب. بخصوص محور إدارة تكنولوجيا المعلومات:

١- تطوير وزيادة الإجراءات التي تحفظ عنصر الأمان والسرية، عند استخدام تطبيقات النظام.

٢- تقديم الدعم الفني وزيادة خطوط الإنترنت بصورة أسرع وأكبر، لتجنب تعطل العمل والتأخير عن طريق إجراء تعيينات وتشكيل فرق عمل.

٤- زيادة الزيارات الميدانية للدوائر والمؤسسات الحكومية المستخدمة لتطبيقات النظام.

ب- بخصوص محور إدارة التغيير:

١- جعل تطبيقات النظام أكثر فاعلية، للحد من وجود التداخل بصلاحيات الموظفين المستخدمين لتطبيقات النظام المحاسبي لتفادي إرباك العمل.

٢- يجب الأخذ بطبيعة عمل وحجم الدوائر والمؤسسات الحكومية، عند تصميم التقارير الصادرة عنه.

٣- توحيد العمل على نظم وقواعد البيانات المالية والمحاسبية، من خلال استخدام النماذج الخاصة بالتشكيلات الخاصة بالوظائف الحكومية التي صممت على هذا النظام أصلا وليس مجرد القيام بتحميلها على النظام، واستخراج مستندات الرواتب بصور آلية وليست بصورة يدوية.

ومن هذه التوصيات الخاصة بمحاور النظام يوصي الباحث ببعض التوصيات العامة، كما يلي:

١- العمل على مواكبة المستجدات في مجال تكنولوجيا المعلومات، ووضع خطط مستقبلية لاستيعاب التزايد في حجم البيانات المخزنة، وزيادة سرعة خطوط الانترنت، وذلك لتسريع العمل على النظام.

٢- تبليغ مستخدمي النظام بوسائل تكنولوجية حديثة سواء عبر الإيميل أو عبر (SMS) الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول للمستخدمين، بخصوص أية إيقافات أو عمليات صيانة على النظام.

٣- البحث في زيادة فاعلية النظام في عمليات التخطيط بعيد المدى في الوحدات الحكومية، عن طريق التأكيد على التحسين والتطوير المستمر في نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية.

٤- ضرورة إجراء تقييم دوري لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) والوقوف على المشاكل التي تواجه مستخدميه، من خلال (التغذية الراجعة) بما يخص التطوير على النظام وتطبيقاته، أو إستحداث تقارير تلبي حاجة المستخدمين أو حاجة السلطات الرقابية والتشريعية.

٥- العمل على وضع واعتماد بطاقة تكاليف خاصة بكل مشروع للوقوف على التكاليف الفعلية ونسب الأداء والإنجاز لهذه المشاريع.

٦- سرعة تقديم الدعم الفني سواء التقني التكنولوجي أو الدعم الفني عن طريق تسريع خطوط الانترنت لتجنب البطء بالعمل، أو الدعم الفني البشري عن طريق عقد دوارات وورش تدريب عن طريق تشكيل كوادر وفرق دعم مؤهلة.

٧- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية في مجال الدراسة الحالية، لكونها يمكن أن تساهم في إثراء هذا الموضوع.

جدول رقم (١٦) ملخص الإستنتاجات والتوصيات وإمكانية تطوير النظام

إمكانية التطوير		النتائج	التوصيات
محور العمليات المالية والمحاسبية		محور العمليات المالية والمحاسبية	محور العمليات المالية والمحاسبية
من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (الاستبانه):	من وجهة نظر الباحث:		
١) من المفترض إدخال البيانات الخاصة بالموازنة مباشرة دون تفريغها لكل وحدة حكومية، ولا تتم حسب ما هو مفترض بإدخالها مباشرة على النظام. ٢) لا توجد معرفة كاملة من قبل المستخدمين بخصوص التقارير المالية المحاسبية على النظام وذلك كثرة التقارير الصادرة عنه النظام وعدم تخصيصها بالدائرة المعنية كموقع إلكتروني الأمر الذي يجعل هناكحالة إرباك وعدم المعرفة الكاملة بالتقارير من قبل المستخدمين. ٣) لا يوفر النظام بطاقة خاصة لإدارة المشاريع لمراقبة تكاليفها وأدائها وإنجازها، حيث أن نسبة الانجاز المعتمدة في النظام تظهر الإنفاق الفعلي على كلفة المشروع	١) النظام يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالموازنة على النظام مباشرة دون أن يتم تحميلها على النظام. ٢) من خلال إدارة تكنولوجيا المعلومات يمكن للدوائر والمؤسسات الحكومية أن تأخذ بالتقارير التي تناسبها والغاء التقارير التي لا تتوافق مع طبيعة عمل وحجم العمل فيها. ٣) يوفر النظام بطاقة خاصة لإدارة المشاريع لمراقبة تكاليفها وأدائها ولكن لايتم استخدامها لعدم توفر المعرفة العملية بإجراء محاسبة التكاليف . ٤) جعل الخطط المالية الشهرية التي تعدها الدوائر والمؤسسات الحكومية لتغطية نفقاتها المقدرة تتناسب مع السقوف المالية الممنوحة من وزارة المالية.	١- أن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" يعتبر أداة فاعلة لمرقبة المخصصات المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة للدولة، وهذا يعزز مبدأ الشفافية المالية، والتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية ورفع كفاءة العمليات الرقابية على المخصصات. ٢- أن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" يقوم بإيقاف صرف المدفوعات التي لا يوجد رصيد حوالة مالية، على العكس من الأنظمة المحاسبية الحكومية المطبقة سابقا. وهذا يؤدي إلى الشفافية المالية والتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية ورفع كفاءة العمليات الرقابية وذلك بسبب وجود نظام مالي محاسبي	١-العمل على رفع دور النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية كأداة فاعلة لمراقبة المخصصات المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة للدولة، للحد من الهدر للمال العام. ٢- زيادة الإجراءات الخاصة بإيقاف صرف المدفوعات التي لا يوجد رصيد حوالة مالية، والحد من المناقلات المالية، وإصدار ملاحق موازنة للمحافظة على المال العام. ٣- إيجاد آلية فاعلة لمراقبة أداء المشاريع وتكاليفها، عن طريق تفعيل تطبيقات النظام للعمل على بطاقة مراقبة تكاليف المشاريع، لمعرفة مستوى أدائها وإنجازها.

الفعلية ولا تظهر نسبة الإنجاز للتكاليف مقارنة بالأداء . ٤) لا تعكس التقارير المالية للنظام الصورة الحقيقية للأداء المالي، حيث لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل وحجم الدوائر والمؤسسات الحكومية. ٥) تقوم وزارة المالية بتقييد الدوائر والمؤسسات الحكومية بالسقف الممنوح من قبلها بغض النظر عن الخطة الشهرية التي تعدها الدوائر أو المؤسسات الحكومية المعنية. ٦) تفعيل إدخال محاسبة التكاليف في المحاسبة الحكومية وذلك لعكس الصورة الحقيقية للوضع المالي وحجم الإيرادات والالتزامات الفعلية بصورة تعكس الواقع المالي للدولة. ٧) الحد من إصدار ملاحق خاصة بالموازنة وإجراء المناقلات المالية، حتى تصبح الإدارة المالية أكثر كفاءة في تقدير نفقاتها وتقليل انحرافاتها تحقيقاً لمبدأ الشفافية. ٨) هناك بعض الدوائر لا زالت تستخدم ايصالات القبض اليدوية حيث يجب توحيد جميع نماذج القبض لكل الدوائر والمؤسسات الحكومية .	٥) إدخال محاسبة التكاليف الأمر الذي يعكس الصورة الحقيقية للوضع المالي وحجم الإيرادات والالتزامات الفعلية بصورة تعكس الواقع المالي للدولة. ٦) إن النظام قادر على ربط نظام التشكيلات الوظائف مع النظام الخاص بالرواتب بصورة آلية وليست يدوية. ٧) تطوير النظام باتجاه الحد من إصدار ملاحق خاصة بالموازنة، والحد من المناقلات المالية. مما يؤدي لزيادة كفاءة الإدارة المالية في تقدير نفقاتها وتقليل انحرافاتها. ٨) تفعيل استخدام نماذج القبض الموحدة لكل الدوائر والمؤسسات الحكومية .	موحد. ٣- أن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" لا يوفر آلية فاعلة لمراقبة أداء المشاريع وتكاليفها بدقة مع أن تطبيقات النظام توجد بها بطاقة لمراقبة تكاليف المشاريع لمعرفة مستوى أدائها وإنجازها، وهذا بدوره لا يوفر الشفافية المالية والتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية ورفع كفاءة العمليات الرقابية.	

محور إدارة تكنولوجيا المعلومات		محور إدارة تكنولوجيا المعلومات	محور إدارة تكنولوجيا المعلومات
من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:	من وجهة نظر الباحث:	١- أن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" يوفر لمستخدميه عنصر الأمان والسرية عند استخدام تطبيقاته وبالتالي يساعد بالتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية ورفع كفاءة العمليات الرقابية عن طريق توحيد نظم وقواعد البيانات المحاسبية. ٢- أن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" سمح لمديريات الرقابة الداخلية بمراجعة المدفوعات قبل صرفها لكشف أية أخطاء أو تلاعب، وذلك للمساعدة بالتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية ورفع كفاءة العمليات الرقابية. ٣- النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" لايساعد بصورة فاعلة بتقديم الدعم الفني بصورة سريعة لتجنب تعطل العمل والتأخير. ٤- النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" لا يوفر آلية دورية لعمل زيارات ميدانية	١- تطوير وزيادة الإجراءات التي تحفظ عنصر الأمان والسرية، عند استخدام تطبيقات النظام. ٢- تقديم الدعم الفني وزيادة خطوط الإنترنت بصورة أسرع وأكبر، لتجنب تعطل العمل والتأخير عن طريق إجراء تعيينات وتشكيل فرق عمل. ٤- زيادة الزيارات ميدانية، للدوائر والمؤسسات الحكومية المستخدمة لتطبيقات النظام
١) العمل على تطوير النظام عن طريق توسيع البنية التحتية ولإستيعاب حجم البيانات الذي ينتج عن عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية للنظام لتكون قادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة بالمستخدمين بسرعة طلب التقارير المالية عن طريق زيادة سرعة خطوط الإنترنت . ٢) تقديم دعم فني كفؤ ومتخصص اكبر من ما هو عليه، لمعاينة بعض المشاكل التقنية تحتاج لوقت كبير لمعالجتها. ٣) زيادة العاملين بمركز الاتصالات لسرعة الرد على استفسارات مستخدمي النظام وتوسيع نطاق التعميم والتبليغ عند وجود أي حالات توقف وصيانة للنظام.	١) توجد إمكانية لتطوير النظام عن طريق توسيع البنية التحتية واستيعاب حجم البيانات الذي ينتج عن عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية للنظام لتكون قادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة بالمستخدمين بسرعة طلب التقارير المالية عن طريق زيادة سرعة خطوط الإنترنت ٢) العمل على توسيع نطاق التبليغ عن حالات الإيقاف والصيانة على النظام. ٣) تقديم دعم فني بصورة اكبر من ما هو عليه عن طريق التعيينات وتشكيل فرق وتوفير كادر متخصص في الدعم الفني وتوفير مخصصات مالية لزيادة أعداد العاملين بمركز الاتصالات.		

		للدوائر والمؤسسات الحكومية المستخدمة لتطبيقات النظام.	
محور إدارة التغيير		**محور إدارة التغيير**	**محور إدارة التغيير**
من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:	**من وجهة نظر الباحث:**		
١) لا يوجد كادر كافي لتغطية الاحتياجات التدريبية لمستخدمي النظام. ٢) قلة الورش والدورات التدريبية للفئات المستهدفة باستخدام النظام. ٣) قلة تزويد مستخدمي النظام بأدلة ونشرات متخصصة حول العمل على تطبيقات النظام. ٤) التواصل مع مستخدمي النظام بخصوص مستوى الخدمة المقدمة، وعدم أخذ تقارير التغذية العكسية، وآراء مستخدمي النظام للوقوف عليها، والعمل على تحسينها وتطويرها. ٥) إن هناك بعض التعديلات الضرورية على بعض تطبيقات النظام لا يتم تعديلها إلا من خلال الشركة الأم(Intracom).	١) تفعيل عمل المركز المتخصص في وزارة المالية، لزيادة الورش، والدورات التدريبية للفئات المستهدفة باستخدام النظام. ٢) تزويد مستخدمي النظام بأدلة ونشرات إلكترونياً لتعريف المستخدم حول العمل على تطبيقات النظام. ٣) زيادة التواصل مع مستخدمي النظام بخصوص مستوى الخدمة المقدمة وأخذ تقارير التغذية الراجعة للوقوف عليها والعمل على تحسينها وتطويرها . ٤) يمكن تطوير النظام من خلال زيادة الدورات المتخصصة للمبرمجين من خلال الشركة الأم (Intracom)على النظام للقيام ببعض التعديلات الضرورية التي لا يتم تعديلها إلا من خلال الشركة الأم. ٥) يجب تطوير النظام عن طريق التواصل المستمر مع مستخدمي النظام للوقوف على تلبية متطلباتهم التي من شأنها تفعيل العمل على النظام .		

	المالية الحكومية (GFMIS)" ساعد على توحيد نظم وقواعد البيانات المالية لكل الدوائر والمؤسسات الحكومية بالأردن الأمر الذي أدى تقليل تكاليف استخدام كل دائرة أو مؤسسة حكومية لنظام مالي ومحاسبي وبالتالي تسهيل عمل الموظفين، وبالتالي زيادة الشفافية المالية، والتنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية، وبالتالي زيادة كفاءة العمليات الرقابية سواء الداخلية أو الخارجية. ٤- إن النظام المحاسبي الحكومي "نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" ساعد بتقسيم الصلاحيات للعمل على تطبيقاته حسب الهيكل التنظيمي إلا انه لم يقوم بمراجعة هذه الصلاحيات والمسؤوليات حيث أن التداخل الكبير لمستخدمي التطبيقات من حيث التشارك ببعض الصلاحيات.		

المراجع

٥-٥ قائمة المراجع

المراجع العربية

<u>الكتب</u>

١- إسماعيل، إسماعيل وعدس، نائل (٢٠١٠)، "**المحاسبة الحكومية**" (ط١)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٢- حجازي، محمد (٢٠٠٧)، "**المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة**" (ط٧)، وزارة المالية، عمان، الأردن.

٣- الحجاوي، حسام (٢٠١٠)، "**الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية**" (ط٢)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٤- حسن، حسين عجلان، (٢٠٠٥)، "**استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٥- حماد، أكرم (٢٠١١)، "**المحاسبة الحكومية**" (ط١)، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٦- الخطيب، خالد والمهايني، محمد (٢٠١٠)، "**المحاسبة الحكومية**"(ط)٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٧- دهمش، نعيم وأبو نصار، محمد والخلايلة، محمود، (٢٠٠٧)، "**مبادئ المحاسبة: الأصول العلمية والعملية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٨- الرواشدة، عيسى والحسين، مهدي (٢٠١٢)، "**المحاسبة ٢**" (ط١)، كنوز المعرفة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.

٩- عبد الله، خالد أمين، (٢٠١٠)، "**علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٠- عبد الجليل، توفيق، (٢٠٠٣)، "**المحاسبة الحكومية**" (ط١)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

١١- عثمان، الأميرة ومحمد، أحمد، (٢٠٠٤)، "**الأنظمة المحاسبية المتخصصة**"، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

١٢- محمود، رأفت (٢٠١٣)، "**المحاسبة الحكومية**" (ط٢)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

١٣- مسعد، محمد والخطيب، راغب (٢٠٠٩)، "**المحاسبة الحكومية**" (ط١)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٤- هلالي، محمد، (٢٠٠٢)، "**المحاسبة الحكومية**"، (ط ١)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٥- وديان، لؤي والحدرب، زهير (٢٠١٠)، "**المحاسبة الحكومية**" (ط١)، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.

<u>المجلات المحكمة</u>

١- أحمرو، إسماعيل حسين، (٢٠٠٥)، "**مؤشرات الضعف في النظام المحاسبي للحكومة المركزية الأردنية وأساليب معالجتها**"، **<u>مجلة العلوم الإدارية</u>**، الجامعة الأردنية، المجلد ٣٢، العدد ٢.

٢- باشي، إنصاف والمعاضيدي، منى، (٢٠٠٦)، "**تقييم كفاءة وتطوير النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات الحكومية العراقية، دراسة تطبيقية على جامعة الموصل**"، **مجلة تنمية الرافدين**، جامعة الموصل المجلد ٨٢، العدد ٢٨، الموصل، العراق.

٣- البحيصي، عصام محمد، (٢٠١٣)، "**تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية للبلديات في قطاع غزة، دراسة ميدانية**"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد ٢١، العدد ١، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٤- حجر، عبد الملك إسماعيل، (١٩٩٩)، "**النظام المحاسبي في الجمهورية اليمنية- التطبيق ومتطلبات التطوير (مدخل النظم)**"، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، جامعة صنعاء، العددان ١٣ و١٤، صنعاء، اليمن.

٥- السقا، زياد هاشم، (٢٠١٠)، "**فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية**"، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد ٦، العدد ١٧، بغداد، العراق.

٦- القطيش، حسن فليح، (٢٠١١)، "**تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني**"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد ٧، العدد ١.

الرسائل الجامعية

١- جبريل، فاروق، (٢٠١٤)، **أثر تطبيق "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"على تميز الأداء المالي الحكومي بالأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.

٢- جودة، إبراهيم ناصر، (٢٠٠٤)، "**نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل وأثرها على فاعلية الدائرة في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

٣- الحبيشي، وهيب عبد العزيز، (٢٠٠٧)، "**واقع النظام المحاسبي الحكومي في اليمن وآفاق تطويره**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

٤- حماد، أكرم، (١٩٩٧)، "**أهمية التحول إلى النظام الإلكتروني في مهنة المحاسبة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين.

٥- الداية، منذر يحيى، (٢٠٠٩)، "**أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة: دراسة ميدانية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين.

٦- الذنيبات، حسام مبارك، (٢٠٠٣)، "**العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأداء العاملين في المؤسسات المالية الحكومية المتخصصة بالإقراض في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

٧- ربابعة، محمد صادق، (٢٠١٠)، "**نموذج مقترح لقياس أثر المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقاً للمعايير الدولية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

٨- الزعانين، علاء أحمد، (٢٠٠٧)، "**أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين.

٩- الشبول، إبراهيم (٢٠١٢)، " **دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظم المحاسبية، دراسة ميدانية في وزارة المالية الأردنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش، الأردن.

١٠- الشوابكة، عون (٢٠٠٠)، "**مدى ملائمة النظام المحاسبي الحكومي لتطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

١١- وشاح، محمود عبد الله، (٢٠٠٨)، "**الإطار العام لتقويم وتطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني: دراسة ميدانية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين.

المؤتمرات

١- البدري، مسعود، (٢٠٠٧)، "**فحص انتقادي لواقع النظام المحاسبي المطبق في الوحدات الإدارية العامة في ليبيا**"، من أبحاث المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا للفترة ما بين ١١-١٣ يونيو ٢٠٠٧، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

٢- حماد، أكرم، (٢٠٠٦)، "**تطوير النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين**"، من أبحاث مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، للفترة من ١٣-١٥ فبراير ٢٠٠٦، غزة، فلسطين.

٣- ندا، محمد صبري إبراهيم، (٢٠٠٢)، "**تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر العربية ليتمشى مع موازنة البرامج والأداء**"، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، أكتوبر ٢٠٠٢، القاهرة، مصر.

٤- الهويمل، سعد والحسنين، عبد الله، (٢٠٠٥)، "**المحاسبة في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية**"، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، الرياض، السعودية.

المراجع الأجنبية

الكتب

1- Romney, Steinbart. (2006), **"Accounting Information Systems, 10 Edition, Prentice Hall"**.

2- Sekaran,U,.& Bougie, R,. (2010). **"Research Methods for Business: A Skill Building Approach"**, 5th Edition, Wiley and Sons, New York.

3- Williams, Jan, Haka, Susan, Bettner, Mark. (2005), **“Financial and Managerial Accounting**, the Basis for BUSINESS Decisions, Boston, McGraw- Hill”.

المجلات المحكمة

1- Burtuon, Richard, N. (2000), **“Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors, Journal of Information Systems”**, Vol. 21, No. 3, P: 4-16.

2- Henry, L.A. (1994), **"Development Of Financial Management Information System In The Government Sector In England And Wales",** The Case Of Hampton Roads, Virginia, The Mid-Atlantic Journal Of Business.

3- Husain, I. (1993). **“A Comment of The IMF, The World Bank And Africa's Adjustment And External Debt Problems: UN Official View World Development”**, Vol. 21, No. 2, Oxford: Program on.

4- Luder, K.G. (1992). **A Contingency Model of Governmental Accounting Innovations in the Political- Administrative Environment, Research in Government and Nonprofit Accounting”**, Vol. 7, Ed J.L. Chan, Green Wich, CT: JAI Press, p. 99-127.

5- Nicolaou, A. I. And Bhattachary, A. S. (2006), **“Enterprise System And Reshaping of Accounting System, International Journal of Accounting Information System”**, Vol. 7, P: 18-35.

6- Stevens, J. (1991), **"The Utilization of Information System Technology in State Financial Management: An Empirical Assessment"** Journal of Management Information System, vol, 8. No1

7- Winterman, Vivienne. And Smith, Christine, Abell, Angela. (1998), **"Impact Of Information On Decision Making In Government Departments"** Library Management, vol. 19, ISS: Pp. 110-132.

الرسائل الجامعية

1- Sawallha, D,.(2012) .**Measuring user Acceptance of an Integrated Governmental Financial System Technology Acceptance MODEL (tam) the case of GFMIS in Jordan**, Master thesis, Al Yarmouk University, Irbed, Jordan.

المؤتمرات

1- AAASBO. (2006), **"Budgeting and Financial Reporting, Alabama Association of School Business of Ficials Soft Copy"**, www.aaasbo.Com- Budget and Financial Reporting Inancialreport.

2- Anderson, R. G. (1989), **"Data Processing**: Practice, London: Pitman Pub. Co".

3- Brown, R. (1989), **"PBX: Office Controller Exchanges, Telecommunication**.

4- Engstrom, John and Hay, Leon. (1996), **"Essential of Accounting For Government And Not- For- Profit Organization Fourth Edition, Mirror Higher Education Groupm INCM Company, United States"**, World Bank Government Accounting And The USE of The Accruals Basis Software Copy, www1.Worldbank.Org.

5- United Nation, **Manual for Governmental Accounting**, New York: U.N. (1970).

المواقع الالكترونية

www.gfmis.gov.jo
www.wds.worldbank.org
www1.worldbank.org
www.mof.gov.jo/ar-jo

www.kaa.jo
www.aaasbo.Com

٥ – ٦ الملاحق

٥-٦-١ الاستبانه

ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة جرش

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / قسم المحاسبة

حضرة الموظف/ة المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...........

أضع بين يديك هذه الاستبانة وذلك لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في جامعة جرش، للدراسة التي تحمل عنوان (**تقييم فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني وإمكانية تطويره) دراسة ميدانية دائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).**

ومن باب اختبار الفرضيات تم إعداد استبانه مكونه من قسمين:

القسم الأول: يتكون من البيانات الديموغرافية.

القسم الثاني: يتكون من فرضيات الدراسة وأسئلتها وذلك (لتقييم فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني وإمكانية تطويره) بما يتناسب وموضوع الدراسة.

لذا أرجو قراءة كل عبارة بدقة والإجابة على الأسئلة، حتى نتمكن من إتمام الجانب الميداني لهذه الدراسة، والإسهام في إخراج هذه الدراسة بالصورة العلمية المطلوبة، مع تأكيدي مراعاة السرية التامة لهذه الإجابات وأن تكون فقط لأغراض البحث العلمي.

شاكراً لكم حسن التعاون،،،

المشرف	الباحث
الدكتور: أكرم يوسف النجداوي	خالد محمد علي الحنيطي

القسم الأول :البيانات الديمغرافية

الرجاء وضع إشارة صح أمام الإختيار المناسب:

النوع الاجتماعي:

☐ ذكر ☐ أنثى

العمر:

☐ ٢٠- أقل من٣٠ سنة ☐ ٣٠- اقل من ٤٠ سنة ☐ ٤٠ سنة- فأكثر

المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى اذكرها لطفاً.............

المسمى الوظيفي:

☐ محاسب ☐ مدقق ☐ محلل موازنة ☐ مبرمج ☐ رئيس قسم

أخرى أذكرها لطفاً.................

عدد سنوات الخبرة:

☐ ٥ سنوات فما دون ☐ ٦-١٠ سنوات ☐ ١١-١٥ سنة ☐ ١٦سنة فما فوق

التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ برمجة

أخرى أذكرها ....

القسم الثاني: تقييم فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني وإمكانية تطويره.

يرجى وضع إشارة (√) في المكان الذي تراه مناسباً

الفرضية الأولى: لا يسهم **محور العمليات المالية والمحاسبية** في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" من خلال تحقيق أهدافه وهي: التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية، ورفع كفاءة العمليات الرقابية، وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق الى حدٍ ما	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يعتبر النظام من خلال تطبيقات إدارة الموازنة أداة فاعلة لمراقبة المخصصات المرصودة ضمن قانون الموازنة.					
٢	يساعد النظام من خلال تطبيقاته على تقليص الجهد والوقت والتكلفة لإنجاز الأعمال وإعداد الموازنة.					
٣	تعمل النظام على وضع آلية لإعداد الموازنة للنفقات والإيرادات متوسطة المدى والمعتمدة على التنبؤات الاقتصادية.					
٤	يوفر النظام آلية لمراقبة أداء المشاريع الرأسمالية وتكاليفها بدقة متناهية لإصدار التقارير المختلفة.					
٥	يساعد النظام على توفير بطاقة خاصة بإدارة المشاريع الرأسمالية لقياس مستوى الانجاز لكل مشروع.					
٦	يتميز النظام باعتماده الأساس النقدي سهولة في إجراءات تطبيقاته واستخدام تقاريره.					
٧	يساعد تصنيف تشكيلات الوظائف الحكومية في النظام على تقليل الانحراف بين التكاليف المتوقعة والفعلية عند إعداد الموازنة.					
٨	يساعد النظام الإدارة النقدية على تسهيل تدقيق وإجراء التسوية البنكية الإلكترونية مع الحركات الواردة بكشف حساب البنك المركزي للدوائر والمؤسسات الحكومية.					
٩	تساعد تطبيقات النظام الإدارة النقدية على وضع خطة مالية للنفقات الشهرية للدوائر والمؤسسات الحكومية لمنح السقوف المالية.					
١٠	يساعد التوحيد الإلكتروني الخاص بتصنيف المقبوضات لجميع الدوائر والمؤسسات الحكومية وزارة المالية على إمكانية مقارنة الفعلي مع المقدر.					
١١	يقوم النظام بإيقاف صرف المدفوعات التي لا يوجد لها رصيد حوالة مالية.					
١٢	تلزم تطبيقات إدارة المشتريات مديريات اللوازم والمشتريات ومديريات العطاءات في الدوائر والمؤسسات الحكومية توفير مستند إلتزام مالي قبل البدء بإجراءات طرح العطاء الحكومي أو إجراءات المشتريات.					
١٣	يوقف النظام عمليات تأجيل دفع المشتريات للدوائر والمؤسسات الحكومية عند عدم توفر المخصصات في موازنتها.					
١٤	تعكس التقارير المالية للنظام الصورة الحقيقية للأداء المالي بغض النظر عن حجم وطبيعة عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية.					
١٥	يوفر النظام بيانات تتصف بالدقة بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل السلطة التنفيذية لاتخاذ القرارات.					
١٦	يسمح النظام بتزويد تقارير للجهات الرقابية والتشريعية حول الاستخدام الأمثل للمال العام.					

من وجهة نظركم، هل هناك إمكانية لتطوير النظام المحاسبي الحكومي الحالي؟.. يرجى كتابة توصياتكم بما يخص **محور العمليات المالية والمحاسبية**..

الفرضية الثانية: لا يسهم **محور إدارة تكنولوجيا المعلومات** في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي ("نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) من خلال تحقيق أهدافه وهي: التنفيذ الفَعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية، ورفع كفاءة العمليات الرقابية، وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حدٍ ما	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يوفر النظام عنصر السرية وأمن المعلومات عند استخدام تطبيقاته.					
٢	لدى إدارة تكنولوجيا المعلومات آلية فاعله لتقديم الدعم الفني الخاصة بالنظام وتطوير الأجهزة والمعدات.					
٣	تضع إدارة تكنولوجيا المعلومات خطط مستقبلية لاستيعاب وتزايد حجم البيانات.					
٤	تتسم البنية التحتية للنظام بأنها قادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة لمستخدمي النظام.					
٥	سمح النظام لمديريات الرقابة في الدوائر و المؤسسات الحكومية بمراجعة المدفوعات قبل صرفها لكشف أية أخطاء أو تلاعب (التدقيق السابق).					
٦	ساهمت تقارير النظام الإلكترونية في توفير الجهد والوقت والتكلفة لمديريات الرقابة لمراقبة إنجاز الأعمال في الدوائر والمؤسسات الحكومية.					
٧	يسهل النظام عمل وزارة المالية من خلال ربط جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية بنظام معلومات وقواعد بيانات موَحد.					
٨	توفر إدارة تكنولوجيا المعلومات آلية دورية مستمرة لعمل زيارات ميدانية للجهات المرتبطة بشبكة النظام وتحديد احتياجاتها.					
٩	هل يمتلك المختصين في إدارة تكنولوجيا المعلومات الخبرة والكفاءة الكبيرة في معالجة أية مشاكل قد تطرأ على النظام والشبكات.					
١٠	تقدم إدارة تكنولوجيا المعلومات الدعم الفني للجهات المستخدمة للنظام بشكل سريع.					
١١	توفر إدارة تكنولوجيا المعلومات مركز اتصال قادر على الرد و الاستيعاب على الأسئلة والاستفسارات الفنية والعملية بخصوص أية مشاكل تطرأ عند استخدام النظام.					
١٢	يرسل النظام تنبيهات للمستخدم بإيقاف إجراء أي أية عمليات دفع يتم تأديتها بصورة خاطئة .					
١٣	يرسل النظام تبليغ بالموافقة على سلامة وسَير إجراءات الحوالة المالية.					
١٤	يوفر النظام آلية خاصة لتوفير تقارير للجهات التنفيذية والتشريعية والرقابية لمعرفة مستوى الإنجاز للمشاريع لأغراض تقييم الأداء المالي.					

من وجهة نظركم، هل هناك إمكانية لتطوير النظام المحاسبي الحكومي الحالي؟.. يرجى كتابة توصياتكم بما يخص **محور إدارة تكنولوجيا المعلومات**..
....

الفرضية الثالثة: لا يسهم **محور إدارة التغيير** في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي ("نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، من خلال تحقيق أهدافه وهي: التنفيذ الفَعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية، ورفع كفاءة العمليات الرقابية، وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق الى حدٍ ما	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يتوافق النظام مع متطلبات القوانين والأنظمة و الإجراءات المالية والمحاسبية المرعيَه في الأردن.					

٢	لـدى إدارة التغييـر آليـة لتطـوير قـدرات الإدارة الماليـة فـي الـدوائر والمؤسسـات الحكومية لإدارة المال العام.					
٣	يقلـص النظـام الأعمـال غيـر الضـرورية التـي كـان يقـوم بهـا مسـتخدمو النظـام المحاسبي الحكومي سابقاً.					
٤	تقوم إدارة التغيير بتأهيل الإدارة الماليـة فـي الـدوائر والمؤسسـات الحكوميـة لزيـادة كفاءتهم في إدارة المال العام.					
٥	توفر إدارة التغيير الاحتياجات التدريبية للموظفين ومستخدمي النظام بشكل كافٍ.					
٦	تتابع إدارة التغيير عمليات التأهيل لمستخدمي النظام وبشكل مستمر.					
٧	يوفر إدارة التغيير أدلة ونشرات تعريفية المتخصصة بالنظام وكيفية العمل عليه.					
٨	يساعد النظام على قياس جودة التطبيقات للنظام من خلال تقارير التغذية الراجعة.					
٩	يسـهم النظـام بتوحيـد قواعـد البيانـات الماليـة والمحاسـبية لـدى جميـع الـدوائر والمؤسسات الحكومية.					
١٠	يسهل النظام عمليات التدقيق والرقابة من خلال عمله على توحيد شكل التقارير الصادرة عنه لدى جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية.					
١١	تسهَل تطبيقات النظام سرعة الإجراءات المالية لدى المستخدمين.					
١٢	تقـوم إدارة التغييـر بدراسـة العمليـات الماليـة والمحاسـبية وبشـكل مسـتمر لإعـادة تصميمها وهندستها لتتناسب مع المستجدات.					
١٣	يسـمح النظـام بتقسـيم المسـؤوليات الماليـة حسـب الهيكـل التنظيمـي للمسـميات الوظيفية في الدوائر والمؤسسات الحكومية					
١٤	يوجد تداخل بصلاحيات موظفي الإدارة المالية عند استخدام تطبيقات النظام.					
١٥	يأخـذ النظـام بالاعتبـار حجـم وطبيعـة عمـل الـدوائر والمؤسسـات الحكوميـة عنـد تصميم التقارير.					
مـن وجهـة نظـركم، هـل هنـاك إمكانيـة لتطـوير النظـام المحاسـبي الحكـومي الحـالي؟.. يرجـى كتابـة توصـياتكم بمـا يخـص **محـور إدارة التغييـر**						

شاكراً لك حسن تعاونك

٥-٦-٣ أسماء محكمي الاستبانه

ملحق رقم (٢)

أسماء محكمي الإستبانة

الرقم	الاسم	جهة العمل
١	أ.د محمد أبو نصار	الجامعة الأردنية
٢	أ.د علي الذنيبات	الجامعة الأردنية
٣	أ.د منصور السعايدة	جامعة العلوم الإسلامية
٤	أ.د إبراهيم فتوح	جامعة الزيتونة
٥	أ.د ميشيل سويدان	جامعة اليرموك
٦	د. توفيق عبد الجليل	الجامعة الأردنية
٧	د. حمدان حياصات	جامعة العلوم الإسلامية
٨	د. محمد المومني	جامعة العلوم الإسلامية
٩	د. طلال جريره	جامعة جرش
١٠	د. محمد عبد القادر	جامعة الإسراء
١١	د. ناصر خلف	وزارة المالية /مدير مديرية نظام إدارة المعلومات الملية الحكومية(GFMIS)
١٢	د. محمد العقيلي	دائرة الموازنه العامة/ رئيس قسم سياسة الإنفاق
١٣	د. جلال الدبعي	وزارة المالية / مدير مديرية الرقابة والتفتيش

٥-٦-٣ المخصصات الخاصة بالنفقات الجارية في الجهاز المدني وقيمة المناقلات المالية ونسبة هذه المناقلات إلى المخصص المرصود بالموازنة.

ملحق رقم (٣)

المخصصات الخاصة بالنفقات الجارية في الجهاز المدني وقيمة المناقلات المالية ونسبة هذه المناقلات إلى المخصص المرصود بالموازنة.

السنة المالية	٢٠٠٨[٢]	٢٠٠٩	٢٠١٠[٣]	٢٠١١	٢٠١٢
المرصود بالموازنة	٣٣١٨	٣٢١٢	٣٢٤٢	٤١٠٣	٤٧٠٦
المناقلات	١٦٣,٥	١٢٠,٥	٦,١	٨,٥	٢,١
نسبة المناقلات إلى المرصود بالموازنة	٠,٠٤٩	٠,٠٣٧	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠٤

(الارقام بملايين الدنانير)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على كتاب الحساب الختامي لوزارة المالية للسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢)

٥-٦-٤ جدول الجهات الحكومية المشمولة بالنظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة

[٢]- عام ٢٠٠٨ ميلادي سنة أساس في الجدول أعلاه الأرقام من الحساب الختامي وزارة المالية (www.mof.gov.jo).
[٣]- عام ٢٠١٠ بدء تطبيق "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)".

المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

ملحق رقم (٤)

الملحق رقم (٤) والخاص بالجهات الحكومية المشمولة بالنظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"

التسلسل	الجهة	التسلسل	الجهة
١	وزارة المالية	٢٣	وزارة الصناعة والتجارة
٢	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	٢٤	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
٣	وزارة التربية والتعليم	٢٥	وزارة الشؤون البلدية
٤	دائرة الموازنة العامة	٢٦	وزارة الزراعة
٥	دائرة الأبنية الحكومية	٢٧	وزارة الصحة
٦	مالية الزرقاء	٢٨	وزارة التعليم العالي
٧	مجلس الأمة	٢٩	وزارة العمل
٨	ديوان المحاسبة	٣٠	وزارة الثقافة
٩	وزارة الداخلية	٣١	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١٠	دائرة الأحوال المدنية والجوازات	٣٢	دائرة المساحة والأراضي
١١	وزارة العدل	٣٣	وزارة الأشغال العامة والإسكان
١٢	دائرة قاضي القضاة	٣٤	وزارة المياه والري/ سلطة وادي الأردن
١٣	وزارة الخارجية	٣٥	وزارة التنمية الاجتماعية
١٤	دائرة الجمارك	٣٦	وزارة السياحة والآثار
١٥	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات العامة	٣٧	دائرة اللوازم العامة
١٦	مالية إربد	٣٨	مالية الطفيلة
١٧	مالية عجلون	٣٩	مالية معان
١٨	مالية العقبة	٤٠	مالية مأدبا
١٩	مالية الرمثا	٤١	مالية السلط
٢٠	مالية المفرق	٤٢	مالية جنوب عمان
٢١	مالية جرش	٤٣	مالية الشونة الشمالية
٢٢	مالية الكرك	٤٤	مالية غرب عمان

المصدر : (http://www.mof.gov.jo) عام ٢٠١٤